

القرار IG.22/2

الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025

إن الاجتماع التاسع عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط، التي يُشار إليها فيما يلي في هذه الوثيقة باسم "اتفاقية برشلونة"،

مع التذكير بالمادة 4 من اتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر المتوسط وبروتوكولاتها،

مع التذكير استدعاء القرار IG.21/11 حول مراجعة الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة لمؤتمر الأطراف الثامن عشر (إسطنبول، تركيا، كانون الأول/ديسمبر 2013)،

مع التذكير بالاجتماع الثالث عشر للجنة المتوسطة للتنمية المستدامة (القاهرة، مصر، 2009)

بعد دراسة تقرير الاجتماع السادس عشر للجنة المتوسطة للتنمية المستدامة وتوصيتها، بمراكش، المغرب، يونيو/حزيران 2015، والمصادقة على الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025 للتقديم المسبق لنقاط اتصال خطة عمل البحر المتوسط والاجتماع التاسع عشر لمؤتمر الأطراف،

يرحب بتبني جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة بواسطة قمة الأمم المتحدة (نيويورك، أيلول/سبتمبر 2015)،

1. يتبني، باعتباره وثيقة توجيهية استراتيجية لجميع أصحاب المصالح والشركاء لترجمة جدول عمل التنمية المستدامة على المستوى دون الإقليمي والوطني، الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025 كما ورد في مرفق هذا القرار،

2. يشجع الأطراف المتعاقدة لنترحم بصورة ملائمة الأهداف العامة، والتوجهات الاستراتيجية والإجراءات المنصوص عليها في الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025، إلى استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، مع الوضع في الاعتبار أهمية استخدام أسلوب متكامل ومستدام للتنمية بواسطة استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة؛ لتحقيق هدف حماية البيئة البحرية والساحلية،

3. يدعو الدول إلى استخدام الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025 بصفتها إطار عمل لرفع مستوى التنمية المستدامة، ولينم دمجها في إطار السياسات الوطنية، وبناء مسارات تعاون أفقية بين القطاعات الحكومية المختلفة ومسارات تعاون رأسية بين المستويات المختلفة للحكومة من المستوى المحلي إلى المستوى المركزي وبالعكس،

4. يشجع الأطراف المتعاقدة على ضمان توفر دعم كافٍ، ورؤية واضحة كاملة ونشر للاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025 على جميع المستويات،

5. يدعو المنظمات، والمبادرات والبرامج الدولية العاملة في مجال التنمية المستدامة في البحر المتوسط للمساهمة في تطبيق الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025 وتيسير أولوياتها في أعمالها والتزاماتها،

6. يدعو جميع أصحاب المصالح في البحر المتوسط للمساهمة في تطبيق الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025،

7. يطلب من اللجنة التوجيهية للجنة المتوسطة للتنمية المستدامة تنفيذ مراجعة نصف سنوية لحالة تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025 على المستوى الإقليمي والوطني ورفع تقارير بالنتائج إلى مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين،

8. يطلب من الأمانة دعم تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025.

المرفق

الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025

الاستثمار في الاستدامة البيئية لتحقيق هدف التنمية الاجتماعية والاقتصادية

المحتويات

ملخص وافٍ 138

142	مقدمة وخلفية	-1
143	الخلفية	1-1
145	إقليم البحر المتوسط	2-1
147	صياغة الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025	3-1
	الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025: الأهداف العامة،	-2
147	والتوجهات الاستراتيجية والإجراءات	
154	الهدف العام 1: ضمان تحقيق التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية	
158	الهدف الثاني: تعزيز إدارة الموارد، والإنتاج الغذائي والأمن الغذائي من خلال تطبيق النماذج المستدامة للتنمية الريفية	
164	الهدف الثالث: تخطيط وإدارة مدن البحر المتوسط المستدامة	
173	الهدف الرابع: تناول قضية تغير المناخ باعتبارها قضية ذات أولوية لمنطقة البحر المتوسط	
192	ضمان تطبيق ومراقبة الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025	-3
195	الهيكل والعمليات المؤسسية لتطبيق الاستراتيجية	1-3
198	تمويل تطبيق الاستراتيجية	2-3
199	نحو وضع نظام المراقبة ولوحة تحكم إقليمية لتطبيق الاستراتيجية	3-3
201	المراجع	

ملخص وافٍ

1- توفر الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025 إطار عمل استراتيجي للسياسة، مبني على عملية تشاور واسعة؛ لضمان مستقبل مستدام لمنطقة البحر المتوسط بالاتساق مع أهداف التنمية المستدامة. حيث تهدف إلى إيجاد حالة من التناغم في إطار التفاعلات بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ومواءمة الالتزامات الدولية مع الظروف الإقليمية، وتوجيه الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وتحفيز التعاون الإقليمي بين أصحاب المصالح في سياق تطبيق التنمية المستدامة. وكما يظهر بوضوح في العنوان الفرعي (الاستثمار في الاستدامة البيئية لتحقيق هدف التنمية الاجتماعية والاقتصادية)، تركز الاستراتيجية على إيمان راسخ بأن الاستثمار في البيئة هو أفضل سبيل لضمان استدامة خلق الوظائف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

2- تركز الاستراتيجية على تناول القضايا الشاملة التي تقع في المساحة الوسيطة بين البيئة والتنمية. حيث تتناول القضايا العابرة للحدود بين القطاعات، والمؤسسات والكيانات القانونية، مع التأكيد على الروابط بين القضايا البيئية والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، بدلاً من قطاعات اقتصادية محددة. كما يُتوقع أيضاً أن تعزز الاستراتيجية من مسارات التعاون بين عمل أصحاب المصالح الرئيسيين على المستوى الوطني والإقليمي، من خلال توفير إطار عمل مُتفق عليه بشكل عام، مما يؤدي إلى زيادة فعالية تطبيق التنمية المستدامة في البحر المتوسط.

3- إن البحر المتوسط هو موطن تنوع كبير للأنظمة البيئية والفصائل المعرضة لضغوطات كبيرة. حيث تشكل سواحله نسبة 30٪ من السياحة العالمية. إن التنمية في المدن الكبيرة والعملاقة تُزيد من حجم الضغط الناتج عن ارتفاع مستويات السكان وتراكم الأنشطة الاقتصادية في المناطق الساحلية. إن البحر المتوسط يحظى بسعة عالمية فيما يخص المنتجات الزراعية والنظام الغذائي، ولكن ذلك يعتمد على استدامة المناظر الطبيعية الريفية، والموارد وظروف العمل الجيدة. كما أن مسارات الشحن العالمية التي تمر بالبحر المتوسط تجعل كثافة المرور البحري استثنائية بالنسبة لبحر شبه مغلق. بالإضافة إلى أن تنامي الاهتمام مؤخراً باستغلال الهيدروكربونات والمعادن الموجودة أسفل قاع البحر يشكل هو الآخر مخاطر متزايدة على البيئة.

4- إن التناقضات الكبيرة في مستويات التنمية بين الدول، مع الصراعات في المنطقة، تشكل تحدياً أمام تصور مستقبل مستدام لحوض البحر المتوسط. وما يفاقم من هشاشة وضع الإقليم هو حساسيته تجاه تغير المناخ؛ حيث إن الأنظمة البيئية في البحر المتوسط هي حاضر ومستقبل من ضمن المناطق الأكثر تأثراً ببواعث تغير المناخ العالمي.

5- لقد تمت صياغة الاستراتيجية بالوضع في الاعتبار نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20) والذي ركز بشكل خاص على الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. كما قد تم بناء عملية الأمم المتحدة بخصوص أهداف التنمية المستدامة بناءً على الأهداف الإنمائية للألفية، وتبنت مجموعة من الأهداف تنمائي وتتكامل مع جدول عمل الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة.

6- إن المنظور المؤسسي يتسم بظهور مبادرات إقليمية تركز على زيادة التعاون بين الشواطئ الجنوبية والشمالية للبحر المتوسط، مثل اتحاد البحر المتوسط ومبادرة أفاق 2020 لتطهير البحر المتوسط من التلوث بحلول عام 2020. بينما تركز المبادرات الإقليمية الأخرى على قضايا محددة ليتم تناولها على مستوى البحر المتوسط، مع النظر إلى أهم مصادر التدهور البيئي في المنطقة.

7- تركز الاستراتيجية على الرؤية التالية:

تحويل البحر المتوسط إلى منطقة تتميز بالرخاء والسلام يستمتع فيها الناس بحياة عالية الجودة، وتفعيل التنمية المستدامة في إطار الطاقة الاستيعابية للأنظمة البيئية الصحية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الأهداف المشتركة، والمشاركة القوية لجميع أصحاب المصالح، والتعاون، والتضامن، والمساواة، والحوكمة التشاركية.

8- يمكن استخلاص مضمون الاستراتيجية أيضًا من خلال مجموعة من المبادئ التوجيهية، وتشمل أهمية استخدام أسلوب متكامل للتخطيط البيئي والتنموي، والانفتاح على نماذج متعددة من التنمية المستقبلية، واستخدام أسلوب متوازن لتحقيق التنمية الإقليمية، وإتباع المبادئ الوقائية ومبادئ تخفيف الملوث، واستخدام أسلوب تشاركي لوضع السياسات وصناعة القرار، وأهمية إتباع سياسات قائمة على الأدلة، والاتفاق على المدى الطويل والقصير فيما يخص التخطيط والتقييم، والشفافية، والشراكة بين نظام خطة عمل البحر المتوسط والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

9- تتبع الاستراتيجية هيكلًا قائمًا على ستة أهداف عامة توجد في المساحة الوسيطة بين البيئة والتنمية، التي تم اختيارها لتوفير مجال لأسلوب متكامل للتعاظم مع قضايا الاستدامة. وتعكس الأهداف العامة الثلاثة الأولى أسلوبًا إقليميًا، بينما تتسم الأهداف الأخرى بكونها أهدافًا مشتركة، تتناول السياسات والمجالات الأساسية، كما يلي:

- 1- ضمان تحقيق التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية،
- 2- تعزيز إدارة الموارد، والإنتاج الغذائي والأمن الغذائي من خلال تطبيق النماذج المستدامة للتنمية الريفية،
- 3- تخطيط وإدارة مدن البحر المتوسط المستدامة،
- 4- تناول قضية تغير المناخ باعتبارها قضية ذات أولوية لمنطقة البحر المتوسط،
- 5- التحول إلى اقتصاد أخضر وأزرق،
- 6- تحسين الحوكمة في إطار دعم التنمية المستدامة.

10- تمت صياغة مجموعة من التوجهات الاستراتيجية لكلٍ من الأهداف العامة الستة. يتم استكمال التوجهات الاستراتيجية من خلال الإجراءات الوطنية والقومية، بالإضافة إلى الأهداف والمبادرات الرئيسية. وتهدف الإجراءات إلى توفير توجيه وإلهام للوصول إلى تطبيق فعال للاستراتيجية. قد لا توجد ضرورة أو تنوفر الموارد لدى كل الدول لتنفيذ جميع الإجراءات المقترحة؛ حيث إنه قد يكون من المفضل مواعمة الإجراءات المقترحة لتلائم الاحتياجات الوطنية.

11- يمكن تلخيص نطاق ومحتوى الأهداف العامة الستة للاستراتيجية فيما يلي:

الهدف الأول: ضمان تحقيق التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية

إن الهدف العام الذي يركز على "البحر والسواحل" يرسخ بصورة قاطعة وتاريخية أسلوب الحوض المُتَّع في خطة عمل البحر المتوسط واتفاقية برشلونة. إن استراتيجية المناطق البحرية والساحلية تركز على تعزيز التطبيق والامتثال لبروتوكولات اتفاقية برشلونة وأدوات ومبادرات السياسة الإقليمية الأخرى التي تعززها الأساليب الوطنية، بالإضافة إلى تدشين وفرض آليات تنظيمية، بما في ذلك التخطيط المكاني البحري؛ لمنع الاستغلال غير المستدامة لموارد المحيطات المفتوحة.

الهدف الثاني: تعزيز إدارة الموارد، والإنتاج الغذائي والأمن الغذائي من خلال تطبيق النماذج المستدامة للتنمية الريفية

تتميز المناطق الريفية في منطقة البحر المتوسط بالتنوع في الظروف الطبيعية، والبنية الاجتماعية والاقتصادية، ولكنها تتشارك إمكانية تأسيس قواعد جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. إن المحافظة على الحالة والصحة الجيدة للأنظمة البيئية الريفية تعد أمرًا رئيسيًا للمحافظة على التنوع البيولوجي وصالح الإنسانية. وعلاوةً على ذلك، تعتبر إدارة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، والتنمية الريفية والإنتاج والأمن الغذائي عناصر مترابطة تعتمد على بعضها لضمان صالح المجتمعات الريفية وتوفير إسهامات هامة لتسهيل مسارات الصناعات المختلفة، من معالجة الأغذية إلى السياحة. ولذلك تدعو الاستراتيجية إلى المحافظة على التنوع النباتية الأصلية أو التقليدية والفصائل الحيوانية المحلية واستخدامها، وتقدير المعرفة والممارسات التقليدية في قرارات إدارة البيئة الريفية. كما تعزز الاستراتيجية من دعم شبكات المناطق المحمية بيئيًا، من خلال تعزيز وعي أصحاب المصالح بشأن قيمة خدمات النظام البيئي والتوعية بمخاطر فقدان ميزة التنوع البيولوجي. كما توصي الاستراتيجية أيضًا بتنفيذ تنمية ريفية شاملة، والقضاء على الفقر، وتمكين المرأة، وتمكين الشباب، وتوفير فرص متكافئة للوصول إلى الخدمات المحلية الأساسية، بالإضافة إلى وصول المنتجين المحليين إلى قنوات التوزيع والأسواق، بما في ذلك سوق السياحة.

الهدف الثالث: تخطيط وإدارة مدن البحر المتوسط المستدامة

بينما تتواصل أعمال التمدن على قدم وساق، وخاصةً على امتداد الشواطئ الجنوبية، تفتقر أغلب مدن البحر المتوسط، وبالذات المدن الساحلية، إلى الإدارة المستدامة فيما يتعلق بساعاتها الاستيعابية، كما تفتقر إلى المرونة الكافية. إلا أن تلك المدن، التي تمثل محركات أساسية للتنمية الاقتصادية، والابتكار والإبداع، تمثل أهمية قصوى للتنمية المستدامة، كما يظهر في جدول أعمال المدن الصديقة للمناخ. ولهذه الأسباب، فإن إتباع أسلوب جديد، ومستدام، وشامل وإبداعي لتخطيط مدن البحر المتوسط وإدارتها هو الأمل الوحيد للمستوطنات الحضرية الواقعة على ضفاف البحر. وتتمثل العناصر الأساسية لهذا الأسلوب فيما يلي: استخدام عمليات شاملة لتخطيط المناطق الحضرية وإدارتها، وتعزيز التناسق الاجتماعي والاقتصادي، والحد من الضغوط البيئية، والعمل على زيادة المرونة، وحماية المناطق التاريخية وإعادة تأهيلها، وتعزيز ثقافة المباني الخضراء والإدارة المستدامة للنفايات في سياق اقتصاد أكثر دائرية. وتوجد سبعة توجهات استراتيجية تركز بشكل خاص على التوصيات التالية: تطبيق عمليات تخطيط مكاني شاملة ومتكاملة، وتشجيع التمدن الشامل، وتعزيز

حماية المناطق التاريخية الحضرية وإعادة تأهيلها، وتعزيز الإدارة المستدامة للنفايات، وتعزيز الأنماط المكانية العمرانية والخيارات التكنولوجية التي تحد من الطلب على المواصلات وتحفيز التنقل المستدام، وتعزيز ثقافة المباني الخضراء والحد من التأثير البيئي لبيئة المباني، وتعزيز المرونة الحضرية؛ للحد من قابلية التعرض للأخطار سواءً الطبيعية أو الناتجة عن الأنشطة البشرية.

الهدف الرابع: تناول قضية تغير المناخ باعتبارها قضية ذات أولوية لمنطقة البحر المتوسط

تتضح مظاهر تقلب وتغير المناخ بصورة جلية في البحر المتوسط؛ حيث يُتوقع أن تُزيد عواقب تغير المناخ من سوء المواقف الصعبة بالفعل حاليًا في المنطقة. وتدعو الاستراتيجية إلى التقدم في سبيل تحويل منطقة البحر المتوسط إلى منطقة خضراء، ومنخفضة الكربون ومرنة مناخيًا، مع تعزيز التوجهات الاستراتيجية التكميلية، كما يلي: زيادة المعرفة العلمية، وزيادة الوعي، وتطوير القدرات الفنية للتعامل مع تغير المناخ وضمان تحقيق عملية صناعة قرار على أساس المعلومات على جميع المستويات، وتحديد وحماية خدمات مواعمة المناخ وتخفيف آثار العوامل المؤثرة عليه في الأنظمة البيئية الطبيعية، وتسريع عملية امتصاص الاستجابات الذكية والمرنة مناخيًا، وتفعيل الآليات الحالية والظاهرة لتمويل الأنشطة المناخية، بما في ذلك الأدوات الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاع العام والخاص، وتشجيع الإصلاحات على مستوى المؤسسات، والسياسات والقوانين؛ لتيسير استجابات تغير المناخ بصورة فعالة في أطر عمل وطنية ومحلية للتنمية، وخاصةً في قطاع الطاقة. ويتم استكمال أهداف الاستراتيجية بواسطة إطار العمل الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.

الهدف العام 5: التحول إلى اقتصاد أخضر وأزرق

يعد الاقتصاد الأخضر، ويُطلق عليه الاقتصاد الأزرق حينما يُطبَّق على القطاعات الساحلية، والحياة والأنشطة البحرية، هو ذلك الاقتصاد الذي يعزز التنمية المستدامة مع رفع مستوى صالح البشرية والمساواة الاجتماعية، مع تقليل المخاطر البيئية والندرة الإيكولوجية بدرجة كبيرة. وبجانب الاهتمام بالطاقة المتجددة، وإدارة النفايات، والاستهلاك والإنتاج المستدام، يركز مفهوم الاقتصاد الأخضر على النماذج الجديدة والناشئة مثل الاقتصاد الدائري، والاقتصاد التعاوني، والاقتصاد الوظيفي. ويتضمن الاقتصاد الأخضر صراحةً أهداف خلق وظائف كريمة للجميع، وخاصةً الشباب والنساء، والتضمين الاجتماعي؛ للقضاء على الفقر وتعزيز ثقافة المجتمعات الصحية والعادلة. وتشجع الاستراتيجية على قياس معدلات التنمية، والتقدم والازدهار، بالإضافة إلى الابتكار الاجتماعي والصديق للبيئة. كما تعزز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام، بالإضافة إلى دمج مبادئ الاستدامة في عملية صناعة القرار في أنشطة الاستثمار للقطاع العام والخاص. كما توصي الاستراتيجية أيضًا بخلق سوق أكثر شمولاً يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات. ويتم استكمال الاستراتيجية بواسطة خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامة للبحر المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط.

الهدف العام 6: تحسين الحوكمة في إطار دعم التنمية المستدامة

تعد الحوكمة هدفًا مشتركًا، وتهتم بتضمين الأطراف غير الحكومية الفعالة في عمليات صناعة القرار، باستخدام نماذج جديدة من تنسيقات التعاون. وتشمل التحديات الإقليمية التي تواجهها الحوكمة البيئية كلاً من تقسيم المسؤولية، والتخطيط والتنفيذ غير المعتمد على النتائج، بالإضافة إلى ضعف الموارد البشرية والمالية في القطاع العام، وخاصةً على المستوى المحلي. إن استراتيجية تحسين الحوكمة البيئية في البحر المتوسط تركز على خمس دعائم: تعزيز الحوار والتعاون على المستوى الدولي، بما في ذلك الاستعداد للطوارئ، وتعزيز مشاركة أصحاب المصالح؛ لضمان إقامة عمليات شاملة وتحقيق التكامل والدمج في عملية صناعة القرار، وتعزيز التطبيق والامتثال للالتزامات والاتفاقيات البيئية، بما في ذلك تناسق السياسات المعتمد على التنسيق بين الوزارات، ودعم التعليم والأبحاث، وتعزيز القدرات الإقليمية لإدارة المعلومات.

ويركز الفصل الثالث من الاستراتيجية على جوانب التطبيق، والتمويل والمراقبة، كما يلي: العمليات والهيكل المؤسسية لتطبيق الاستراتيجية، وتمويل أنشطة تطبيق الاستراتيجية، ونظام مراقبة ولوحة تحكم إقليمية لتطبيق الاستراتيجية.

12- بالرغم من التسهيلات التي يوفرها نظام خطة عمل البحر المتوسط، فإن المشاركة والدور الفعال لجميع أصحاب المصالح هو ما يلعب دورًا حاسمًا في تحقيق الاستراتيجية على أرض الواقع. حيث يوفر نظام خطة عمل البحر المتوسط القيادة والتوجيه اللازمين فيما يخص تطبيق الاستراتيجية. إن خطط عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط التي تمت صياغتها برؤية لتطبيق بروتوكولات اتفاقية برشلونة، بالإضافة إلى أن الآليات والأدوات الإقليمية الأخرى الموجودة، هي الأدوات الأساسية لتطبيق الاستراتيجية. إن نظام خطة عمل البحر المتوسط له أهمية أساسية في توفير الدعم والتوجيه الفني للأطراف المتعاقدة على الاتفاقية، بالإضافة إلى تنسيق إجراءات التطبيق وعمليات المراقبة. وتمثل اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة هيكلًا أساسيًا داخل هذا النظام لدعم تطبيق الاستراتيجية.

13- إن الدول مدعوة لاستخدام الاستراتيجية بوصفها إطار عمل لدمج التنمية المستدامة بشكل أفضل في إطار السياسات الوطنية، وبناء مسارات تعاون أفقية بين القطاعات الحكومية المختلفة، ومسارات تعاون رأسية بين المستويات المختلفة للحكومة من المستوى المحلي إلى المستوى المركزي والعكس. كما تلعب المنظمات بين الحكومية، والإقليمية ودون الإقليمية دورًا شديد الأهمية، حيث تعمل جنبًا إلى جنب مع بعضها البعض ومع نظام خطة عمل البحر المتوسط؛ لتيسير حركة مسارات التعاون مع الدول باستخدام الاستراتيجية باعتبارها منصة عمل مشتركة.

14- فيما يخص المجتمع المدني، فإن الاستراتيجية تحتوي على مجموعة من التوجّهات الاستراتيجية التي توفر المعلومات اللازمة للعمل مع الشركاء الآخرين، وتوفر أسسًا خصبة لتنمية المشروعات. ويمكن أيضًا للمجتمع المدني تولّي مسؤولية مهام خاصة شديدة الأهمية لرفع الوعي والتوعية. كما يعد القطاع الخاص شريكًا أساسيًا آخر، وخاصة في الاقتصاد الأخضر والأزرق الناشئ، ليس فقط من خلال المسؤولية المجتمعية للشركات، ولكن أيضًا من خلال المزيد من عمليات الاستهلاك والإنتاج المستدام. إن الأدوات التحليلية التي ستسمح بتوقع وتخطيط وتقييم التأثيرات والإجراءات المتعلقة بالتنمية المستدامة يجب أن يتم وضعها بالشراكة مع المجتمع العلمي، الذي يحتاج هو الآخر إلى توجيه قدراته البحثية لدعم عملية صناعة السياسات. أما فيما يخص جهات التمويل، فإن الاستراتيجية تحتوي على مجموعة من الأهداف الإقليمية المتفق عليها بصورة كبيرة، بالإضافة إلى التوجّهات الاستراتيجية داخل هذه الأهداف، التي تساعد هذه الجهات على تحديد وتقييم عروض التمويل التي تهدف إلى دفع عملية التنمية المستدامة في الإقليم.

15- تعد الاستعانة بخدمات هيكل مؤسسية كافية، أولوية أساسية لتوفير معطيات التطبيق الفعال للاستراتيجية. وترتكز الاستراتيجية في هذا المجال على دعمتين أساسيتين هما: توظيف أو تعزيز هيكل لتطبيق التنمية المستدامة على النطاق الوطني والإقليمي، وضمان توفير الموارد الكافية لها، ووضع عمليات إقليمية لتطبيق ومراقبة الاستراتيجية.

16- تطبيق الاستراتيجية، على أساس الطموح المرتفع ولكن مع وجود الرؤية الضرورية والواقعية لإيجاد منطقة متوسطة مستدامة على أسس اقتصادية واجتماعية قوية، وهو ما يحتاج إلى توفير موارد مالية هامة. تتضمن الاستراتيجية سلسلة من الإجراءات لتعزيز قدرة تمويل التطبيق مثل حافظة المشاريع، وعمليات بناء القدرة ومرفق استثمار لتمويل إجراءات التنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط.

17- من الضروري توفير نظام مراقبة شامل ومؤشرات ذات صلة لتطبيق الاستراتيجية. حيث يجب توفر نوعين من المراقبة، وهما متابعة تطبيق الإجراءات الموصى بها في الاستراتيجية، مثل عدد الدول التي تقوم بالتطبيق، ومستوى تقدم قضايا التنمية المستدامة على النطاق الأوسع، مثل خفض انبعاثات الغاز من الدفینات، على سبيل المثال. وفي الوقت الذي يعد فيه هذان النوعان متصلين بمراقبة تطبيق الاستراتيجية، فإن المؤشرات والأساليب مختلفة. ولذلك، فإن المراقبة المستمرة للاستراتيجية سيتم تطويرها من خلال تأسيس لوحة تحكم لمؤشرات الاستدامة الخاصة بمنطقة البحر المتوسط.

1- مقدمة وخلفية

1- تسعى التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية والتالية، واستخدام الموارد الطبيعية والأنظمة الإيكولوجية بطرق تحافظ عليها وعلى استدامتها، وتضمن وصولاً متكافئاً لها في الحاضر والمستقبل. حيث تضع إطار العمل اللازم لضمان تنمية مجدية ومستدامة، وتوفير سبل عيش كريمة للجميع، وهي الاعتبارات ذات الأهمية الخاصة في السياق الحالي الصعب لمنطقة البحر المتوسط على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

2- لقد تم بناء عملية الأمم المتحدة بخصوص أهداف التنمية المستدامة، وهي واحدة من نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20) الأساسية، بناءً على الأهداف الإنمائية للألفية، وتبنت مجموعة من الأهداف تتماشى وتتكامل مع جدول عمل الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة.¹

3- تحظى التنمية المستدامة بأهمية خاصة في منطقة البحر المتوسط؛ حيث إنها منطقة مغلقة، تتسم بمحدودية تجدد المياه فيها؛ نظراً لضيق اتصالها بالمحيط، ولذلك فهي تتسم بحساسية خاصة تجاه التلوث. بالإضافة إلى ذلك، فإن مناخها المعتدل يجعلها موطناً لنطاق متنوع من الأنظمة الإيكولوجية والفصائل. كما أن منطقة البحر المتوسط أيضاً عرضة لضغوطات كبيرة. فمع التاريخ الغني للمنطقة والمناظر الطبيعية والثقافية الاستثنائية، مثلت سواحلها نسبة 31٪ من إجمالي السياحة العالمية في عام 2011، بينما وصل الرقم في السنوات السابقة إلى ما يزيد عن 35٪. وفي نفس الوقت، وصلت عائدات السياحة الدولية إلى 190 مليار يورو، ما يمثل حوالي 26٪ من الإجمالي العالمي.² لقد تسببت التكتلات المتواجدة على سواحل منطقة البحر المتوسط، مع البنية التحتية السياحية، في تنمية مدن عملاقة، مع خلق ضغوطات لاحقة ناتجة عن تزايد معدلات السكان وتراكم الأنشطة الاقتصادية في بيئة هشّة بشكل خاص. إن البحر المتوسط يحظى بسمعة عالمية فيما يخص المنتجات الزراعية والنظام الغذائي، ولكن ذلك يعتمد على استدامة المناظر الطبيعية الريفية، والموارد وظروف العمل الجيدة. كما أن مسارات الشحن العالمية التي تمر بالبحر المتوسط تجعل كثافة المرور البحري استثنائية بالنسبة لبحر شبه مغلق. بالإضافة إلى أن تنامي الاهتمام مؤخراً باستغلال الهيدروكربونات والمعادن الموجودة أسفل قاع البحر تجارياً يشكل هو الآخر مخاطر متزايدة على بيئة منطقة البحر المتوسط.

4- إن التناقضات الكبيرة في مستويات التنمية ومعايير الحياة بين الدول، مع الصراعات في المنطقة، والتي تؤثر بالفعل سلبياً على الاستثمار والتنمية، تشكل أيضاً تحدياً أمام تصور مستقبل مستدام لحوض البحر المتوسط. وما يفاقم من هشاشة وضع الإقليم هو حساسيته تجاه تغير المناخ؛ حيث أقرّت المجموعة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، في تقرير التقييم الخامس لها بأن الأنظمة البيئية في البحر المتوسط هي حاضراً ومستقبلاً من ضمن المناطق الأكثر تأثراً بواضع تغير المناخ العالمي.

5- إن الهدف من الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025 هو توفير إطار عمل استراتيجي للسياسة، مبني على عملية تشاور واسعة؛ لضمان مستقبل مستدام للمنطقة. إن المنطق الذي تستند إليه الاستراتيجية هو الحاجة إلى إيجاد حالة من التناغم في إطار التفاعلات بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ومواءمة الالتزامات الدولية مع الظروف الإقليمية؛ لتوجيه استراتيجيات التنمية المستدامة، وتحفيز التعاون الإقليمي بين أصحاب المصالح في سياق تطبيق التنمية المستدامة. وترتكز الاستراتيجية على إيمان راسخ بأن الاستثمار في البيئة هو أفضل سبيل لضمان استدامة خلق الوظائف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما يمثل محركاً ضرورياً لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. تركز الاستراتيجية على تناول القضايا الشاملة التي تقع في المساحة الوسيطة بين البيئة والتنمية. حيث تتناول القضايا العابرة للحدود بين القطاعات، والمؤسسات والكيانات القانونية، مع التأكيد على الروابط بين القضايا البيئية والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، بدلاً من قطاعات اقتصادية محددة مثل السياحة أو الزراعة. كما يتوقع أيضاً أن تؤدي الاستراتيجية إلى خلق مسارات التعاون التي يتم تشكيلها بين عمل أصحاب المصالح الرئيسيين على المستويين الوطني والإقليمي، من خلال توفير إطار عمل متفق عليه بشكل عام، مما يؤدي إلى زيادة فعالية تطبيق التنمية المستدامة في البحر المتوسط.

1-1 الخلفية

6- في المؤتمر الثاني عشر للأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة في موناكو بتشرين الثاني/نوفمبر 2001، وبالتوازي مع نتائج القمة العالمية للتنمية المستدامة، قررت دول البحر المتوسط الإحدى وعشرون، والمجتمع الأوروبي إعداد استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة.

7- لقد تم وضع الاستراتيجية 2005-2015 بوصفها نتيجة لعملية تشاور جمعت أصحاب المصالح في البحر المتوسط، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني من خلال مشاركة المنظمات غير الحكومية والخبراء الأساسيين. كما تم تبني أول استراتيجية للتنمية المستدامة في البحر المتوسط بواسطة الأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة عام 2005 في الاجتماع الرابع عشر في بورتو روز، سلوفينيا.

8- إن الحاجة لوجود الاستراتيجية تبقى قوية دائماً، حيث إن السياق العالمي والإقليمي قد تغير بصورة ملحوظة، بل إن الضغوط أصبحت أكثر وضوحاً. وفي نفس الوقت، تم تطوير أدوات إقليمية جديدة، مثل خريطة طريق أسلوب النظام الإيكولوجي³ وبرتوكول الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية في البحر المتوسط⁴ في إطار اتفاقية برشلونة، بالإضافة إلى خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدام للبحر المتوسط⁵، التي تعد قيد الإعداد حالياً.

9- وفوق كل اعتبار، فقد تمت صياغة الاستراتيجية بالوضع في الاعتبار نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20) والذي ركز بشكل خاص على الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وشهد اتفاقاً على مسودة أهداف التنمية المستدامة.

10- في نفس الوقت، وعلى المستوى الإقليمي، يتسم المشهد بظهور ودمج مبادرات تركز على زيادة التعاون بين السواحل الجنوبية والشمالية للبحر المتوسط، مثل اتحاد البحر المتوسط⁶، وهو المنظمة الحكومية الدولية التي تدعم المشروعات الإقليمية الملموسة في إطار مبادئ الملكية المشتركة والجيومترية المتغيرة، التي أطلقت مبادرة أفاق 2020 لتطهير البحر المتوسط من التلوث بحلول عام 2020⁷ بينما تركز المبادرات الإقليمية الأخرى على قضايا محددة ليتم تناولها على مستوى البحر المتوسط، مع النظر إلى أهم مصادر التدهور البيئي في المنطقة من خلال أدوات مثل التخطيط المكاني البحري وكفاءة الموارد.

تكليف بمراجعة استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة

11- في ضوء نتائج مؤتمر ريو +20، طلبت الأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة، في اجتماعها العادي الثامن عشر الذي تم عقده في إسطنبول، تركيا، في كانون الأول/ديسمبر 2013، إطلاق مراجعة للاستراتيجية (القرار IG.21/11)، مع رؤية لإرسال استراتيجية جديدة لدراساتها وتبنيها بواسطة الأطراف المتعاقدة في الاجتماع التاسع عشر، المقرر عقده في شباط/فبراير 2016 باليونان. يؤكد القرار على أهمية إقامة مسارات تعاون مع عملية أهداف التنمية المحلية؛ لضمان التناسق بين الأهداف العالمية والإقليمية في البحر المتوسط، مع إفساح المجال للخصوصية والابتكار الإقليمي.

12- بالإضافة إلى ذلك، يؤكد القرار IG.21/11 على الحاجة لمسارات تعاون وتنسيق بين الاستراتيجية والمبادرات الإقليمية الأخرى، سواء تلك التابعة لخطة عمل البحر المتوسط أو تلك التابعة لأطراف فاعلة أخرى. وبالإضافة إلى الحاجة إلى دراسة مبادرات وأدوات السياسة على المستوى الإقليمي، فإن مراجعة الاستراتيجية يجب أن تتضمن الأدوات و/أو المبادرات الأساسية الحالية لخطة عمل البحر المتوسط، مثل خريطة طريق تطبيق أسلوب للنظام الإيكولوجي في البحر المتوسط، وخطة عمل تطبيق البروتوكول على الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية في البحر المتوسط (2012-2019)، وإطار العمل الإقليمي القادم للتكيف مع تغير المناخ، وخطة العمل الإقليمية القادمة لاستهلاك والإنتاج المستدام، وخريطة العمل القادمة لإيجاد شبكة شاملة، وممثّلة للنظام الإيكولوجي، ومترابطة بكفاءة ومُدارة بفعالية لمناطق البحر المتوسط المحمية بحلول عام 2020. ويجب أيضاً إيجاد روابط بين الاستراتيجية بعد خضوعها للمراجعة مع الاستراتيجيات الإقليمية الأخرى (الحالية أو التي سيتم الانتهاء منها) وأطر العمل الاستراتيجية.

تقييمات تطبيق الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2005-2015

13- تركز الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025 على نتائج تقييمين تم تنفيذهما لتوفير معلومات لعمليات المراجعة، حيث يركز التقييم الأول على التطبيق بين عامي 2005 و2010، بينما يتناول التقييم الثاني تأثير الاستراتيجية الإقليمية على الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

14- في عام 2011، تم تنفيذ تقييم تطبيق الاستراتيجية 2005-2015 بعد خمس سنوات من تبني الاستراتيجية، وهو ما أسفر عن عدد من النتائج الهامة.⁸ وقد خلص التقييم إلى أن الإنجازات الكبيرة التي تمت على المستوى النصف سنوي قد جاءت في المقام الأول، وهي توقيع بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر المتوسط، وبعد ذلك، تأثير وضع الاستراتيجيات الوطنية الحديثة على التنمية المستدامة، بالإضافة إلى المفهوم واسع الانتشار بأن الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة شكلت وثيقة خلفية مفيدة للسلطات العامة في عملية تطبيق الاستراتيجيات الوطنية، دون التأثير على عمل السياسة بصورة ملموسة. وفيما يلي ملخص للنتائج الأساسية:

◀ بالنسبة لبعض أهداف استراتيجية 2005 مثل الصرف الصحي والوصول إلى الكهرباء، فقد تحسن الموقف عما سبق، بينما في جوانب أخرى مثل تغير المناخ، وكثافة الطاقة، والمياه والسياحة المستدامة (خاصة الأهداف البيئية)، فإن الأوضاع تزداد سوءاً.

◀ ينبغي أن تضع الاستراتيجية تركيزاً إضافياً على الأولويات الناشئة، مثل التكيف مع تغير المناخ والاقتصاد الأخضر. وسيسمح وجود مؤشرات جديدة، مثل المؤشرات المرتبطة بتدفقات السكان الناجمة عن تغير المناخ، من ضمن مؤشرات أخرى، بمراقبة عمليات التكيف بتفصيل أكبر.

◀ ينبغي التوسع في إيضاح أهداف ملموسة ومؤشرات لقياس مدى تقدمها.

◀ لقد تأثر تطبيق الاستراتيجية بقوة بواسطة إطار عمل الحوكمة الحالي. يجب إيجاد تنظيم مختلف للأدوار، وإطار عمل للتنظيم فيما يخص برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط لاتفاقية برشلونة، بما في ذلك دور وتوقعات نقاط الاتصال الوطنية؛ وذلك لخلق قنوات للتطبيق الفعال للاستراتيجية. وينبغي على خطة عمل البحر المتوسط إيجاد مواعمة وحدات العمل الحالية لتوفير خدمة مراقبة للبرامج الحالية ودفع أنشطة المساعدة الفنية، ومشاركة المعرفة، وبناء القدرة، وتبادل المعلومات والمراقبة، إلى الأمام.

◀ ينبغي أن تتضمن الاستراتيجية قدرة الإمكان فرصاً لمسارات تعاون مع البرامج، والمنظمات، والمبادرات الأخرى، في الحالات المجدية، مع الإشارة إلى التوقيتات والظروف التي قد تنشأ فيها مسارات التعاون تلك. وينبغي أن يتم إشراك مجتمع الأعمال، والسلطات المحلية أو ممثليها، والمنظمات الأكاديمية وغير الحكومية بصورة أكبر على المستوى الوطني، وعلى مستوى اللجنة المتوسطة للتنمية المستدامة. كما سيكون من الملائم أيضاً تحسين مسارات التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في منطقة البحر المتوسط لتعزيز الاستفادة من نتائج المبادرات وتقليل الشكوك.

◀ يجب توفير شرح للإجراءات، والموارد والتنظيم الخاص بتحويل الاستراتيجية إلى إجراءات على المستوى الوطني، حيث إن طريق العبور من إطار عمل استراتيجي إقليمي إلى سياسات وطنية ليس تلقائياً ولا مباشراً، خاصة عند الوضع في الاعتبار الروابط بين القطاعات والمستويات المختلفة للإدارة والحوكمة في الدول.

15- في عام 2009، قامت أمانة خطة عمل البحر المتوسط بتنفيذ مراجعة وتقييم للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في البحر المتوسط، بهدف "توفير تقييم إجمالي للإجراءات والمبادرات التي تم تنفيذها حتى حينه بواسطة دول البحر المتوسط فيما يخص التنمية المستدامة، وبالتالي السماح بتقدير أفضل للوضع الحالي". كما اهتم التقييم أيضاً باختبار العلاقة وتأثير الاستراتيجية على وضع وتطبيق الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وانتهى التقرير إلى أن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. وبالرغم من ذلك، فقد ألمح التقرير إلى أن مبادرة خطة عمل البحر المتوسط للمساعدة في إعداد الاستراتيجيات الوطنية كانت مفيدة وقيمة وتبنتها عدة دول. وبالإضافة إلى ذلك، وبالرغم من أن الاستراتيجيات الوطنية كانت مبنية على الدعائم الثلاثة للتنمية المستدامة، إلا أن القضايا البيئية غالباً ما تغطي على الدعامتين الأخرين. كما أفاد التقييم أيضاً بأنه على المستوى الوطني تقوم مؤسسة حكومية واحدة، عادةً ما تكون وزارة البيئة، بتنسيق العملية بشكل عام. وفي أغلب الحالات كان الكيان المسؤول عند تنسيق أعمال صياغة وتطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة يواجه تحديات فيما يخص توفير القيادة والدعم على مستوى قطاعات الحكومة، خاصةً في حالة عدم ربط عمليات استراتيجية التنمية المستدامة بالتخطيط الحكومي ووضع الميزانية، كما يحدث في أغلب الأحوال. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مخاطر بتلاشي الالتزام على مستوى قطاعات الحكومة، خاصةً في فترات الأزمات الاقتصادية.

2-1 إقليم البحر المتوسط

16- مع ما يتميز به البحر المتوسط من تاريخ طويل، وتراث طبيعي وثقافي غني، فهو يمثل نقطة التقاء بين ثلاث قارات: أفريقيا، وآسيا وأوروبا. وبوصفه محاطاً بدول يصل عددها إلى 21 دولة، فهو يعد أكبر بحر شبه مغلق في العالم.

موارد طبيعية وثقافية غنية

17- يشغل البحر المتوسط، الذي يضم سبعة أقاليم إيكولوجية بحرية⁹، و75 حوضاً مائياً ساحلياً، و224 إقليمياً إدارياً ساحلياً، حوضاً تبلغ مساحته حوالي 2.6 مليون كم²، ويبلغ طول ساحله 46 ألف كم، مع متوسط عمق مياهه يبلغ حوالي 1500 م. وتؤثر الأنظمة النهرية التي تعد المصدر الرئيسي للمواد المغذية وما يرتبط بها من أنشطة بشرية بدرجة كبيرة على صحة البحر المتوسط.

18- مع تنوع النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية للبحر المتوسط، يدعم إقليم البحر المتوسط بعضاً من أغنى مجموعات الحيوانات والنباتات في العالم، ويتميز بوجود مجموعة متنوعة من المواطن الطبيعية للكائنات الحية. حيث إنه يعد من أهم 25 بؤرة للتنوع البيولوجي العالمي، ويتميز بكونه منطقة ذات قيمة استثنائية في التنوع البيولوجي، مع وجود عدد كبير من الفصائل المتوطنة والمستويات الخطرة لفقدان المواطن الأصلية. يوجد عدد يُقدَّر بحوالي 10000 - 12000 فصيلة بحرية في البحر المتوسط، تتكون من حوالي 8500 حيوان ميكروسكوبي، وأكثر من 1300 فصيلة نباتية و2500 فصيلة من مجموعات التصنيف الأخرى. ويمثل ذلك نسبة 4 - 18 بالمائة من الفصائل البحرية المعروفة في العالم، حسب مجموعة التصنيف، في منطقة تغطي أقل من 1٪ من محيطات العالم وأقل من 0.3٪ من حجمه.¹⁰

19- تعد منطقة البحر المتوسط موطناً لبعض أقدم المستوطنات البشرية في العالم، ما يعطيها أبعاداً فريدة على مستوى التراث الثقافي. وقد شكّل ذلك، على مدى آلاف السنين، روابط قوية بين سكان الإقليم، وأعطى معنى إضافياً لمفهوم الانتماء إلى البحر المتوسط. وبالرغم من تنوعها، فإن الهوية الإقليمية لدول البحر المتوسط تعززت على مدى قرون بفضل التجارة والتواصل. حيث ما زالت تعد المنطقة من ضمن المناطق الأكثر ازدحاماً في العالم بالنسبة لمسارات الشحن، مع مرور حوالي ثلث حركة الشحن التجاري العالمية بالمنطقة: حيث يمر 220000 مركب تجاري بحمولة تزيد عن 100 طن عبر البحر المتوسط كل عام.¹¹

20- تتسم حالة البيئة الساحلية والبحرية بكونها متغيرة، إلا أن جميع أجزاء المنطقة عُرضة لضغوطات متعددة، تعمل بصورة متزامنة وفي العديد من الحالات بصورة مزمّنة. ويركز تقرير 2012 حول حالة البيئة البحرية والساحلية للبحر المتوسط على القضايا الرئيسية التي تتطلب سياسة منسّقة واستجابات للإدارة في السنوات التالية لوقف مد التدهور في النظم الإيكولوجية للبحر المتوسط.¹² إن البواعث الأساسية للتدهور البيئي المذكور هي التنمية والتمدد الساحلي، والتلوث الكيميائي، والنفائيات البحرية، والضوضاء البحرية، والفصائل الغازية غير الأصلية، فضلاً عن الاستغلال المفرط للعديد من أنواع المخزون السمكي المُستغل تجارياً. أما التأثيرات الأساسية لهذه البواعث فهي: التلوث الكيميائي للرواسب والكائنات الحية، وتغيّر شبكات الغذاء البحري، وتغيّر الظروف الهيدرولوجية، والتغيّرات في سلامة قاع البحر، والتشبع الغذائي في المناطق الساحلية بالقرب من الأنهار/أو المدن الكبيرة. بالإضافة إلى ذلك، يبرز تغيّر المناخ أيضاً بوصفه باعثاً أساسياً للتغيّر البيئي في المنطقة.

المناطق الساحلية للبحر المتوسط: وسيط حيوي بين الأرض والبحر

21- من المُقَدَّر أن حوالي ثلث سكان البحر المتوسط يتركزون في المناطق الساحلية، بينما يقيم أكثر من نصف السكان في الأحواض الهيدرولوجية الساحلية. ووفقاً لمنظمة Plan Bleu، فإن عدد سكان المناطق الساحلية للبحر المتوسط يبلغ 150 مليون نسمة، ويبلغ إجمالي المقيمين في الأحواض الهيدرولوجية حوالي 250 مليون نسمة، ما يمثل 33% و55% من إجمالي سكان الدول النهرية، على التوالي.¹³ وتصل هذه النسبة إلى 65% في الدول الجنوبية من المنطقة، مع حوالي 120 مليون نسمة.

22- لقد نما تعداد سكان الدول النهرية من 276 مليون نسمة عام 1970 ليلبلغ 466 مليون نسمة عام 2010، ويُتَوَقَّع أن يبلغ 529 مليون نسمة بحلول عام 2025. وبالرغم من ذلك، فقد تغير توزيع السكان بين دول البحر المتوسط التابعة للاتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط الشرقية والجنوبية بصورة كبيرة على مدار تلك الفترة؛ حيث إنه في عام 1960 كانت الدول الجنوبية والشرقية تمثل نسبة 41% من إجمالي السكان، بينما وصلت هذه النسبة اليوم إلى 60%. ويرتبط هذا النمو السكاني بزيادة ملحوظة في التعداد السكاني الحضري، والذي نما من نسبة 48% عام 1960 إلى 67% عام 2010. وقد حدثت النسبة الأكبر من هذه التنمية العمرانية على امتداد السواحل، حيث ارتفع تعداد سكان مدن مثل الجزائر وتل أبيب بواقع 5 إلى 10 مرات بين عامي 1950 و2010.

التوجهات الاجتماعية والاقتصادية

23- في عام 2010، كانت دول البحر المتوسط مسؤولة عن نسبة 11.5% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، مما شكّل انخفاضاً طفيفاً عن النسبة السابقة التي بلغت 13.5% عام 1990. وعلى المستوى الإقليمي، وبالرغم من أن معدلات النمو في الدول الجنوبية والشرقية أعلى من نظيراتها في دول البحر المتوسط التابعة للاتحاد الأوروبي، فإن الفجوة ما زالت كبيرة؛ حيث إنه في عام 2011، كان متوسط دخل الفرد في الدول الجنوبية والشرقية (حوالي 6000 دولار أمريكي) أقل بنسبة 4.6 مرات من متوسط الدخل في دول البحر المتوسط التابعة للاتحاد الأوروبي.¹⁴ وقد صاحب النمو الاقتصادي في الدول الجنوبية والشرقية تحسن ملحوظ في المؤشرات الاجتماعية الأساسية كما ظهر في مؤشر التنمية البشرية.¹⁵

24- من المتوقع أن تستمر سيطرة الأنشطة المعتمدة على الموارد (مثل مصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والغابات، والزراعة، والصناعات الأولية)، والصناعات الثانوية (مثل صناعة الغذاء، والإسكان والبناء) والخدمات (مثل الشحن والسياحة) وعلى التنمية الاقتصادية في المناطق الساحلية للبحر المتوسط. بينما تظل احتمالية وجود فرص اقتصادية في المدن الساحلية قوة جذب قوية، حيث تعمل على جذب السكان من المناطق النائية بعيداً عن السواحل، وتحفيز عملية الهجرة من المناطق الريفية الضعيفة اقتصادياً. وستظهر حاجة هؤلاء السكان الجدد للمدن الساحلية للتوظيف، والغذاء، والمياه، والطاقة، والإسكان، والسلع والخدمات الأخرى، ما سيمثل ضغطاً إضافياً على النظم الإيكولوجية والبيئات الساحلية، وبالتالي يمثل ذلك تحدياً جوهرياً على مستوى التنمية في البحر المتوسط.

25- وداخل الإقليم، ستؤثر الدول الفقيرة على أطراف أخرى عديدة؛ حيث أعلن المنتدى العربي للبيئة والتنمية عن أنها تؤثر على 65 مليون نسمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.¹⁶ وما يفاقم من انعدام الاستقرار الاقتصادي هو تزايد ارتفاع معدلات البطالة على مستوى التعداد السكاني العام، التي تزيد بشكل خاص على مستوى الشباب. وما زالت توجد فوارق حادة في الدخل بين الدول، وفي بعض الحالات تخفي معدلات النمو التدهور في رأس المال الطبيعي المتجدد.¹⁷ ويثير ذلك تساؤلات حول قدرة اقتصادات البحر المتوسط على خلق ملايين الوظائف الجديدة التي من المتوقع أن تكون مطلوبة بحلول عام 2020 لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، مع الحفاظ على استقرار معدلات البطالة الحالية. لقد أسهمت تأثيرات الفقر والبطالة في زيادة التهميش الاجتماعي، الذي تُعَدُّ بشكل إضافي نتيجة لفوارق الدخل، وهو ما يزيد من انعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وتكشف مطالب التغيير على مستوى البحر المتوسط أن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتصاعدة، والتأثيرات الناتجة على الأمن المعيشي قد أصبحت غير محتملة وغير قابلة للاستمرار. وترجع زيادة الصراعات المدنية المسلحة في العديد من الدول، إلى غياب تخطيط التنمية المستدامة. وبالمثل، فعلى المستوى الإقليمي، تظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحالية والناشئة وتأثيراتها، تمثل مخاوف كبيرة بالنسبة للتنمية المستدامة.

3-1 صياغة الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025

26- لقد تم تنفيذ عملية مراجعة الاستراتيجية على ثلاث مراحل. وقد تم إطلاق عملية المراجعة في شباط/فبراير 2014، وتم وضع وثيقة تشاور. كما تم تنفيذ عملية مشاوررة واسعة على أساس هذه الوثيقة في نيسان/أبريل 2014، مع التركيز على الرؤية والقضايا التي ينبغي تناولها في المراجعة. وأثناء اجتماع اللجنة التوجيهية للجنة المتوسطة للتنمية المستدامة الذي تم عقده في مالطا في حزيران/يونيو 2014، اقترحت اللجنة وضع رؤية وبنية للاستراتيجية الجديدة، على أساس سنة موضوعات، وهي التي أصبحت لاحقاً الأهداف الستة الرئيسية للاستراتيجية. وقد كانت الموضوعات الستة معتمدة على تجميع للقضايا الناتجة عن مشاوررة المرحلة الأولى، بالإضافة إلى الموضوعات الناتجة عن مقترح 2014 لمجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بأهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة. وبإعادة التأكيد على مضمون القرار الذي تم اتخاذه في الاجتماع الثامن عشر للأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة، قامت اللجنة التوجيهية بالتأكيد على أن الاستراتيجية 2016-2025 ينبغي أن تركز على المساحة الوسيطة بين البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. إن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية يتم تناولها بالقدر الذي ترتبط فيه بالموضوعات البيئية الوسيطة.

27- تضمن المرحلة الثانية صياغة الاستراتيجية، على أساس الملاحظات التي تم الحصول عليها من المرحلة الأولى. كما تم أيضاً اتباع أسلوب تشاركي خلال هذه المرحلة؛ حيث تم تشكيل ست مجموعات عمل موضوعية من الخبراء وأصحاب المصالح الرئيسيين ليقدموا آراءهم في عملية صياغة الأقسام الموضوعية. وتم استكمال أعمال التواصل الإلكتروني لمجموعات العمل من خلال الاجتماعات المباشرة وجهًا لوجه. وفي المرحلة الأخيرة، تم إرسال مسودة الاستراتيجية للمصادقة عليها بواسطة الاجتماع السادس عشر للجنة المتوسطة للتنمية المستدامة في حزيران/يونيو 2015 في المغرب، وسيتم بحث إعطاء الموافقة النهائية على الاستراتيجية أثناء الاجتماع التاسع عشر للأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة في 2016.

2- الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025: الأهداف العامة، والتوجهات الاستراتيجية والإجراءات

28- إن الهدف من هذه الاستراتيجية هو توفير إطار عمل لسياسة الاستراتيجية لضمان مستقبل مستدام لمنطقة البحر المتوسط. إن المنطق الذي تستند إليه الاستراتيجية هو الحاجة إلى إيجاد حالة من التناغم في إطار التفاعلات بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ومواءمة الالتزامات الدولية مع الظروف الإقليمية، لتوجيه استراتيجيات التنمية المستدامة، وتحفيز التعاون الإقليمي بين أصحاب المصالح في سياق تطبيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، فإن التنمية المستدامة تترجم الحاجة إلى مراعاة الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية، في عملية صناعة القرار على جميع المستويات وعبر كل القطاعات. وترتكز الاستراتيجية على إيمان راسخ بأن الاستثمار في البيئة هو أفضل سبيل لضمان استدامة خلق الوظائف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما يمثل محرراً ضرورياً لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. وترتكز الاستراتيجية على الرؤية التالية:

تحويل البحر المتوسط إلى منطقة تتميز بالرخاء والسلام يستمتع فيها الناس بحياة عالية الجودة، وتفعيل التنمية المستدامة في إطار الطاقة الاستيعابية للأنظمة البيئية الصحية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الأهداف المشتركة، والمشاركة القوية لجميع أصحاب المصالح، والتعاون، والتضامن، والمساواة، والحوكمة التشاركية.

29- تتلخص هذه الرؤية بوضوح في العنوان الفرعي للاستراتيجية، وهو "الاستثمار في الاستدامة البيئية لتحقيق هدف التنمية الاجتماعية والاقتصادية".

30- يمكن استخلاص مضمون الاستراتيجية أيضاً من خلال مجموعة من المبادئ التوجيهية، وتشمل أهمية استخدام أسلوب متكامل للتخطيط البيئي والتنموي، والانفتاح على نماذج متعددة من التنمية المستقبلية، واستخدام أسلوب متوازن لتحقيق التنمية الإقليمية، واتباع المبادئ الوقائية ومبادئ تغريم الملوث، واستخدام أسلوب تشاركي لوضع السياسات وصناعة القرار، وأهمية اتباع سياسات قائمة على الأدلة، والاتفاق على المدى الطويل والقصير فيما يخص التخطيط والتقييم (على مدى بضعة عقود على الأقل)، والشفافية، والشراكة بين نظام خطة عمل البحر المتوسط والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

31- تركز الاستراتيجية على تناول القضايا الشاملة التي تقع في المساحة الوسيطة بين البيئة والتنمية. فهي تقوم على مجموعة من الموضوعات الشاملة التي تم اختيارها لتوفير نطاق لأسلوب متكامل لتناول قضايا الاستدامة، كما يلي: البحار والسواحل، والموارد الطبيعية، والتنمية الريفية والغذاء، والمدن المستدامة، والمناخ، والتحول إلى الاقتصاد الأخضر، والحوكمة.

32- تعكس الموضوعات الثلاثة الأولى أسلوبًا إقليميًا، حيث يمكن فيه تناول قضايا الاستدامة المعقدة معًا: فقد كانت المخاوف بشأن البحار والسواحل من أهم نتائج مؤتمر ريو +20، بالإضافة إلى حجر زاوية للتعاون في إطار اتفاقية برشلونة؛ حيث توفر المناطق الريفية سياقًا لتناول مجموعة من القضايا الريفية المترابطة، والمدن التي كانت موضوع الاجتماع الثامن عشر للأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة في إسطنبول في 2013. والموضوعات الشاملة الثلاثة التالية هي تغير المناخ، الذي يمثل قضية استدامة هامة من منظور عالمي وإقليمي، والاقتصاد الأخضر، الذي يوفر رابطًا أساسيًا بين البيئة والاقتصاد، ويعد أحد أهم جوانب تركيز قمة ريو +20، والحوكمة، التي ظهرت أثناء التشاور باعتبارها قضية أساسية لتطبيق الاستدامة في منطقة البحر المتوسط. وقد تم استخدام هذه الموضوعات بوصفها أساسًا لصياغة الأهداف الستة للاستراتيجية، كما يلي:

- 1- ضمان تحقيق التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية
- 2- تعزيز إدارة الموارد، والإنتاج الغذائي والأمن الغذائي من خلال تطبيق النماذج المستدامة للتنمية الريفية
- 3- تخطيط وإدارة مدن البحر المتوسط المستدامة
- 4- تناول قضية تغير المناخ باعتبارها قضية ذات أولوية لمنطقة البحر المتوسط
- 5- التحول إلى اقتصاد أخضر وأزرق
- 6- تحسين الحوكمة في إطار دعم التنمية المستدامة

33- تتوافق هذه الأهداف بصورة كبيرة مع أهداف التنمية المستدامة، التي تبنتها الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015، كما هو موضح في الجدول 1 أدناه. ومع ذلك، فنظرًا للطبيعة الشاملة للأهداف، فأغلب أهداف التنمية المستدامة ذات صلة غير مباشرة بجميع أهداف الاستراتيجية.

الجدول 1. ربط الأهداف العامة للاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025 بأهداف التنمية المستدامة

الأهداف العامة للاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025	أهداف التنمية المستدامة
1. ضمان تحقيق التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية	14. المحافظة على المحيطات، والبحار، والموارد البحرية، واستخدامها بشكل مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
2. تعزيز إدارة الموارد، والإنتاج الغذائي والأمن الغذائي من خلال تطبيق النماذج المستدامة للتنمية الريفية	2. القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية ودعم الزراعة المستدامة 15. حماية واستعادة ودعم الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، والإدارة المستدامة للغابات، ومكافحة التصحر، وإيقاف وعكس آثار تدهور الأراضي، وإيقاف عملية فقدان التنوع البيولوجي 6. ضمان توفر واستدامة المياه والصرف الصحي للجميع
3. تخطيط وإدارة مدن البحر المتوسط المستدامة	11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة، وآمنة، ومرنة ومستدامة 7. ضمان الوصول إلى طاقة بأسعار مقبولة، ويُعتمد عليها، ومستدامة وحديثة
4. تناول قضية تغير المناخ باعتبارها قضية ذات أولوية لمنطقة البحر المتوسط	13. اتخاذ إجراء سريع لتخفيف حدة تغير المناخ وآثاره
5. التحول إلى اقتصاد أخضر وأزرق	8. دعم نمو اقتصادي مستدام وشامل، وضمن توفير توظيف إنتاجي وبدوام كامل وملائم للجميع 9. بناء بنية تحتية مرنة، ودعم التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار 12. ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام
6. تحسين الحوكمة في إطار دعم التنمية المستدامة	16. دعم المجتمعات المسالمة والشاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشاملة للجميع 17. تعزيز وسائل تطبيق وتنشيط الشراكة العالمية للتنمية المستدامة
أهداف التنمية المستدامة الشاملة المتعلقة بالقضايا الاجتماعية	1. القضاء على الفقر بكل صوره وفي كل مكان 3. ضمان حياة صحية ودعم الصحة العامة للجميع ولجميع الأعمار 4. ضمان تعليم عالي الجودة شامل ومتكافئ، ودعم فرص التعلم مدى الحياة للجميع 5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات 10. الحد من انعدام المساواة داخل الدول وفيما بينها

تمثل الأهداف السنة العمود الفقري للاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025. حيث يغطي كل هدف مجموعة من قضايا الاستدامة، كما هو موضح في الصندوق 1.

الصندوق 1. قائمة القضايا التي تم تناولها بواسطة الأهداف الستة للاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025

<p>1. ضمان تحقيق التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية</p> <ul style="list-style-type: none">◀ التدهور البيئي المتواصل والمخاطر المتزايدة للتلوث البحري والضوضاء البحرية◀ فقدان التنوع البيولوجي◀ تقسيم وتدهور النظام الإيكولوجي◀ الاستغلال غير المستدام للموارد الحية والأنواع الغريبة في النظم الإيكولوجية◀ التأثيرات الناجمة عن استغلال الموارد البحرية غير الحية◀ الصيد العرَضِيّ للأنواع المُعرَّضة للانقراض◀ التحضر المتزايد على خطوط السواحل، ما يتسبب في عدم توفر الحماية والإدارة الكافية للأرض، والتمدد الحضري الناتج عن البناء غير القانوني وإحلال الطبقات السكانية الغنية مكان الطبقات السكانية الأقل على السواحل، والتنمية السياحية غير المقيدة
<p>2. تعزيز إدارة الموارد، والإنتاج الغذائي والأمن الغذائي من خلال تطبيق النماذج المستدامة للتنمية الريفية الموارد الطبيعية وخدمات النظام الإيكولوجي</p> <ul style="list-style-type: none">◀ فقدان التنوع البيولوجي والتنوعات المحلية للمحاصيل والسلالات المُعرَّضة للانقراض نتيجة:<ul style="list-style-type: none">▪ الاستغلال المفرط أو الاستخدام غير القانوني للمياه والموارد الطبيعية الأخرى▪ فقدان الموائل، والتدهور والتقسيم، وعدم وجود تقييم مناسب▪ الأنواع الغريبة والغازية▪ الكائنات الحية المُعتَلَّة وراثيًا▪ تغير المناخ◀ تلوث التربة والمياه والهواء◀ تدهور وتقسيم النظم الإيكولوجية الأرضية، وخاصة الغابات◀ المناطق المحمية المُعرَّضة للمخاطرة نتيجة عدم كفاية التغطية المكانية، والتخطيط، والإدارة والتمويل◀ انعدام الوعي الكافي لدى المجتمع، والصناعات وصناعات السياسات بخدمات الأنظمة الإيكولوجية وفوائدها الاقتصادية، والافتقار إلى تقييم مناسب◀ القضايا العابرة للحدود في إدارة الموارد الطبيعية وإنتاج الماشية <p>التنمية الريفية والغذاء</p> <ul style="list-style-type: none">◀ تعرض صغار المنتجين للتغيرات المناخية والاقتصادية ونقص الموارد الطبيعية◀ نقص الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية في مناطق ريفية معينة◀ خسارة الأراضي الزراعية، والتعرية والتصحر◀ التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على سكان المناطق الريفية، وخاصة النساء والشباب◀ العجز اللوجيستي على المستوى المحلي، والوطني والإقليمي، بما في ذلك عدم وصول المنتجين الصغار والمحليين للأرض، والمياه، والائتمان، والأسواق◀ تحكم أطراف كبرى في الإنتاج الزراعي والأسواق، ما يجعل وصول المنتجين الصغار والمحليين محدودًا◀ خسارة المعرفة العملية التقليدية وتقدم أعمار المزارعين◀ غياب التنظيم الجماعي الكافي، وعدم مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية◀ انعدام الدراسة الكافية للعلاقة بين المياه، والأرض والطعام
<p>3. تخطيط وإدارة مدن البحر المتوسط المستدامة</p> <ul style="list-style-type: none">◀ تدهور جودة الحياة والصحة في الحضر؛ نتيجة الاكتظاظ المروري، والضوضاء، وسوء جودة الهواء، وعدم التوفير الكافي للصرف الصحي، وزيادة معدلات إنتاج النفايات الحضرية◀ انخفاض المرونة؛ بسبب مخاطر طبيعية ومن صنع الإنسان، وخاصة تلك الناتجة عن تغير المناخ◀ المستوى غير المرضي للتناسق الاجتماعي والاقتصادي الحضري، خاصة في العشوائيات والمستوطنات الحضرية غير الرسمية، وما زاد من انخفاض المستوى هو انعدام التوازن الأرضي الإقليمي، مما تسبب في الهجرة الريفية إلى المدن الكبيرة، وبالتالي زيادة الفقر في المناطق الحضرية◀ تزايد الطلب على الطاقة، مع الاستخدام غير الكفء للطاقة◀ تدهور المناطق الحضرية التاريخية◀ الارتفاع المتواصل في إنتاج النفايات؛ نتيجة تزايد معدلات نمو السكان وزيادة الاستهلاك◀ انخفاض قدرة السلطات المحلية فيما يخص النماذج المتكاملة للإدارة الحضرية
<p>4. تناول قضية تغير المناخ باعتبارها قضية ذات أولوية لمنطقة البحر المتوسط</p> <ul style="list-style-type: none">◀ المعرفة والأدوات العلمية الخاصة بتغير المناخ غير متاحة للوصول، وغير مستخدمة في صناعة القرار بشكل كافٍ

- ◀ الضرر الناتج عن تغير المناخ، بما في ذلك الأحداث الخطيرة والتغيرات الثابتة على المدى الطويل، يزداد في المناطق والقطاعات الأكثر تعرضًا
- ◀ الاتجاه المتنامي لانبعاثات غازات الدفيئات في إطار قطاع الطاقة وخارجه
- ◀ الإيقاع البطيء لظهور المجتمعات الصديقة للمناخ؛ نظرًا للمحدودية الوصول إلى أفضل التكنولوجيا المتوفرة وممارسات التنمية البديلة
- ◀ عدم الالتزام بإجراءات التكيف مع تغير المناخ وتقليل التكاليف على نطاق واسع على المستوى الوطني والمحلي
- ◀ الاعتماد الزائد على التمويل الحكومي والمبادرات الحكومية

5. التحول إلى اقتصاد أخضر وأزرق

- ◀ التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين الدول وداخلها، ومعدلات البطالة المرتفعة خاصةً بين الشباب والنساء
- ◀ النمو الاقتصادي الذي لا يراعي الآثار البيئية والاجتماعية
- ◀ أنماط الحياة غير المستدامة المعتمدة على نماذج الاستهلاك العالي للموارد، ومعدلات إعادة التدوير المنخفضة، والوعي المحدود لدى المستهلكين، وعدم كفاية معلومات المنتجات
- ◀ مرافق الإنتاج الضارة بيئيًا وغير الفعالة
- ◀ تدفقات الاستثمار التي تمول المرافق غير المستدامة والبنية التحتية غير الفعالة
- ◀ الشكوك في السياسات بخصوص زيادة مخاطر الاستثمار في التكنولوجيا والعمليات الخضراء
- ◀ الإشارات الخاطئة في الأسعار/الأسواق والحوافز المالية التي لا تقدر رأس المال الطبيعي وغير الملموس والتأثيرات الخارجية
- ◀ الأسواق التجارية غير الفعالة، والتعاون على المستوى الإقليمي
- ◀ المستوى المنخفض للتنافسية الاقتصادية الإقليمية
- ◀ الاعتماد العالي نسبيًا على الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية

6. تحسين الحوكمة في إطار دعم التنمية المستدامة

- ◀ ضعف قدرات الاستجابة للطوارئ، وضعف إدراك العلاقة بين تدفقات السكان والاستدامة البيئية
- ◀ المستوى المنخفض للمشاركة في صناعة القرار على مستويات عديدة
- ◀ تقسيم المسؤولية على مستويات مختلفة من الحوكمة، وبين القطاعات، والافتقاد إلى اللامركزية
- ◀ الافتقاد إلى التناغم والتبعية بين المستويات المختلفة لصناعة القرار
- ◀ عدم كفاءة التخطيط، والإدارة والتطبيق للأدوات القانونية الحالية
- ◀ عدم كفاية الوعي، والتعليم، والأبحاث والابتكار فيما يخص التنمية المستدامة
- ◀ الحاجة لدفع مفاهيم الوصاية العامة في الأدوات الحالية لتحقيق حوكمة أفضل وأكثر مساواة، ومشاركة عامة أكثر فعالية وكفاءة
- ◀ عدم الكفاءة، وعدم التوفر، وعدم اعتمادية المعرفة والبيانات العلمية

34- تمت صياغة مجموعة من التوجُّهات الاستراتيجية لكلِّ من الأهداف الستة للاستراتيجية؛ لضمان تناول القضايا ذات الصلة. ويحتوي الجدول 2 على التوجُّهات الاستراتيجية لكل هدف. ونظرًا للطبيعة الشاملة للأهداف، توجد روابط بين التوجُّهات الاستراتيجية، وقد يؤدي تطبيق توجُّه استراتيجي واحد إلى التأثير بصورة متوازنة على تطبيق توجُّه آخر. وتم التوسع في شرح توجُّهات وإجراءات استراتيجية إضافية في الفصل الثالث، الذي يركز على ضمان تطبيق الاستراتيجية ومراقبتها.

الجدول 2. التوجهات الاستراتيجية في إطار أهداف الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025

الهدف	التوجه الاستراتيجي
1. ضمان تحقيق التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية	1.1: تعزيز التطبيق والامتثال لبروتوكولات اتفاقية برشلونة وأدوات السياسة الإقليمية الأخرى والمبادرات، واستكمالها بالأساليب الوطنية
	1.2: وضع وفرض آليات تنظيمية، بما في ذلك التخطيط المكاني البحري؛ لمنع ومكافحة الاستغلال غير المستدام لموارد المحيطات المفتوحة.
2. تعزيز إدارة الموارد، وإنتاج الغذاء والأمن الغذائي من خلال تطبيق النماذج المستدامة للتنمية الريفية	2.1: دعم الأسلوب المستدام لاستخدام الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية، وإدارتها والمحافظة عليها
	2.2: دعم المحافظة على التنوعات النباتية الأصلية أو التقليدية والفصائل الحيوانية المحلية واستخدامها، لتقدير المعرفة والممارسات التقليدية في قرارات إدارة البيئة الريفية
	2.3: دعم شبكات المناطق المحمية بيئيًا على المستوى الوطني وعلى مستوى البحر المتوسط، وتعزيز وعي أصحاب المصالح بشأن قيمة خدمات النظام البيئي والتوعية بمخاطر فقدان ميزة التنوع البيولوجي
	2.4: دعم التنمية الريفية الشاملة والمستدامة، مع تركيز خاص على القضاء على الفقر، وتمكين النساء وتوظيف الشباب، مع الوصول المتكافئ والمستدام للخدمات المحلية الأساسية للمجتمعات الريفية
	2.5: ضمان وصول المنتجين المحليين لقنوات التوزيع والأسواق، بما في ذلك سوق السياحة
3. تخطيط وإدارة من البحر المتوسط المستدامة	3.1: تطبيق عمليات تخطيط مكاني شاملة ومتكاملة مع استخدام الأدوات الأخرى ذات الصلة، بالإضافة إلى تحسين الامتثال للقواعد واللوائح ذات الصلة؛ لزيادة التناغم الاقتصادي والاجتماعي، والإقليمي وتقليل الضغوط على البيئة
	3.2: تشجيع التمدن الشامل وتعزيز قدرات التخطيط والإدارة بصورة تشاركية ومتكاملة للمستوطنات البشرية
	3.3: دعم حماية وإعادة تأهيل المناطق الحضرية التاريخية
	3.4: دعم الإدارة المستدامة للنفايات في إطار اقتصاد أكثر دائرية
	3.5: دعم الأنماط المكانية الحضرية والخيارات التكنولوجية التي تقلل من الطلب على وسائل المواصلات، وتحفيز الانتقال والوصول المستدام في المناطق الحضرية
	3.6: دعم المباني الخضراء؛ للمساهمة في تقليل الآثار الإيكولوجية للبيئة المبنية
	3.7: تعزيز المرونة الحضرية؛ لتقليل التعرض للمخاطر الطبيعية والناجمة عن الأنشطة البشرية بما في ذلك تغير المناخ.
4. تناول قضية تغير المناخ باعتبارها قضية ذات أولوية لمنطقة البحر المتوسط	4.1: زيادة المعرفة العلمية، وزيادة الوعي، وتنمية المهارات التقنية للتعامل مع تغير المناخ، وضمان توفر معلومات لصناعة القرار على جميع المستويات، وتقدير وحماية خدمات التكيف مع المناخ، وتخفيف الآثار الواقعة عليه في الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية
	4.2: تسريع امتصاص استجابات المناخ الذكية والمرنة
	4.3: تفعيل آليات تمويل المناخ الحالية والناشئة، بما في ذلك الأدوات الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاعات الخاصة والمالية
	4.4: تشجيع الإصلاحات المؤسسية، والقانونية، والإصلاحات على مستوى السياسات لخلق تيسير فعال لاستجابات تغير المناخ في أطر عمل للتطوير وطنية ومحلية، وخاصة في قطاع الطاقة
5. التحول إلى اقتصاد أخضر وأزرق	5.1: خلق وظائف خضراء وملائمة للجميع، وخاصة الشباب والنساء؛ للقضاء على الفقر وتعزيز التضمين الاجتماعي
	5.2: مراجعة تعريفات وقياس التطور، والتقدم والصالح العام
	5.3: دعم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام
	5.4: تشجيع الابتكار المجتمعي والصديق للبيئة
6. تحسين التنمية المستدامة	5.5: دعم إدماج مبادئ ومعايير الاستدامة في عملية صناعة القرار فيما يخص الاستثمار الحكومي والخاص
	5.6: ضمان وجود سوق أكثر خضرة وأكثر شمولاً يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات؛ لتقليل التأثيرات الخارجية الاجتماعية والبيئية
6. دعم التنمية المستدامة	6.1: تعزيز الحوار والتعاون الإقليمي، ودون الإقليمي والعايير للحدود، بما في ذلك الجاهزية للطوارئ
	6.2: دعم مشاركة المجتمع المدني، والعلماء، والمجتمعات المحلية، وأصحاب المصالح الآخرين في عملية الحوكمة على جميع المستويات لضمان تحقيق عمليات شاملة وضمان التكامل في صناعة القرار
	6.3: دعم التطبيق والامتثال للالتزامات البيئية والاتفاقيات، بما في ذلك تناغم السياسات على أساس التنسيق بين الوزارات
	6.4: دعم التعليم والبحث في مجال التنمية المستدامة
	6.5: تعزيز القدرات الإقليمية لإدارة المعلومات

35- يتم استكمال التوجهات الاستراتيجية بالإجراءات التي سيتم اتخاذها على المستوى الوطني والإقليمي، والتي تصحبها إشارة واسعة للأطراف الفاعلة، والإطارات الزمنية والمؤشرات. كما تم أيضاً تحديد مبادرات رئيسية، تلك التي تُظهر رؤية الاستراتيجية بطريقة مثالية؛ حيث تعد هذه المبادرات ذات دلالة على إجراء إقليمي أو وطني (متعدد الجنسيات) يحمل إمكانية هامة لتحقيق النتائج، والوضوح، والرؤية.

36- كما تم أيضاً وضع مجموعة من الأهداف للاستراتيجية، مع مراعاة تركيزها على المساحة الوسيطة المشتركة بين البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد كان المصدر الرئيسي للأهداف هو "أهداف التنمية المستدامة". وتتلخص الأهداف الخاصة حسب الهدف في الجدول 3 الوارد أدناه، وتظهر في الاستراتيجية تحت الهدف العام، والتوجه الاستراتيجي ذي الصلة.

جدول 3. الأهداف الخاصة في الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025

الهدف	الهدف الخاص (تشير الأرقام بين الأقواس إلى الأهداف الخاصة في المسودة النهائية لوثيقة نتائج قمة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015، والتي تبين جدول أعمال التنمية المستدامة 2030)
1	بحلول عام 2020، سيتم المحافظة على نسبة 10٪ على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بالتماشي مع القانون الدولي والوطني، وعلى أساس أفضل المعلومات العلمية المتوفرة (14.5)
1	بحلول عام 2020، سيتم تنظيم عملية الحصاد والقضاء على الصيد الجائر للأسماك بصورة فعالة، وصيد الأسماك غير القانوني، وغير المُبلَّغ عنه وغير المنظم، وممارسات الصيد المدمر للأسماك، وتطبيق خطط إدارة على أساس علمي؛ لاستعادة مخزون الأسماك في أقصر وقت ممكن إلى مستويات يمكن عندها تحقيق أقصى إنتاجية مستدامة وفقاً للخصائص البيولوجية (14.4)
2	اتخاذ إجراء سريع وحاسم للحد من تدهور وتقسيم المواطن الطبيعية، وإيقاف خسارة التنوع البيولوجي، وبحلول عام 2020، سيتم حماية ومنع انقراض الفصائل المهددة، واتخاذ إجراء إضافي حسب الحاجة بحلول عام 2030 (15.5)
3	بحلول عام 2030، سيتم تعزيز التحضر المستدام والشامل والقدرة على التشاركية، والتخطيط والإدارة المتكاملة والمستدامة للمستوطنات البشرية في جميع الدول (11.3)
3	بحلول عام 2030، سيتم تقليل إنتاج النفايات بشكل مستدام من خلال المنع، والتقليل، وإعادة التدوير، وإعادة الاستخدام (12.5)
5	بحلول عام 2025، ستلتزم أغلبية دول البحر المتوسط ببرامج الشراء الحكومية الخضراء أو المستدامة
6	بحلول عام 2025، سينضم ثلث دول البحر المتوسط إلى اتفاقية آر هوس

37- تتضمن الاستراتيجية تطبيق جميع الالتزامات الوطنية والدولية، حتى إذا لم تأت على ذكرها صراحةً. ويشمل ذلك سياسات واستراتيجيات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، بما في ذلك "استراتيجية أوروبا 2020" و"خريطة طريق: الاستخدام الفعال للموارد في أوروبا"، بالنسبة لتلك الأطراف التي تُشكّل عليها تلك الأدوات التزاماً.

38- وتهدف الإجراءات المقترحة إلى توفير توجيه وإلهام، حيث تلخص فرص وضع إجراءات وطنية، كما توفر تعاوناً إقليمياً في إطار نظام خطة عمل البحر المتوسط وخارجها؛ لتحقيق أقصى تطبيق فعال ممكن للاستراتيجية. ومن المفهوم أنه قد لا تتوفر لدى جميع الدول الضرورة أو الموارد لتنفيذ كل الإجراءات المقترحة على المستوى الوطني. حيث قد يكون من المستحب، بالتماشي مع إجراءات التخطيط الوطني، تبني الإجراءات المقترحة وفقاً للاحتياجات الوطنية. ولذلك ينبغي أن تعمل الإجراءات الوطنية بوصفها إطار عمل مرجعي لمساعدة الدول على وضع سياسات وطنية لتطبيق توجهات الاستراتيجية. وفيما يخص أغراض الاستراتيجية، التي تركز على إقليم البحر المتوسط، فقد تم تضمين السلطات الإقليمية دون الوطنية تحت مصطلح "السلطات المحلية".

الهدف العام 1: ضمان تحقيق التنمية المستدامة في المناطق البحرية والساحلية

39- إن الهدف العام الذي يركز على "البحر والسواحل" يرسخ بصورة قاطعة وتاريخية أسلوب الحوض المُتَّبع في خطة عمل البحر المتوسط واتفاقية برشلونة. لقد كانت خطة عمل البحر المتوسط لعام 1975 هي أول برنامج إقليمي للبحار تحت مظلة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد تم تبني اتفاقية برشلونة عام 1976 بواسطة دول البحر المتوسط والمجتمع الأوروبي. ومنذ ذلك الحين تم تبني العديد من البروتوكولات في إطار الاتفاقية للمساعدة على حماية البحر المتوسط ومناطقه الساحلية. وتغطي البروتوكولات حاليًا إلقاء النفايات من السفن والطائرات، وحالات طوارئ التلوث بالنفط والمواد الضارة، والمناطق ذات الحماية الخاصة والتنوع البيولوجي، والتلوث الناتج عن استغلال الجرف القاري، والنفايات الخطرة، ومؤخرًا، الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية.¹⁸

40- لقد اعتبرت استراتيجية 2005 البحر والمناطق الساحلية واحدة من أولويات مجالات عملها السبع، معتبرةً تلك الأولوية أمرًا جوهريًا في سبيل تحقيق تقدم فعلي في مجال التنمية المستدامة في البحر المتوسط. وفي السنوات التي تلت تبنيها، كان هناك عدد من التطورات دون الإقليمية، والإقليمية، والعالمية، المرتبطة بهذا الهدف العام، التي تضمنت:

- ◀ **اهتمام أكبر بالقضايا البحرية في إطار التنمية المستدامة.** لقد سلط مؤتمر ريو +20 الضوء على القضايا البحرية من خلال الفصل الخاص بالمحيطات والبحار. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد إدراك متنامي لدور المناطق البحرية في التنمية الاقتصادية، كما يوضح مفهوم الاقتصاد الأزرق. وعلاوةً على ذلك، وعلى مستوى البحر المتوسط، يحتوي إعلان إسطنبول¹⁹ على التزام من الأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة، "بجعل البحر المتوسط نموذجًا مثاليًا في تطبيق أنشطة تحمي بشكل فعال البيئة البحرية والساحلية، بالإضافة إلى المساهمة في التنمية المستدامة".
- ◀ **أدوات إقليمية أقوى للسياسة في إطار اتفاقية برشلونة.** أظهر تبني بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية عام (2008) ودخوله حيز التنفيذ عام (2011) أهمية اتباع أسلوب إدارة متكامل للتنمية المستدامة في المناطق الساحلية. وبالإضافة إلى ذلك، التزمت الأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة منذ عام 2008، بتطبيق الأسلوب المعتمد على النظام الإيكولوجي، من خلال خريطة طريق أسلوب النظام الإيكولوجي، لإدارة الأنشطة البشرية، مع تمكين الاستخدام المستدام للسلع والخدمات البحرية، مع رؤية للوصول أو الحفاظ على حالة بيئية جيدة للبحر المتوسط ومناطقه الساحلية، وحمايتها والمحافظة عليها، بالإضافة إلى منع التدهور اللاحق لها.
- ◀ **وضع سياسة دون إقليمية.** أصبح كلٌّ من توجيه إطار عمل الاستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي (2008)، والمعايير والمؤشرات المرتبطة، سارية على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، تم الإقرار بأهمية التخطيط المكاني البحري باعتباره أداة هامة للتخطيط المتكامل.²⁰ كما يتم أيضًا تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأدرياتيكي والبحر الأيوني على المستوى دون الإقليمي، مع وجود دعامة تركز بصفة خاصة على النمو الأزرق²¹.
- ◀ **إطلاق عملية إقليمية عام 2008 تهدف إلى ترسيخ وضع المناطق المحمية في المناطق الخارجة عن نطاق السلطة الوطنية،** على أساس مقترحات مشتركة بواسطة الدول المجاورة؛ ليتم تضمينها في قائمة المناطق الهامة ذات الحماية الخاصة في البحر المتوسط.
- ◀ **اعتراف عالمي بمناطق البحر المتوسط التي تحتاج إلى حماية، بما في ذلك المناطق الواقعة ضمن نطاق السلطة الوطنية والمواطن البحرية العميقة.** أصدر الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف المتعاقدة على اتفاقية التنوع البيولوجي عام 2014، 15 منطقة في البحر المتوسط تقي بالمعايير العلمية للمناطق البحرية الهامة إيكولوجيًا أو بيولوجيًا؛ نظرًا لمشاكل متعلقة بالمحافظة والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري خارج مناطق السلطة الوطنية.

41- لقد دعم الإدراك المتزايد للقيمة الاقتصادية للبحر المفتوح والحاجة إلى نمو أزرق، زيادة الاستكشاف والاستغلال لموارد البحر المفتوح غير الحية (مثل النفط، والغاز)، وأكدت على الحاجة إلى تخطيط مكاني قوي متكامل لدعم التنمية المستدامة²² ولذلك تدعم الاستراتيجية مفهوم الاقتصاد الأزرق من خلال شراكات قوية بين القطاعات البحرية والسلطات الحكومية فيما يتعلق بالاستخدام المتكافئ والمستدام للمناطق والموارد البحرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عوامل الزخم العالمي وراء تقييم نقاط الضعف وتأثيرات تغير المناخ، وتوفير استجابة فعالة، قد شهدت جميعها نمواً سريعاً على مدار العقد الماضي، بما يؤدي إلى زيادة التضمن والتيسير لعمليات تغير المناخ في العديد من القطاعات المرتبطة بالمناطق الساحلية والبحرية.

ترتكز استراتيجية المناطق البحرية والساحلية على دعامتين هما:

◀ تعزيز التطبيق والامتثال لبروتوكولات اتفاقية برشلونة وأدوات السياسة الإقليمية الأخرى والمبادرات، واستكمالها بالأساليب الوطنية (التوجه الاستراتيجي 1.1)

◀ وضع وفرض آليات تنظيمية، بما في ذلك التخطيط المكاني البحري؛ لمنع ومكافحة الاستغلال غير المستدام لموارد المحيطات المفتوحة (التوجه الاستراتيجي 1.2).

42- تتضمن الإجراءات الوطنية في إطار التوجه الاستراتيجي 1.1 تعزيز تطبيق اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها الإضافية، مع تركيز خاص على بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والمبادرات الوطنية للمحافظة على السواحل، وخريطة طريق أسلوب النظام الإيكولوجي، بالإضافة إلى الوصول إلى بروتوكولات مُصدّق عليها من خلال السياسات الوطنية وإجراءات الأولوية المعززة. وسيتم دعم هذه العمليات، التي تم وضعها بتفاصيل أكبر في التوجه الاستراتيجي 6.3 (الهدف العام للحكومة)، بواسطة خرائط للطريق الإقليمية ودون الإقليمية؛ لإيجاد بروتوكولات وتنسيق أفضل، وتبادل الممارسات الجيدة، بما في ذلك نقل التكنولوجيا والمعرفة المحلية. كما سيتم بدء جهود مشتركة لحماية المناطق الساحلية والبحرية في منطقة البحر المتوسط، بما في ذلك المناطق الواقعة خارج نطاق السلطة الوطنية، باعتبارها جزءاً من الجهود الأوسع لتطبيق برنامج العمل الاستراتيجي للمحافظة على التنوع البيولوجي في منطقة البحر المتوسط (SAP BIO). والهدف من هذا التوجه الاستراتيجي هو المحافظة على نسبة 10٪ على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بالتماشى مع القانون الدولي والوطني وعلى أساس أفضل المعلومات العلمية المتوفرة، بحلول عام 2020. كما تم التأكيد على دعم الصندوق الاستئماني للمناطق البحرية المحمية في البحر المتوسط بوصفه مبادرة رئيسية.

التوجه الاستراتيجي 1.1: تعزيز التطبيق والامتثال لبروتوكولات اتفاقية برشلونة وأدوات السياسة الإقليمية الأخرى والمبادرات، واستكمالها بالأساليب الوطنية			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
			المستوى الوطني
عدد المصادقات ومستوى الامتثال حسب تقرير الأطراف المتعاقدة	مستمر	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الإقليمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني	1.1.1.1. تعزيز تطبيق اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وأدوات السياسة الإقليمية الأخرى، من خلال تعزيز ترتيب الأولويات والإدارة المعتمدة على النتائج من خلال عمل الوزارات مع ملفات بيئية وملفات لميزانيات وتطبيق الوكالات التنفيذية.
النسبة المئوية للمناطق الساحلية والبحرية التي تتم المحافظة عليها			
الهدف: بحلول عام 2020، ستتم المحافظة على نسبة 10٪ على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بالتماشى مع القانون الدولي والوطني، وعلى أساس أفضل المعلومات العلمية المتوفرة			
مؤشرات أسلوب النظام الإيكولوجي - برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط	مستمر	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط، والحكومات الوطنية	1.1.1.2. تطبيق خريطة طريق أسلوب النظام الإيكولوجي؛ للحصول على أنظمة إيكولوجية بحرية صحية، والمحافظة على التنوع البيولوجي البحري.

حالة تطبيق مواد البروتوكول	2020-2016	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الإقليمية، مع دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط (برنامج إجراءات الأولوية/مركز النشاط الإقليمي)	1.1.3. ترجمة بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (في حالات المصادقة عليه) وخطة عمله إلى سياسات وطنية وتطبيقها.
عدد المبادرات والأدوات القانونية التي تتناول بصفة خاصة المحافظة على السواحل	مستمر	الحكومات الوطنية	1.1.4. دعم المبادرات الوطنية للمحافظة على السواحل وتعزيز أو تطوير قوانين محلية خاصة للمحافظة على المناطق الساحلية، بناءً على مفاهيم مثل الوصاية العامة.
قائمة عقد التوصيل للأطراف المتعاقدة	2020-2016	الحكومات الوطنية	1.1.5. إيجاد أو تعزيز عقد توصيل للبروتوكولات المُصدَّق عليها من خلال ترتيب الأولويات الوطنية وتعزيز السياسات
التقدم في تنفيذ برنامج العمل الإقليمي للمناطق الساحلية والبحرية المحمية في البحر المتوسط	مستمر	المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية	1.1.6. تطبيق برنامج العمل الإقليمي للمناطق الساحلية والبحرية المحمية في البحر المتوسط، بما في ذلك مناطق خارج نطاق السلطة الوطنية، وخرائط الطريق المرتبطة بها.
حالة تطبيق برنامج العمل الاستراتيجي للتنوع البيولوجي وخطط العمل الوطنية ذات الصلة	مستمر	المناطق ذات الحماية الخاصة/مركز النشاط الإقليمي بالتنسيق مع المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والمجتمع المدني	1.1.7. تطبيق برنامج العمل الاستراتيجي للمحافظة على التنوع البيولوجي في منطقة البحر المتوسط، وخطط العمل الوطنية المرتبطة بها.
المستوى الإقليمي			
عدد الاجتماعات الإقليمية للتنسيق الإقليمي ودون الإقليمي للبحار والسواحل عدد برامج تبادل الممارسات الجيدة حول البحار والسواحل سنويًا	مستمر	المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط	1.1.8. تحسين التنسيق الإقليمي ودون الإقليمي، وتبادل الممارسات الجيدة، بما في ذلك نقل التكنولوجيا والمعرفة المحلية.
عدد خرائط الطرق الموضوعية قيد التنفيذ وحالة تطبيقها	2020-2016	المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية	1.1.9. وضع خرائط طريق إقليمية ودون إقليمية، في حالة عدم وجودها؛ لتطبيق بروتوكولات اتفاقية برشلونة بالتنسيق مع أدوات السياسة الإقليمية الأخرى ذات الصلة.
المبادرات الرئيسية			
عدد الدول الداعمة و/أو المستفيدة من الصندوق	مستمر	فرنسا، وموناكو، وتونس ودول أخرى	1.1.10. دعم الصندوق الاستثماري للمناطق البحرية المحمية في البحر المتوسط.

43- للتعامل مع المشاكل الناتجة عن الاستغلال غير المستدام للموارد البحرية الحية وغير الحية (التوجه الاستراتيجي 1.2)، تدعو الاستراتيجية لدعم الاقتصاد الأزرق لتحقيق استخدام مستدام ومتكافئ للمناطق والموارد البحرية. كما يوجد تركيز أيضًا على الحاجة الماسة لتطبيق إجراءات السياسة والتشريعات ذات الصلة على المستوى الوطني، بما في ذلك متطلبات اتفاقية برشلونة، وخاصة بروتوكول المياه الساحلية ومسودة خطة العمل الخاصة به، وإجراءات تقييم الآثار البيئية والتقييم البيئي الاستراتيجي، مع التركيز بشكل خاص على استكشاف المحيطات المفتوحة واستغلال الموارد غير الحية. وسيتم تنفيذ عملية تخطيط بحرية إقليمية متكاملة معتمدة على أسلوب التخطيط المكاني البحري، وستشهد دمج كلٍ من التقييم البيئي الاستراتيجي، وتقييم الآثار البيئية ومبادئ أسلوب النظام الإيكولوجي، وستدعم تلك العملية تطبيق التوجه الاستراتيجي. ومن أهداف هذا التوجه الاستراتيجي تنظيم عملية الحصاد والقضاء على

الصيد الجائر للأسماك بصورة فعالة، وصيد الأسماك غير القانوني، وغير المُبلَّغ عنه وغير المنظم، وممارسات الصيد المدمر للأسماك، وتطبيق خطط إدارة على أساس علمي؛ لاستعادة مخزون الأسماك في أقصر وقت ممكن إلى مستويات يمكن عندها تحقيق أقصى إنتاجية مستدامة وفقاً للخصائص البيولوجية (2020)

التوجه الاستراتيجي 1.2: وضع وفرض آليات تنظيمية، بما في ذلك التخطيط المكاني البحري؛ لمنع ومكافحة الاستغلال غير المستدام لموارد المحيطات المفتوحة.			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
			المستوى الوطني
النسبة المئوية لمشاركة الأنشطة المتعلقة بالحياة البحرية في إجمالي الناتج القومي سبل العيش والاقتصادات الساحلية (أحد عناصر مؤشر صحة المحيطات ²³)	مستمر	الحكومات الوطنية، والمؤسسات الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط	1.2.1. تعزيز ودعم مفهوم الاقتصاد الأزرق من خلال شراكة قوية بين القطاعات البحرية والسلطات الحكومية فيما يتعلق باستخدام المتكافئ والمستدام للمناطق والموارد البحرية.
حالة القدرة التنظيمية لاستغلال المحيطات المفتوحة	2019-2016	الحكومات الوطنية، والمؤسسات الإقليمية	1.2.2. ضمان التنفيذ الفعال للأدوات التنظيمية الضرورية، بما في ذلك التقييم البيئي الاستراتيجي وتقييم التأثير البيئي، والمعايير التوجيهية الوطنية للتنمية، ومعايير عطاءات الاستكشاف والاستخراج، وتعديل إطار العمل التنظيمي الوطني حسب الحاجة.
حصة مشروعات استغلال المحيطات المفتوحة التي يتم فرض الضوابط التنظيمية عليها	مستمر	الحكومات الوطنية، والمؤسسات الإقليمية، والقطاع الخاص	1.2.3. تطبيق الإجراءات التشريعية وإجراءات السياسة ذات الصلة لتنظيم استغلال المحيطات المفتوحة في إطار المتطلبات الوطنية والإقليمية، بما في ذلك نظم المسؤولية.
النسبة المئوية للأهداف المحددة في إطار خطة المياه الساحلية للبحر المتوسط التي تم تحقيقها (الهدف: تحقيق نسبة 100٪ من الأهداف بحلول عام 2024)	مستمر	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الإقليمية، مع دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط (المركز الإقليمي لاستجابات طوارئ التلوث البحري للبحر المتوسط)	1.2.4. ترجمة بروتوكول المياه الساحلية في حالة التصديق عليه وخطة عمله، إلى سياسات وطنية وتطبيقها.
حالة المحافظة على مخزون الأسماك التجاري في البحر المتوسط الهدف: بحلول عام 2020، سيتم تنظيم عملية الحصاد والقضاء على الصيد الجائر للأسماك بصورة فعالة، وصيد الأسماك غير القانوني، وغير المُبلَّغ عنه وغير المنظم، وممارسات الصيد المدمر للأسماك، وتطبيق خطط إدارة على أساس علمي؛ لاستعادة مخزون الأسماك في أقصر وقت ممكن، إلى مستويات يمكن عندها تحقيق أقصى إنتاجية مستدامة وفقاً للخصائص البيولوجية	2020-2016	الحكومات الوطنية، والمؤسسات الإقليمية	1.2.5. حماية مصائد الأسماك في البحر المتوسط من خلال ضمان الصيد المستدام والفعال لكل مخزون الأسماك.

المستوى الإقليمي			
1.2.6. إعداد برنامج إقليمي للتقييم والتحكم فيما يخص استكشاف المحيطات المفتوحة، واستغلال الموارد غير الحية، على أساس أسلوب التخطيط المكاني البحري، مع تضمين معايير لاستغلال المحيطات المفتوحة متوافقة مع الحالة البيئية الجيدة.	2020-2016	المؤسسات الإقليمية، والقطاع الخاص، مع دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط	حالة البرنامج الإقليمي الخاص بتقييم وتنظيم فرص استغلال المحيطات المفتوحة، واستغلال الموارد غير الحية عدد الدول التي تستخدم التخطيط المكاني البحري بحلول عام 2020 وبحلول عام 2025
1.2.7. إعداد عملية لزيادة تبادل الممارسات الجيدة بخصوص أساليب المراقبة.	2020-2025	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط والمؤسسات الإقليمية الأخرى، والقطاع الخاص	حالة عملية تبادل الممارسات الجيدة

الهدف الثاني: تعزيز إدارة الموارد، والإنتاج الغذائي والأمن الغذائي من خلال تطبيق النماذج المستدامة للتنمية الريفية

44- تتميز المناطق الريفية في البحر المتوسط بالتنوع النسبي في التاريخ، والثقافة، والظروف الطبيعية، والكثافة السكانية، والمستوطنات، والبنية الاقتصادية، والموارد البشرية، وبالتالي تتطلب تدخلات سياسية مختلفة، ولكنها تتشارك في إمكانية تأسيس قواعد جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.²⁴

45- عند تناول قضية استخدام الموارد الطبيعية في المناطق الريفية، يجب إيلاء اهتمام خاص لحماية النظم الإيكولوجية الأرضية، التي توفر الخدمات والسلع الأساسية للتنمية البشرية. وتنوع تلك السلع والخدمات من الغذاء والمياه إلى النباتات الطبية، والوقود، والأخشاب، ومواد البناء. إن المحافظة على الحالة والصحة الجيدة للأنظمة البيئية الريفية تعد أمراً رئيسياً للمحافظة على التنوع البيولوجي وصالح الإنسانية.

46- إن الأهداف العامة الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي _التي تركز على المحافظة على التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام للعناصر المتوفرة، وتقاسم المزايا الناتجة عن استخدام الموارد الجينية بصورة عادلة ومتكافئة_ تعكس أهمية هذا الموضوع. كما تضع الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، خمسة أهداف استراتيجية وعشرين هدفاً ليتم تحقيقها بحلول عام 2020.²⁵ إن الهدف ليس فقط ضمان المحافظة على عناصر التنوع البيولوجي، ولكن أيضاً التعامل مع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية، مثل الحد من الفقر، والزراعة المستدامة، وتربية الأحياء المائية، والغابات، واحتياجات النساء والمجتمعات المحلية، والمعرفة التقليدية، والمشاركة العامة.

47- لقد شهدت الدول الشمالية في البحر المتوسط حالة من هجران الأراضي الزراعية والرعية وحملات لإعادة التشجير، بينما لا تزال الضغوط على النظم الإيكولوجية قوية في دول جنوب وشرق البحر المتوسط، وخاصةً في دول شمال أفريقيا؛ نتيجة الضغط الناتج عن ارتفاع معدلات السكان على الأرض والموارد المائية، والتمدد الحضري، والاستغلال المفرط للغابات والرعي الجائر²⁶، وبالإضافة إلى ذلك، تتفاقم عمليات التصحر نتيجة تغير المناخ، مما يتسبب في زيادة الجفاف وحدوث نتائج خطيرة (فترات طويلة من جفاف الأمطار، وفيضانات مدمرة للأرض والماشية، وموجات برد كبيرة)، مع حدوث تأثيرات اجتماعية اقتصادية قوية على المزارعين. وفي هذا السياق، تظل مسألة التعاون الغذائي بين دول البحر المتوسط قضية أساسية فيما يخص موقف دول جنوب وشرق البحر المتوسط والتكاملات الحالية بين الشمال والجنوب.

48- يستهلك القطاع الزراعي - الغذائي في البحر المتوسط قدرًا كبيرًا من الموارد الريفية، ويشكّل واحدًا من البواعث الرئيسية على التدهور البيئي من خلال عمليات مثل تصحر الأراضي الهامشية وسريان التلوث بسبب الزراعة. وفي نفس الوقت يعد القطاع لاعباً رئيسياً في المحافظة على جودة الوضع الزراعي في منطقة البحر المتوسط، وفي توفير سبل العيش والتوظيف. وعلاوةً على ذلك، تعتبر إدارة الموارد الطبيعية، والتنمية الريفية والإنتاج والأمن الغذائي، عناصر مترابطة تعتمد على بعضها؛ لضمان صالح المجتمعات الريفية، وتوفير إسهامات هامة لتسهيل مسارات الصناعات المختلفة، من معالجة الأغذية إلى السياحة.

49- كل ما يتعلق بالمناطق الريفية في البحر المتوسط، والإنتاج الغذائي والأمن الغذائي له أهمية بالغة. حيث إنه مع الوضع في الاعتبار أهمية المزارع الصغيرة ومتوسطة الحجم في المناطق الريفية بدول البحر المتوسط الجنوبية والشرقية وحشدتها لقوة عمل الأسرة، تساهم المزارع الأسرية في الأمن الغذائي للأسر الزراعية والمجتمعات المحلية من خلال توريد الأسواق المحلية. وعلاوةً على ذلك، يساهم التضامن السائد في الأسر الزراعية داخل الأسر وبين الأجيال بصورة كبيرة في المعركة ضد انعدام الأمن الغذائي وقابلية التعرض للأخطار الاجتماعية بالنسبة للشرائح السكانية الريفية. وبالرغم من ذلك، يعد الوصول إلى الأرض مفتوحًا بصورة متزايدة لرأس المال الأجنبي والمستثمرين الأجانب دون مراعاة آثار ذلك على الزراعة والمجتمعات الريفية على المستوى المحلي. كما تعد دول جنوب وشرق البحر المتوسط أيضًا عرضة للتغيرات في الأسعار الزراعية الدولية؛ نتيجة اعتمادها بصورة كبيرة على واردات الحبوب. ويجعل ذلك السياق من قضايا الأمن الزراعي والغذائي ذات حساسية خاصة. وعلاوةً على ذلك، وحيث إنه من المحتمل أن تتضمن تأثيرات تغير المناخ تدهور الموارد المائية الزراعية وفقدان التربة الخصبة، فإن ضمان الأمن الغذائي والحيوية الريفية من خلال تكيف معطيات الزراعة مع تغير المناخ أمرًا ضروريًا. وفي واقع الأمر سيتأثر صغار المزارعين بصورة مباشرة بهذه الآثار، التي تمثل أخطارًا فيما يخص استقرار المجتمعات الريفية. ويبرز ذلك أهمية الدعوة إلى إطلاق استراتيجيات وخدمات تكيف للمناطق الزراعية والريفية، بالإضافة إلى الدعم الحكومي والخاص لهذه الإجراءات التكيفية، مثل دعم الممارسات الزراعية - البيئية، والأساليب الزراعية البديلة، وتنوع المحاصيل، ومراقبة وتقييم استخدام الكائنات الحية المعدلة جينيًا، والمحافظة على المياه والتربة، وتقييم استهلاك هذه الموارد الطبيعية.

50- تشير الاستراتيجية إلى الحاجة إلى توافق الإجراءات القانونية الوطنية مع الالتزامات الدولية والإقليمية لدعم الاستخدام المستدام، والإدارة المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية (التوجه الاستراتيجي 2.1). حيث تدعو الاستراتيجية إلى إدارة فعالة وتشاركية للمناطق المحمية واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة لتنفيذ تنمية منظمة في المناطق الريفية، بما في ذلك تقييم الآثار البيئية، والتقييم البيئي الاستراتيجي، وعمليات إصدار التصاريح. وتهدف الاستراتيجية إلى التعامل مع قيود التنمية الريفية المستدامة التي ظهرت بسبب الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية والسلع والخدمات المتوفرة في النظام الإيكولوجي، وخاصة الطاقة، والطعام، والمياه، من خلال تحسين الكفاءة. حيث توصي الاستراتيجية بالقيام بإصلاحات مؤسسية وقانونية؛ لتعزيز برامج التعاون في استخدام المياه بين القطاعات وعبر الحدود. كما تقترح الاستراتيجية أيضًا تبني سياسات، وإجراءات وأدوات تنظيمية للاستغلال المستدام للموارد غير المتجددة، وعمليات الترميم بعد الاستخراج. إن الهدف وراء هذا التوجه الاستراتيجي هو اتخاذ إجراء سريع وحاسم للحد من تدهور وتقسيم المواطن الطبيعية، وإيقاف خسارة التنوع البيولوجي، وبحلول عام 2020، ستتم حماية ومنع انقراض الفصائل المهددة، واتخاذ إجراء إضافي حسب الحاجة بحلول عام 2030.

التوجه الاستراتيجي 2.1: دعم الأسلوب المستدام لاستخدام الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية، وإدارتها والمحافظة عليها			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات المستوى الوطني
حالة ضمان تنفيذ الإجراءات القانونية للمحافظة على التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي بالتماسي مع الالتزامات الدولية والإقليمية	مستمر	الحكومات الوطنية، والمجتمع المدني	2.1.1. ضمان تنفيذ الإجراءات القانونية للمحافظة على التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي بالتماسي مع الالتزامات الدولية والإقليمية.
الهدف: اتخاذ إجراء سريع وحاسم للحد من تدهور وتقسيم المواطن الطبيعية، وإيقاف خسارة التنوع البيولوجي، وبحلول عام 2020، ستتم حماية ومنع انقراض الفصائل المهددة، واتخاذ إجراء إضافي حسب الحاجة بحلول عام 2030			

<p>حصة المناطق المحمية التي تتم فيها عمليات الإدارة</p>	<p>مستمر</p>	<p>الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الإقليمية، والمجتمع المدني</p>	<p>2.1.2. ضمان تنفيذ عمليات الإدارة للمناطق المحمية.</p>
<p>حصة الأطراف المتعاقدة التي تنفذ عمليات إصدار تصاريح لتنظيم التنمية في المناطق الريفية</p>	<p>مستمر</p>	<p>الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الإقليمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص</p>	<p>2.1.3. ضمان تنفيذ تقييم الأثر البيئية والتقييم البيئي الاستراتيجي، وعمليات إصدار التصاريح لتنظيم التنمية في المجتمعات الريفية، بالإضافة إلى المراقبة والإدارة التكيفية للتدخلات.</p>
<p>مؤشر كفاءة المياه نسبة المياه المستخدمة في ممارسات الإدارة المستدامة للزراعة عدد أحواض الأنهار التي يتم فيها تنفيذ أنظمة متكاملة لإدارة الموارد المائية حصة غابات البحر المتوسط التي تخضع لإدارة مستدامة</p>	<p>مستمر</p>	<p>الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص</p>	<p>2.1.4. وضع واستخدام استراتيجيات تشاركية على مستوى القطاعات لإدارة الموارد؛ لضمان استخراج الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تهدد الاستخدام المستقبلي للموارد، ودون تجاوز الحد الأقصى المستدام لإنتاجيتها.</p>
<p>كفاءة استخدام المياه (في المنازل، وعلى المستوى الصناعي، وعلى المستوى الزراعي) كفاءة استخدام الطاقة معدل الطاقة المتجددة المستخدمة في توفير خدمات المياه والصرف الصحي النسبة المئوية لمعالجة مياه الصرف الصحي في كل دولة (الهدف هو 90% بحلول عام 2025) النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعاد استخدامها في كل دولة</p>	<p>مستمر</p>	<p>الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص</p>	<p>2.1.5. تحقيق توازن مستدام بين إنتاج الغذاء، واستخدام المياه والطاقة، من خلال تحسين كفاءة استخدام المياه والطاقة، ودعم استخدام موارد الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى إجراء الإصلاحات المؤسسية والقانونية الواجبة.</p>
<p>الكفاءة الاقتصادية لكل قطاع بالنسبة لاستخدام المياه</p>	<p>مستمر</p>	<p>الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص</p>	<p>2.1.6. وضع نماذج اجتماعية - اقتصادية لخيارات الاستراتيجية الوطنية لتخصيص المياه بين مجالات الزراعة، والصناعة، والسياحة، والاستخدامات المنزلية، مع مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية، بالإضافة إلى احتياجات التنمية الاقتصادية.</p>
<p>حصة الأطراف المتعاقدة التي تنفذ أنظمة تصاريح على القطاعات الاستخراجية</p>	<p>مستمر</p>	<p>الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص</p>	<p>2.1.7. ضمان تنفيذ استخراج وإدارة الموارد غير المتجددة بطرق تقلل من الأثر البيئية، وأن تتضمن أنظمة الترخيص استعادة بعد الاستخراج.</p>

حالة خطط العمل	مستمر	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	2.1.8. وضع خطط عمل لاستعادة حالة الأرض من الأنشطة الاستخراجية.
المستوى الإقليمي			
مشاركة الدول في العمليات المتكاملة لإدارة الموارد المائية عبر الحدود	مستمر	المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	2.1.9. تطوير أو تعزيز برامج تعاونية في مجال المياه عبر الحدود.

51- تهدف الاستراتيجية إلى دعم المحافظة على التنوعات النباتية الأصلية أو التقليدية والفصائل الحيوانية المحلية واستخدامها، وتقدير المعرفة والممارسات التقليدية في قرارات إدارة البيئة الريفية (التوجه الاستراتيجي 2.2). كما تدعو إلى تأسيس بنوك بذور وطنية ومستودعات معرفة، وتشجع على المشاركة في التعاون الإقليمي. وتدعم الاستراتيجية تثمين المعرفة التقليدية والفصائل المحلية، والتأكيد على الحاجة إلى دعم دمجها في التعليم والتدريب بالنسبة للممارسات الريفية والزراعية.

التوجه الاستراتيجي 2.2: دعم المحافظة على التنوعات النباتية الأصلية أو التقليدية والفصائل الحيوانية المحلية واستخدامها، لتقدير المعرفة والممارسات التقليدية في قرارات إدارة البيئة الريفية			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
المستوى الوطني			
عدد بنوك البذور ومستودعات المعرفة التي تم إنشاؤها	2016-2025	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والروابط والتعاونيات الزراعية، والمجتمع المدني، والجهات الأكاديمية، والقطاع الخاص	2.2.1. تأسيس بنوك بذور وطنية ومستودعات معرفة لأنواع النباتات الأصلية أو التقليدية والفصائل الحيوانية المحلية.
حصة الدورات التدريبية الزراعية التي تتضمن معرفة تقليدية	مستمر	الحكومات الوطنية، والمجتمع المدني، والجهات الأكاديمية، والقطاع الخاص	2.2.2. دعم إدماج المعرفة التقليدية في التعليم والتدريب بالنسبة للممارسات الريفية والزراعية على المستوى الوطني.
عدد برامج التنمية الريفية التي تتضمن دعماً للممارسات التقليدية	مستمر	الحكومات الوطنية، والوكالات المتبرعة	2.2.3. دعم تثمين المعرفة التقليدية في برامج تمويل التنمية الريفية.
المستوى الإقليمي			
عدد بذور البنوك التي تعمل في المنطقة	2016-2025	المؤسسات الإقليمية، والمجتمع المدني	2.2.4. تأسيس تعاون إقليمي بين بنوك البذور ومستودعات المعرفة على مستوى البحر المتوسط.

52- يركز التوجه الاستراتيجي 2.3 على دعم شبكات المناطق المحمية إيكولوجياً على المستوى الوطني وعلى مستوى البحر المتوسط، بالإضافة إلى تعزيز وعي أصحاب المصالح بخصوص قيمة خدمات النظام الإيكولوجي وتأثيرات فقدان التنوع البيولوجي. وتدعو الضغوط الواقعة على المناطق المحمية بسبب انعدام كفاءة عمليات التغطية المكانية، والتخطيط والإدارة لوضع برامج، على المستوى الوطني، تعزز من حماية التنوع البيولوجي والإدارة الفعلية لتلك المناطق. وهناك آليات قانونية أو تمويلية تصاحب الإجراءات التي ترفع الوعي بالقيمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لخدمات النظام الإيكولوجي. ويهدف دعم عمليات التواصل الوطني والإقليمي إلى إعادة جمع المدراء لتعزيز تحالفات إجراءات العمل. وعلى المستوى الإقليمي، تدعم الاستراتيجية إقامة تواصل أعمق، بالإضافة إلى دعم مبادرة "القائمة الخضراء" الجديدة المتفق عليها بين الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة واللجان الوطنية للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة؛ لتقييم كفاءة وفعالية هيئات إدارة الحدائق التي تم إنشاؤها في المؤتمر العالمي للحدائق التابع للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة.²⁷

التوجه الاستراتيجي 2.3: دعم شبكات المناطق المحمية بيئيًا على المستوى الوطني وعلى مستوى البحر المتوسط، وتعزيز وعي أصحاب المصالح بشأن قيمة خدمات النظام البيئي والتوعية بمخاطر فقدان التنوع البيولوجي			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
المستوى الوطني			
عدد مبادرات التواصل الوطني للمناطق المحمية إيكولوجيًا	2019-2016	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني	2.3.1. دعم أنشطة التواصل الوطني للمناطق المحمية إيكولوجيًا التي لها حالة حماية مشابهة ومختلفة.
عدد البرامج الموضوعية لتعزيز الوعي بين أصحاب المصالح المحليين بخصوص القيمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لخدمات النظام الإيكولوجي، وتأثيرات فقدان التنوع البيولوجي	2020-2016	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمعات الريفية، والمجتمع المدني	2.3.2. وضع برامج لتعزيز الوعي بين أصحاب المصالح المحليين بخصوص القيمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لخدمات النظام الإيكولوجي، وتأثيرات فقدان التنوع البيولوجي على حياتهم اليومية.
حالة الآليات المالية لدعم سياسات تضمن توفير الخدمات البيئية والاجتماعية	مستمر	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية	2.3.3. وضع آليات مالية (صناديق وطنية، ودفع لخدمات النظام الإيكولوجي، وتعيوضات)؛ لدعم سياسات تضمن توفير الخدمات البيئية والاجتماعية.
المستوى الإقليمي			
حالة مشروع لدعم إقامة شبكة إقليمية من مدراء المناطق المحمية بيئيًا	2020-2016	المؤسسات الإقليمية	2.3.4. دعم إقامة شبكة إقليمية لمدراء المناطق المحمية إيكولوجيًا، بناءً على تجارب المبادرات الحالية.
المبادرات الرئيسية			
عدد الدول المشاركة في مبادرة "القائمة الخضراء"	مستمر	لجان البحر المتوسط التابعة للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، واللجان الوطنية التابعة للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة	2.3.5. دعم "القائمة الخضراء" (المؤتمر العالمي التابع للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة) في الدول النهرية لتقييم كفاءة وفعالية هيئات إدارة الحدائق التي تم إنشاؤها.

53- تتناول الاستراتيجية العواقب الاجتماعية والبيئية الناتجة عن حالات انعدام المساواة التي تؤثر على الشرائح السكانية الريفية، وخاصة النساء والشباب، من خلال تطوير مهارات وفرص عن طريق برامج التنمية الريفية التشاركية التي تراعي المعرفة التقليدية، والمهارات والجرف لإضافة قيمة للمناطق الريفية والأصول الثقافية الريفية. يدعم التوجه الاستراتيجي 2.4 التنمية الريفية الشاملة والمستدامة، مع تركيز خاص على القضاء على الفقر. وعلى المستوى الوطني، ينبغي أن تشجع إجراءات السياسة والترتيبات المالية تعدد الوظائف في المناطق الريفية، مع الاقتران بالسياحة والزراعة، والاستفادة من تمكين النساء وتوظيف الشباب. وينبغي أيضًا أن تؤدي هذه الإجراءات إلى وصول متكافئ ومستدام إلى الخدمات المحلية الأساسية للمجتمعات الريفية. ويركز الإجراء الإقليمي على الشراكات والشبكات الدولية لبناء القدرة في إطار دعم المعرفة التقليدية، والمهارات والجرف، بالإضافة إلى تأسيس برامج لتنمية القدرة للمجتمعات المحلية.

التوجه الاستراتيجي 2.4: دعم التنمية الريفية الشاملة والمستدامة، مع تركيز خاص على القضاء على الفقر، وتمكين النساء وتوظيف الشباب، مع الوصول المتكافئ والمستدام للخدمات المحلية الأساسية للمجتمعات الريفية			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
المستوى الوطني			
عدد برامج التنمية الريفية التي تتضمن اعتبارات الاستدامة، بما في ذلك ما يتعلق بالنساء والشباب عدد الوظائف الريفية التي يتم خلقها في المشروعات الصغيرة والمتوسطة للنساء والشباب معدلات الفقر في الريف لكل دولة (مع تحديد المعدلات الخاصة بالنساء والشباب بشكل منفصل)	مستمر	الحكومات الوطنية	2.4.1. وضع برامج تنمية ريفية تشاركية وتبني إجراءات وترتيبات مالية لتشجيع تعدد الأنشطة الريفية والتنمية الاقتصادية المستدامة للمجتمعات الريفية المعرضة للمخاطر، خاصة لمصلحة النساء والشباب، مع مراعاة أيضًا تعرض تلك المجتمعات للأخطار الطبيعية والناجمة عن الأنشطة البشرية، ما يؤكد على تعدد وظائف المناطق الريفية.
عدد المشاركين في برامج التدريب والأعمال التي تم تأسيسها	2020-2016	الحكومات الوطنية	2.4.2. وضع برامج تدريب وتأسيس أعمال لتشجيع إحياء المهارات، والفنون والحرف التقليدية في إطار رؤية لحماية الثقافات المحلية والمحافظة عليها، بالإضافة إلى وسائل لترسيخ الأنشطة الاقتصادية محليًا.
عدد خطط العمل التي تم إعدادها لدعم تنمية السياحة الريفية	مستمر	الحكومات الوطنية	2.4.3. إعداد خطط عمل لدعم تنمية السياحة الريفية التي ستسهم في تخفيف التكدس في المدن والمنتجعات الساحلية، وتحفيز استخدام المنتجات المحلية وإيجاد فرص توظيف محليًا.
المستوى الإقليمي			
عدد الشراكات الدولية التي تم تأسيسها لبناء القدرة في إطار دعم المعرفة، والمهارات والحرف التقليدية، بالإضافة إلى تأسيس برامج لتنمية القدرة للمجتمعات المحلية	2020-2016	المؤسسات الإقليمية	2.4.4. تنمية شراكات وشبكات دولية لبناء القدرة في إطار دعم المعرفة، والمهارات والحرف التقليدية، بالإضافة إلى تأسيس برامج لتنمية القدرة للمجتمعات المحلية.

54- لضمان وصول متكافئ للمنتجين المحليين وصغار المزارعين إلى قنوات التوزيع والأسواق، بما في ذلك سوق السياحة (التوجه الاستراتيجي 2.5)، من المفترض أن تمثل البرامج الوطنية الداعمة لتكنولوجيا الزراعة الإيكولوجية والتكنولوجيا العضوية قيمة مضافة للأصول، والمنتجات والعمليات المحلية. وسيتم تحقيق ذلك من خلال استخدام المنتجات والعمليات المبتكرة، وأنظمة التعاون، وأدوات السوق، وخطط التسويق، وأنظمة وضع البطاقات. حيث تركز الاستراتيجية على القيمة المضافة للزراعة العضوية، التي تحمل منتجاتها بطاقات بيئية، وتحافظ على الموارد، مع مراقبة وتقييد استخدام الكائنات الحية المعدلة جينياً. وعلى جانب الطلب، فسيتم تنظيم حملات لرفع الوعي لتوعية المستهلكين بخصوص المزايا الاقتصادية المحلية.

التوجه الاستراتيجي 2.5: ضمان وصول المنتجين المحليين لفتحات التوزيع والأسواق، بما في ذلك سوق السياحة			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
المستوى الوطني			
عدد الدول التي تطبق إجراءات لتحسين وصول المنتجين الصغار إلى الأسواق	2016-2020	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والتعاونيات المحلية	2.5.1. تنفيذ إجراءات لتحسين وصول المنتجين الصغار إلى الأسواق، بما في ذلك أسواق السياحة، من خلال استخدام منتجات وعمليات مبتكرة، وأنظمة تعاون، وأدوات سوق، وخطط تسويق، وأنظمة وضع بطاقات بيئية.
عدد الدول التي تتخذ مبادرات لرفع الوعي حول الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية لاستهلاك المنتجات المحلية	2016-2020	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والتعاونيات المحلية	2.5.2. تنفيذ مبادرات لرفع الوعي بالفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية لاستهلاك المنتجات المحلية، بما في ذلك قطاع السياحة.
عدد الدول التي تطبق هذه الإجراءات الوطنية	مستمر	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والمجتمعات الريفية، والتعاونيات المحلية، والقطاع الخاص	2.5.3. تطوير وتنمية الزراعة على أساس تكنولوجيا الزراعة الإيكولوجية والتكنولوجيا العضوية، بما في ذلك الزراعة العضوية، التي تستخدم بطاقات بيئية، والمحافظة على الموارد؛ لمراقبة وتقييم استخدام الكائنات الحية المعدلة جينياً، مع دعم خاص لصغار المزارعين.

الهدف الثالث: تخطيط وإدارة مدن البحر المتوسط المستدامة

55- بالرغم من التأثير بالأزمة الاقتصادية، إلا أن حركة التمدن وسط سكان البحر المتوسط تستمر بوتيرة سريعة، خاصةً على امتداد الشواطئ الجنوبية. حيث يعيش بالفعل اثنان من كل ثلاثة أشخاص في المناطق الحضرية لدول البحر المتوسط، وهو ما يزيد عن المتوسط العالمي. وبحلول عام 2050 تقريباً، يتوقع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية نمو التعداد الحضري إلى حوالي 170 مليون نسمة في الدول التي تقع على الشاطئ الشمالي (140 مليوناً عام 2005) وأكثر من 300 مليون في الجنوب والشرق (151 مليوناً عام 2005). وتنتج هذه الحقيقة تحديات هامة، مثل أنه بحلول عام 2030 سيكون مطلوباً توفر حوالي 42 مليون مسكن إضافي، بصفة أساسية في المدن.²⁸ وبالإضافة إلى ذلك، لا تتم إدارة أغلب مدن البحر المتوسط، خاصةً تلك الواقعة على الساحل، بطريقة مستدامة، خصوصاً فيما يتعلق بالسعة الاستيعابية لهذه السواحل. وفي نفس الوقت، لا يتم الإقرار بإمكانية الاستفادة من المدن باعتبارها بواعث للتغيير الاجتماعي والاقتصادي المستدام بصورة كافية.

56- تفتقد مدن البحر المتوسط إلى المرونة الكافية فيما يخص التعامل مع الأخطار والمخاطر الطبيعية والناجمة عن الأنشطة البشرية. كما أنها تعتمد بصورة كبيرة على الطاقة، مع استخدام حصص قليلة من الطاقة المتجددة، كما أن قدرتها الإنتاجية فيما يخص الطاقة المتجددة، والزراعة الحضرية، وإعادة تدوير النفايات منخفضة الاستخدام بشكل كبير. لقد ازدادت مستويات إنتاج النفايات في المنطقة على مدى العقد الماضي؛ في الأغلب نتيجة الزيادة السكانية وزيادة الاستهلاك. ويجب أن يحدث تحسن كبير في إدارة النفايات؛ فبينما يتم جمع ثلاث أرباع النفايات، يتم التخلص من أغلبها في مقابل مفتوحة، مما يشكل تأثيرات سلبية على الصحة والبيئة. وقد تمت إعادة تدوير نسبة أقل من 10٪ من النفايات التي تم جمعها في منطقة البحر المتوسط عام 2014.²⁹ بالإضافة إلى ذلك، تظل مشاركة المقيمين في صناعة القرار بشأن الأمور الحضرية في العديد من البلديات منخفضة، كما هو الحال بالنسبة لمستوى الوصول إلى الخدمات الحضرية.

57- تشير الأفاق المستقبلية في مدن البحر المتوسط إلى تفاقم أوضاع التحديات الحالية؛ حيث تشهد مدن المنطقة الحالية زيادة مفردة في معدلات الامتصاص الأرضي، وتدهوراً سريعاً في التراث المعماري، وتلوث المياه الجوفية، وإدارة غير فعالة للنفايات، وتلوثاً وضوضاء في الغلاف الجوي، وتأثيراً متراكماً لجميع هذه العوامل على البيئة والصحة الإنسانية. على هذا الأساس، إذا لم يتم اتخاذ إجراءات ومبادرات تهدف إلى تصحيح آثار اختلالات التوازن الحضرية الأرضية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، فقد تعاني المجتمعات والنظم الإيكولوجية في البحر المتوسط من عواقب وخيمة، خاصةً مع الآثار المتوقعة لتقلب المناخ وتغيره. ومن المحتمل أن تؤثر هذه العوامل بشدة على المناطق الساحلية للبحر المتوسط، حيث يعيش أغلب السكان في المدن.

58- كما أنه من الضروري أيضاً وضع سياسات سليمة في صالح التناقص الاجتماعي والإقليمي في المناطق الريفية، التي تم تناولها في الهدف العام 2؛ وذلك لضمان تحقيق تنمية حضرية مستدامة. وترتبط الاستدامة الحضرية بالأمن الغذائي والنماذج المستدامة للتنمية الريفية؛ حيث إن الظروف الريفية الفقيرة لها آثار قوية سياسياً واجتماعياً على المدن أيضاً، كما أن المناطق الحضرية تسكنها أعداد كبيرة من المهاجرين الريفيين.

59- وتمثل المدن أهمية بالغة لعملية التنمية المستدامة في البحر المتوسط؛ نظراً لأنها محركات التنمية الاقتصادية، والابتكار والإبداع؛ حيث تعد أجندة المدن الصديقة للمناخ مثلاً على إمكانية مساهمة المناطق الحضرية في الاستدامة. ولهذه الأسباب، فإن وضع أسلوب جديد مستدام ومبدع لتخطيط وإدارة التجمعات الحضرية في البحر المتوسط، بما يوفر حلاً مستدامة طويلة المدى، ويعتمد على التطلعات والتفاهات المشتركة بين أصحاب المصالح المعنيين، هو الأمل الأفضل لمستقبل مدن البحر المتوسط.

60- تتميز المناطق الخضراء والزرقاء في المدينة بتعددية الوظائف البيئية والاجتماعية والثقافية الإيجابية، بما يؤدي إلى تخفيف الضغوط البيئية، وتحسين الجماليات، وتقليل تأثير الجزر الحرارية الحضرية، وتخفيف تأثير الفيضانات، وتوفير خدمات نظم إيكولوجية حضرية مباشرة أو غير مباشرة. وتمثل المناطق الحضرية الخضراء والزرقاء، أو "البنى التحتية الخضراء والزرقاء" شبكات من الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية والهندسية التي توفر مجموعة متنوعة من الخدمات لزيادة مرونة الأنظمة الحضرية. وفي الوقت الذي قد يكون فيه للإضافة البسيطة لمنطقة خضراء تأثير بسيط على الاستدامة العالمية للمدن، كما قد لا ترضي حديقة مخططة في منطقة غير قابلة للوصول حاجات المواطنين، مع تطلب العديد من الموارد لإدارتها، فقد تكتسب نفس الحديقة قيمة أكبر إذا تم الأخذ في الاعتبار خدمات النظم الإيكولوجية المحتملة الناتجة عنها (بما في ذلك إدارة المياه) يمكن تطبيق العديد من أفضل الممارسات الحضرية في مدن البحر المتوسط. وعلاوة على ذلك، يمكن أيضاً أن يتم تخطيط وتصميم مشروعات إعادة الإحياء الحضري والمستوطنات الحضرية الجديدة على أساس أفضل ممارسات الإدارة الحضرية المتعلقة بالبنية التحتية الخضراء والزرقاء متعددة الوظائف. حيث سيسهم ذلك في التحول إلى بيئات أكثر مرونة تجاه الظروف المستقبلية المتغيرة.³⁰

61- تتناول الاستراتيجية الضغوط الواقعة على البيئة بسبب التمدد الحضري، وخاصة في المناطق الساحلية، التي تحدث في بعض الحالات بسبب التنمية السياحية (التوجه الاستراتيجي 3.1). وتتضمن الحلول المقترحة تعزيز تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم بوصفها نقاط اتصال للتنمية الإقليمية المستدامة، ومراقبة حركة التحضر والزحف الساحلي والسيطرة عليها. وتركز الاستراتيجية على الحاجة إلى تشريعات وأدوات قوية للتحكم في التخطيط المكاني والسياحة. حيث تدعو إلى دعم البنية التحتية الخضراء والزرقاء، والمساحات المفتوحة الآمنة والخضراء، مما سيوفر خدمات النظم الإيكولوجية الحضرية التي ستسهم في تحسين المرونة تجاه تغير المناخ وتقلبه. ويتطلب ذلك استخدام أنظمة التخطيط المكاني، وبناء القدرة ومشاركة أفضل الممارسات على المستوى الوطني، بالإضافة إلى إعداد معايير توجيهية إقليمية لتخطيط بُنى تحتية خضراء وزرقاء متعددة الوظائف في البحر المتوسط. وتمت التوصية بمبادرة رئيسية لدعم وتطبيق جائزة "المدن الصديقة للبيئة"، كما طلبت الأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة (مؤتمر الأطراف الثامن عشر، إعلان إسطنبول، كانون الأول/ديسمبر 2013).

التوجه الاستراتيجي 3.1: تطبيق عمليات تخطيط مكاني شاملة ومتكاملة مع استخدام الأدوات الأخرى ذات الصلة، بالإضافة إلى تحسين الامتثال للقواعد واللوائح ذات الصلة؛ لزيادة التنافس الاقتصادي، والاجتماعي، والإقليمي وتقليل الضغوط على البيئة			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
			المستوى الوطني
عدد الدول التي تستخدم أنظمة التخطيط المكاني في التنمية الحضرية للسواحل	2025-2016	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط	3.1.1. استخدام أنظمة التخطيط المكاني لضمان تنمية متوازنة في المناطق الحضرية تدمج إجراءات توفير البنية التحتية، والحد من استغلال الأراضي قدر الإمكان، بالإضافة إلى توفير بُنى تحتية خضراء وزرقاء متعددة الوظائف، تلك التي توفر خدمات النظم الإيكولوجية الحضرية التي تعد أيضًا هامة للتكيف مع تغير المناخ.
تنفيذ الاستراتيجيات الملزمة قانونيًا للتنمية السياحية	2025-2016	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط	3.1.2. ضمان تنفيذ الأدوات الملزمة قانونيًا للتنمية السياحية لتلك المناطق التي تعاني من ضغوط سياحية، والتوسع العقاري ذي الصلة والتدهور الساحلي.
التوجهات السكانية في التجمعات الحضرية الكبيرة، والمتوسطة والصغيرة حسب الدولة	2020-2016	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط، والمجتمع المدني	3.1.3. تعزيز المدن الصغيرة ومتوسطة الحجم كنقاط اتصال للتنمية الإقليمية ما سيقفل من الضغط السكاني على التجمعات الحضرية، بما في ذلك من خلال ضمان توفر روابط مواصلات ملائمة من المراكز الحضرية الكبرى إلى المتوسطة والصغيرة.
عدد الدول والمدن الكبيرة التي يتم فيها تطبيق مبادرات لتحسين المساحات العامة المفتوحة حصص الفرد من المساحات الحضرية العامة المفتوحة (م ² للفرد)	مستمر	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط، والمجتمع المدني	3.1.4. دعم حماية، وترقية وإيجاد مساحات مفتوحة عامة إضافية تكون آمنة، وخضراء وظليلية، وجزءًا من شبكة من البنية التحتية الخضراء.
			المستوى الإقليمي
حالة مشروعات مراقبة التحضر والزحف الساحلي على المستوى الإقليمي والمشروعات الداعمة للسلطات الوطنية والمحلية عدد مشروعات بناء القدرة والمساعدة الفنية المتعلقة بمراقبة التحضر والزحف الساحلي على المستوى الإقليمي	2020-2016	المؤسسات الإقليمية والدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط	3.1.5. مراقبة حركة التحضر والزحف الساحلي على المستوى الإقليمي وتوفير دعم مراقبة للسلطات الوطنية والمحلية.

3.1.6. تأسيس عملية إقليمية لبناء القدرة ومشاركة أفضل الممارسات حول تحسين الامتثال إلى تشريعات التخطيط المكاني.	المؤسسات الإقليمية والدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني	2020-2016	حالة العملية الإقليمية لبناء القدرة ومشاركة أفضل الممارسات حول تحسين الامتثال إلى تشريعات التخطيط المكاني
3.1.7. وضع عملية لإعداد معايير توجيهية إقليمية لتخطيط بُنى تحتية خضراء وزرقاء متعددة الوظائف، وتوفير فرص لتبادل أفضل ممارسات الإدارة الحضرية ذات الصلة.	المؤسسات الإقليمية والدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	2020-2016	البنى التحتية الخضراء والزرقاء (م ² بالنسبة لعدد السكان) الأسطح النفاذة (م ² بالنسبة لعدد السكان)
3.1.8. تحديد نقاط التركيز للتنوع البيولوجي الحضري في البحر المتوسط ومشاركة تجارب حمايتها.	المؤسسات الإقليمية والدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط، والمجتمع المدني	2020-2016	عدد الدول التي تحتوي على نقاط تركيز للتنوع البيولوجي الحضري
المبادرات الرئيسية			
3.1.9. دعم جائزة "المدن الصديقة للبيئة" المعتمدة بواسطة مؤتمر الأطراف الثامن عشر (إعلان إسطنبول، كانون الأول/ديسمبر 2013)	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	مستمر	تطبيق جائزة "المدن الصديقة للبيئة"

62- تدعم الاستراتيجية مشاركة التجمعات السكانية الحضرية في عملية التخطيط وصناعة القرار لدعم التخطيط والإدارة للمناطق الحضرية بشكل مستدام (التوجه الاستراتيجي 3.2). ويعد تأمين توفر تدفق المعلومات وتحسين قدرات المشاركة في هذا الصدد عنصرًا أساسيًا، بما يتماشى مع إعلان نافليون لدعم الديمقراطية الإقليمية في التخطيط المكاني لعام 2014³¹ وعلى المستوى الوطني، سيتم وضع آليات تشاركية، وأنظمة حوكمة تسمح لسلطات الاختصاص الحضرية بتنظيم، وتسجيل، وإدارة الأراضي، في ظل إطار عمل معتمد على الحقوق. بالإضافة إلى ذلك، ستدعم إجراءات التخطيط تنمية النماذج الحضرية من خلال ترقية المستوطنات العشوائية ودمجها في الإطار العمراني من خلال تخطيط إقليمي مستقبلي. وسيتم تطوير الشبكات الإقليمية للمدن أو تعزيزها، وسيتم تطوير صندوق أدوات حضري مستدام لمنطقة البحر المتوسط (مبادرة رئيسية) بالتعاون مع هذه الشبكات. وسيساعد ذلك على ضمان تخطيط مدن البحر المتوسط لتصبح شاملة، وآمنة، ومرنة، ومستدامة. ويرتبط بهذا التوجه الاستراتيجي هدف محدد هو تعزيز التحضر المستدام والشامل والقدرة على التشاركية، والتخطيط والإدارة المتكاملة والمستدامة للمستوطنات البشرية في جميع الدول بحلول عام 2030.

التوجه الاستراتيجي 3.2: تشجيع التمدن الشامل وتعزيز قدرات التخطيط والإدارة بصورة تشاركية ومتكاملة للمستوطنات البشرية			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
المستوى الوطني			
عدد الدول التي تطبق آليات التواصل والتشاركية في تشریعات التخطيط	2020-2016	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الإقليمية، وسلطات التخطيط، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	3.2.1. تعزيز الحوكمة الحضرية من خلال تأسيس آليات تواصل وتشاركية لتعزيز مشاركة أصحاب المصالح في المناطق الحضرية في عملية صناعة القرار.
الهدف: بحلول عام 2030، سيتم تعزيز التحضر المستدام والشامل والقدرة على التشاركية، والتخطيط والإدارة المتكاملة والمستدامة للمستوطنات البشرية في جميع الدول			
عدد الدول التي تطبق عمليات لدمج المستوطنات العشوائية	2020-2016	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط، والمجتمع المدني	3.2.2. ترقية المستوطنات العشوائية إلى مدن وتوقع المعدلات المرتقبة للنمو الحضري من خلال تخطيط إقليمي أكثر توازناً، وتوفير منازل كريمة بأسعار في المتناول.
الأفراد الذين يعيشون في المستوطنات العشوائية			
معدلات الفقر في المناطق الحضرية			
عدد الدول التي بها تشريعات وطنية توفر وصولاً مجانيًا إلى الساحل	من 2016 فصاعدًا	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط، والمجتمع المدني	3.2.3. تنفيذ أنظمة حوكمة تسمح لسلطات الاختصاص الحضرية بتنظيم وتسجيل وإدارة الأراضي، في ظل إطار عمل معتمد على الحقوق.
المستوى الإقليمي			
عدد برامج الشراكة للشبكات التي تعمل في مجال المدن المستدامة	من 2016 فصاعدًا	المؤسسات الإقليمية والدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني	3.2.4. تطوير أو تعزيز برامج تواصل وشراكة إقليمية بين المدن وعلى مستوى المدن - الأقاليم على مستوى البحر المتوسط؛ لدعم مشاركة المعرفة وبناء القدرة بخصوص المدن المستدامة.
حالة مواقع التراث العالمي التابعة لليونسكو في دول البحر المتوسط			
المبادرات الرئيسية			
صندوق الأدوات الحضري المستدام لمنطقة البحر المتوسط الذي تم وضعه وتنفيذه	2020-2016	المؤسسات الإقليمية والدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	3.2.5. إيجاد صندوق أدوات حضري مستدام لمنطقة البحر المتوسط، مع رؤية لتخطيط المدن تكون في صالح جميع الأطراف؛ لجعل المدن شاملة، وأمنة، ومرنة، ومستدامة.

63- تركز الاستراتيجية على حماية وإعادة تأهيل المراكز الحضرية التاريخية باعتبارها وسيلة للمحافظة على النشاط السكاني والاقتصادي، وحمايتها من توجه الإهمال والتهميش المتزايد، على أساس الحوافز المالية والتخطيطية (التوجه الاستراتيجي 3.3). كما تركز أيضاً على إيجاد فرص لتعزيز الشخصية المحلية المميزة على مستوى التخطيط، وتنمية المشروعات لتعزيز الجاذبية المحلية. ويشير ذلك إلى أن المحافظة على تميز الشخصيات الإقليمية تنطوي على إمكانيات للتنمية الاقتصادية والميزة التنافسية. وتوصي الاستراتيجية بوضع أو تعزيز الشبكات الحالية للمدن التاريخية، بمشاركة اللابعين الاقتصاديين، مع مشاركة القطاع السياحي وممثلي الصناعات التقليدية. وبالإضافة إلى توفير الإسكان الاجتماعي المناسب مع الحوافز المالية وإعادة تأهيل المراكز التاريخية، يمكن أن يعزز ذلك من جاذبية المخزون التاريخي مقارنةً بالتوسعات الحضرية المحيطية. وعلى المستوى الإقليمي، يتم دعم التواصل بين المراكز التاريخية وربطها بالأنشطة الاقتصادية بوصفها وسيلة لضمان الحيوية.

التوجه الاستراتيجي 3.3: دعم حماية وإعادة تأهيل المناطق الحضرية التاريخية			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
المستوى الوطني			
هجرة السكان بين المناطق الحضرية الجديدة والقديمة حسب التكتلات	2020-2016	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الإقليمية، وسلطات التخطيط، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	3.3.1. استخدام نماذج لإعادة التأهيل المتكاملة والمستدامة للمراكز الحضرية التاريخية، على أساس الممارسات الجيدة للمحافظة على التعداد السكاني في المراكز التاريخية.
عدد الدول التي تستخدم الحوافز المالية والتخطيطية لاستخدام وإعادة تأهيل المراكز التاريخية الحضرية	2020-2016	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط	3.3.2. توفير حوافز مالية وتخطيطية لاستخدام وإعادة تأهيل المراكز الحضرية التاريخية.
الأدوات التي تم إنشاؤها	مستمر	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط	3.3.3. خلق فرص لتعزيز الشخصية المميزة في التخطيط وتنمية المشروعات لتعزيز الجاذبية المحلية، بوصفها أداة للتنمية الاقتصادية وتعزيز الميزة التنافسية.
مشروعات إعادة تأهيل المراكز التاريخية	مستمر	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط	3.3.4. توفير الإسكان الاجتماعي المناسب مع الحوافز المالية وإعادة تأهيل المراكز التاريخية، يمكن أن يعزز ذلك من جاذبية المخزون التاريخي الإسكاني مقارنة بالتوسعات الحضرية المحيطة.
المستوى الإقليمي			
تغطية المدن التاريخية في البحر المتوسط في شبكات دولية	2020-2016	المؤسسات الإقليمية والدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	3.3.5. تطوير أو تعزيز شبكات المدن التاريخية الحالية في البحر المتوسط، مع إشراك اللاعبين الاقتصاديين، بما في ذلك القطاع السياحي وممثلي الصناعات التقليدية.

64- يظل إنتاج وإدارة النفايات السائلة والصلبة من المخاوف الرئيسية في العديد من المناطق الحضرية في البحر المتوسط (التوجه الاستراتيجي 3.4). وتدعم الاستراتيجية اتخاذ إجراءات وطنية لتطبيق حلول مبتكرة لإدارة النفايات، بالتماشى مع هرمية النفايات، وهي المنع، والتقليل، وإعادة الاستخدام، والفرز، وإعادة التدوير، والاسترداد، والتخلص منها باعتباره خيارًا أخيرًا. ومن الأولويات أيضًا وضع أنظمة لتغيير السلوك تؤدي إلى تقليل كميات النفايات، ووضع أطر عمل مالية وقانونية لدعم الإدارة المستدامة للنفايات. وعلى المستوى الإقليمي، سيتم تنفيذ تقييم لفعالية الحلول ذات التقنية العالية والمنخفضة (مبادرة رئيسية)، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، رفع الوعي والإجراءات الاقتصادية التي تم تنفيذها، وذلك مع رؤية لاستخدامها على نطاق أوسع في جهود تقليل النفايات. وأخيرًا، تتضمن الاستراتيجية أيضًا إجراءً إقليميًا لوضع قاعدة بيانات للنفايات التي يتم إنتاجها ومعالجتها، والتدفقات المادية المتعلقة بها. ومن الأهداف المرتبطة بهذا التوجه الاستراتيجي تقليل إنتاج النفايات بشكل مستدام من خلال المنع، والتقليل، وإعادة التدوير، وإعادة الاستخدام بحلول عام 2030.

التوجه الاستراتيجي 3.4: دعم الإدارة المستدامة للنفايات في إطار اقتصاد أكثر دائرية			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
المستوى الوطني			
النسبة المئوية للنفايات التي تتم معالجتها حسب نوع المعالجة النفايات التي تتم معالجتها حسب النوع لكل دولة الهدف: بحلول عام 2030، سيتم تقليل إنتاج النفايات بشكل مستدام من خلال المنع، والتقليل، وإعادة التدوير، وإعادة الاستخدام	مستمر	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	3.4.1. تطبيق حلول مبتكرة، ومتكاملة ومستدامة لإدارة النفايات، بالتمشي مع هرمية النفايات، وهي المنع، والتقليل، وإعادة الاستخدام، والفرز، وإعادة التدوير، والاسترداد، والتخلص.
حجم النفايات التي تم إنتاجها على مستوى البلديات	مستمر	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	3.4.2. وضع أنظمة لتشجيع وتعليم المجتمعات المحلية لتغيير سلوكها فيما يخص النفايات.
حالة أطر العمل القانونية والمالية	مستمر	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	3.4.3. وضع أطر عمل قانونية ومالية لإدارة مستدامة للنفايات.
المستوى الإقليمي			
قاعدة البيانات التي تم إنشاؤها وتحديثها	2020-2016	المنظمات الإقليمية، والحكومات الوطنية	3.4.4. وضع قاعدة بيانات قوية للنفايات التي تم إنتاجها ومعالجتها، والتدفقات المادية المتعلقة بها.
المبادرات الرئيسية			
حالة مبادرة التقييم النفايات التي تتم معالجتها حسب النوع لكل دولة	من 2018 فصاعدًا	المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والجهات الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	3.4.5. تنفيذ تقييمات إقليمية، بالإضافة إلى تبادل المعرفة للحلول عالية التقنية ومنخفضة التقنية، التي تم تنفيذها بنجاح لتحقيق هدف خفض النفايات.

65- ازداد اعتماد العديد من مدن البحر المتوسط على المركبات الخاصة، وهي الزيادة التي تفاقمت بصورة أكبر نتيجة التمدد الحضري، مما أدى لزيادة التلوث، والازدحام، والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية المرتفعة وفقدان الأراضي؛ نتيجة إدارة المرور وتزايد مواقف السيارات. وتدعو الاستراتيجية، في التوجه الاستراتيجي 3.5، إلى تقليل الاعتماد على المركبات الخاصة من خلال إنشاء أنظمة مواصلات عامة فعالة ومتكاملة بين المدن الساحلية والأقاليم المرتبطة بها. كما توصي الاستراتيجية أيضًا بتوقع الاحتياجات المستقبلية للمواصلات، ليتم توفيرها بصفة أساسية من خلال وسائل مواصلات جماعية، مصحوبة بأدوات اقتصادية وتنظيمية، مع زيادة الربط الافتراضي. وعلى المستوى الإقليمي، يجب وضع إطار عمل للنقل والمواصلات للبحر المتوسط.

التوجه الاستراتيجي 3.5: دعم الأنماط المكانية الحضرية والخيارات التكنولوجية التي تقلل من الطلب على وسائل المواصلات، وتحفيز الانتقال والوصول المستدام في المناطق الحضرية			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
المستوى الوطني			
عدد الدول التي تطبق شروط تخطيط مكاني تقلل من الحاجة إلى النقل الشخصي الخاص	مستمر	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الإقليمية، وسلطات التخطيط الحضري، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	3.5.1. وضع شروط تخطيط مكاني تقلل من الحاجة إلى النقل الشخصي الخاص.
عدد المدن الساحلية التي توجد بها أنظمة مواصلات عامة متكاملة النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية الذين يستخدمون المواصلات العامة عدد ملكيات المركبات الخاصة لكل فرد من سكان المناطق الحضرية	2020-2016	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الإقليمية، وسلطات التخطيط الحضري، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	3.5.2. تقليل الازدحام المروري والتلوث الحضري من خلال أدوات اقتصادية وتنظيمية تدعم أنظمة مواصلات جماعية منخفضة التلوث على المستوى الحضري المحلي، ومواصلات عامة بحرية (طرق زرقاء)، وروابط متعددة الأنماط، وطرق شحن أكثر استدامة.
	2020-2016	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الإقليمية، وسلطات التخطيط الحضري، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	3.5.3. زيادة الربط الافتراضي على الأقل بالاحتياجات الأساسية؛ لتقليل الحاجة إلى السفر.
المستوى الإقليمي			
حالة إطار العمل المستدام للمواصلات والنقل في البحر المتوسط	2020-2016	المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني	3.5.4. وضع إطار عمل مستدام للمواصلات والنقل في البحر المتوسط، بحيث يراعي أهداف سياسة مواصلات الاتحاد الأوروبي والمبادرات الإقليمية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك المعايير التوجيهية للمدن المدمجة؛ لتقليل الحاجة إلى المواصلات وتقليل تكاليف الخدمات.

66- تدعم الاستراتيجية نشر ثقافة المباني الخضراء، بما في ذلك التعديل التحديثي للمباني الحالية؛ للمساهمة في خفض الأثر الإيكولوجية للبيئة المبنية (التوجه الاستراتيجي 3.6). وعلى المستوى الوطني، سيتم وضع العديد من الأدوات لإنشاء مباني خضراء وتنفيذ تعديل تحديثي للمباني الحالية (مثل الترتيبات المؤسسية والقانونية، والاستراتيجيات، وأنظمة الدعم، وبرامج ومعايير التدريب). أما على المستوى الإقليمي، تركز الاستراتيجية على وضع معايير إقليمية، وأطر عمل للاعتماد والجودة؛ لتشجيع بناء المباني الخضراء المناسبة لمناخ البحر المتوسط. وستوفر هذه المعايير وأطر العمل الإقليمية توجيهاً للجهود المبذولة على المستوى الوطني؛ لتشجيع بناء المباني الخضراء المناسبة للبيئة المحلية.

التوجه الاستراتيجي 3.6: دعم المباني الخضراء؛ للمساهمة في تقليل الآثار الإيكولوجية للبيئة المبنية			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
المستوى الوطني			
عدد الدول التي تطبق معايير البناء الأخضر	من 2016 فصاعدًا	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والاتحادات المهنية (المهندسين المعماريين، والمهندسين المدنيين)	3.6.1. وضع ترتيبات مؤسسية وقانونية، واستراتيجيات، وأنظمة دعم، وبرامج ومعايير تدريب لبناء المباني الخضراء وتنفيذ تعديل تحديتي للمباني الحالية.
المستوى الإقليمي			
حالة المعايير الإقليمية، وأطر عمل الاعتماد والجودة للمباني الخضراء	2020-2016	المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والاتحادات المهنية	3.6.2. وضع معايير إقليمية، وأطر عمل للاعتماد والجودة؛ لتشجيع بناء مباني خضراء مناسبة لمناخ البحر المتوسط.

67- تعد المناطق الحضرية، وخاصةً تلك القريبة من الساحل، عُرضة للكوارث الطبيعية والناجمة عن الأنشطة البشرية والتغيرات كبيرة النطاق، بما في ذلك تغير المناخ. ويركز التوجه الاستراتيجي 3.7 على تعزيز المرونة الحضرية لتقليل التعرض للمخاطر الطبيعية والناجمة عن الأنشطة البشرية بما في ذلك تغير المناخ. بجانب الإجراءات الإقليمية المتعلقة بالجاهزية للطوارئ، تركز الاستراتيجية أيضًا على عدد من الإجراءات الواجب اتخاذها بواسطة المدن فيما يتعلق بالمرونة. فعلى المستوى الوطني، يتعين تناول الوقاية من المناخ في تطبيق برامج تزيد من المرونة الحضرية. وسيتم إعداد معايير توجيهية وطنية لتخطيط البنية التحتية الخضراء والزراعة، والتي ستدعم أيضًا خطط التكيف مع تغير المناخ على المستوى الحضري. ويتضمن الإجراء الوطني الثالث إعداد وتطبيق خطط عمل لتحسين المرونة الحضرية تجاه الأخطار الطبيعية والناجمة عن الأنشطة البشرية، من خلال الحلول الطبيعية، والتنمية الذكية، ورفع الوعي. بينما يركز الإجراء الوطني الرابع على تنفيذ مجموعة من الإجراءات المتكاملة لدعم إنتاجية المدن فيما يتعلق بإنتاج الطاقة، والتسميد والزراعة الحضرية وشبه الحضرية، من خلال إقرار أنشطة مثل استخدامات الأراضي الحضرية والأنشطة الاقتصادية، بما يضمن تنفيذ الإجراءات الوقائية الصحية الضرورية. وعلى المستوى الإقليمي، تدعو الاستراتيجية إلى وجود عدد من السلطات المحلية في المنطقة تعمل على تطوير آليات استجابة للمخاطر الطبيعية.

التوجه الاستراتيجي 3.7: تعزيز المرونة الحضرية؛ لتقليل التعرض للمخاطر الطبيعية والناجمة عن الأنشطة البشرية بما في ذلك تغير المناخ.			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
المستوى الوطني			
عدد الدول التي سنت شروطًا قانونية للوقاية من المناخ في الخطط المكانية	مستمر	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الإقليمية، وسلطات التخطيط الحضري، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	3.7.1. ضمان خضوع خطط التخطيط المكاني لإجراءات الوقاية من المناخ.
عدد الدول التي وضعت معايير توجيهية للحد من المخاطر على المستوى الوطني بالنسبة لتخطيط البنية التحتية الخضراء والزراعة	مستمر	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط الحضري، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني	3.7.2. وضع معايير توجيهية وطنية لمراجعة وتخطيط البنية التحتية الخضراء والزراعة، مع مرجعية للمخاطر الطبيعية والناجمة عن الأنشطة البشرية، بما في ذلك تغير المناخ.

عدد الدول التي لديها خطط عمل لتحسين المرونة الحضرية تجاه المخاطر الطبيعية والناجمة عن الأنشطة البشرية على أساس أساليب المنع والاستعداد والاستجابة	مستمر	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، وسلطات التخطيط الحضري، والمجتمع المدني	3.7.3. إعداد وتطبيق خطط عمل، على أساس أساليب المنع، والاستعداد والاستجابة لتحسين المرونة الحضرية تجاه الأخطار الطبيعية والناجمة عن الأنشطة البشرية، من خلال الحلول الطبيعية، والتنمية الذكية، ورفع الوعي.
عدد الدول التي لديها خطط جاهزية للطوارئ تتعامل مع المنشآت الرئيسية	مستمر	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الإقليمية، وسلطات التخطيط الحضري، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	3.7.4. تنفيذ مجموعة من الإجراءات المتكاملة لدعم إنتاجية المدن فيما يتعلق بإنتاج الطاقة، والتسميد والزراعة الحضرية وشبه الحضرية، من خلال إقرار أنشطة مثل استخدامات الأراضي الحضرية والأنشطة الاقتصادية، بما يضمن تنفيذ الإجراءات الوقائية الضرورية للصحة البيئية.
المستوى الإقليمي			
حالة السلطات المحلية في البحر المتوسط التي تعمل على وضع آليات استجابة للمخاطر الطبيعية	2020-2016	المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني	3.7.5. تجهيز مجموعة من السلطات المحلية في البحر المتوسط التي تعمل على وضع آليات استجابة للمخاطر الطبيعية، بما في ذلك إجراءات التكيف مع المناخ والممارسات الجيدة ذات الصلة.

الهدف الرابع: تناول قضية تغير المناخ باعتبارها قضية ذات أولوية لمنطقة البحر المتوسط

68- تناول قضية تغير المناخ باعتبارها قضية ذات أولوية لمنطقة البحر المتوسط. كما تم التركيز عليه في تقرير التقييم الخامس للجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن إقليم البحر المتوسط، الذي يعد واحدًا من أكثر المناطق الساخنة للتغير الكبير في المناخ العالمي، يعد عرضة بشكل كبير للأثار السلبية لظاهرة الاحتباس الحراري العالمي.

69- لقد أصبحت قضايا تقلب وتغير المناخ شديدة الوضوح في منطقة البحر المتوسط. ففي العقود الأخيرة، ازدادت حالات الأيام والليالي الدافئة، والموجات الساخنة، وهطول الأمطار الشديد، وجفاف التربة، وانخفضت معدلات الأيام والليالي الباردة. وفيما يخص ارتفاع مستوى البحر، توجد مناطق في البحر المتوسط يبلغ متوسط الزيادة حاليًا فيها أكثر من 6 م/عام، ولكن أيضًا مع حالات انخفاض بأكثر من 4 م/عام.³² وتتفق جميع التوقعات النموذجية على الاحترار والجفاف في الإقليم مستقبلاً مع مخاطر وتكاليف كبيرة محتملة على اقتصاد الإقليم، والمراكز السكانية والتنوع البيولوجي. وبشكل أكثر تحديداً، وفقاً لتقرير التقييم الخامس سيناريو الانبعاثات المتوسطة - المنخفضة (مسار التركيز التمثيلي 4.5) يتوقع أن تزداد درجة حرارة سطح الهواء الوسيط في المنطقة بنسبة 2-4 درجات سلزيوس بحلول فترة 2081-2100 مقارنةً بفترة 1986-2005 يتوقع أن ينخفض المتوسط السنوي لهطول الأمطار بمقدار 10-20%. وفي أسوأ السيناريوهات المتوقعة، قد يزداد متوسط درجات الحرارة بمقدار يصل إلى 7.5 درجات سلزيوس، وقد ينخفض متوسط هطول الأمطار بمقدار يصل إلى 60%. وفيما يخص مستوى البحر، يُتوقع أن يحدث متوسط زيادة بمقدار 0.4 - 0.5 متر في أغلب مناطق البحر المتوسط.

70- اعتماداً على مدى اضطراب المناخ، يُتوقع أن تزداد عواقب تغير المناخ من سوء المواقف الصعبة بالفعل حالياً في المنطقة. ومن المتوقع أن يواجه البحر المتوسط مخاطر متزايدة؛ نتيجة التصحر وتدهور التربة، وارتفاع مستوى البحر، وزيادة مدة وكثافة نوبات الجفاف، والتغيرات في تكوين الفصائل، وفقدان الموائل، وخسائر الإنتاج الزراعي وإنتاج الغابات، مما يتسبب في مخاطر متزايدة لتآكل السواحل، وتلف البنية التحتية وتهديد الأمن المائي والغذائي. ويُتوقع أن يتأثر إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل أكثر حدة، ذلك الإقليم الذي يشهد بالفعل واحداً من أقل معدلات نصيب الفرد في المياه حول العالم. ولهذه المخاطر جميعها تأثيرات اجتماعية وإنسانية متعلقة بزيادة التعرض للأخطار، وخاصة بالنسبة للمجموعات التي تعيش بالفعل في ظروف فقيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فمع النظر إلى الخصائص المادية المتأصلة للجزر الصغيرة، التي تعد من الرموز المميزة للبحر المتوسط، يؤكد تقرير التقييم الخامس على المستوى العالي لتعرضها لضغوطات المناخ.

71- إن مشاركة الإقليم في انبعاثات غازات الدفيئات العالمية تختلف بدرجة كبيرة، حيث تساهم دول الاتحاد الأوروبي بدرجة أكبر في انبعاثات غازات الدفيئات العالمية عن الدول الجنوبية. ومع ذلك، فإن آثار الكربون تزداد بصورة ثابتة في الدول الجنوبية للبحر المتوسط أيضاً، مما يشير إلى الحاجة إلى تخفيف آثار تغير المناخ. وبصفة خاصة، يلعب كلٌّ من قطاع الطاقة، الذي يمثل نسبة 85% من انبعاثات غازات الدفيئات في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا³³، وقطاع النقل دورًا حاسمًا في جهود التخفيف من الآثار.

72- تمت التوصية في الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2005-2015 بمجموعة من الإجراءات للتعامل مع التحديات المشتركة للتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره. وقد تبع ذلك عدد من المبادرات الأخرى المتعلقة بتغير المناخ، وخاصةً في اتحاد مجموعة خبراء البحر المتوسط المعنية بتغير المناخ، مع فرض إلزام بتوفير منصة عمل متعددة الأطراف ومتعددة أصحاب المصالح لتبادل المعلومات، وأفضل الممارسات، وتوفير فرص للتعاون العابر للحدود.

73- وعلى الرغم من ذلك، يظل التقدم باتجاه منطقة بحر متوسط خضراء، ومنخفضة الكربون ومرنة تجاه المناخ، مقيدًا بعدد من المشاكل والحوجز التي ما زالت بحاجة لتناولها. وما زالت المعرفة العلمية، والبيانات والمعلومات الناتجة عن أنظمة المراقبة والأبحاث غير متطورة وغير مشاركة بشكل كافٍ. وعند تطوير موارد المعلومات تلك، فلم يتم إعدادها بطريقة تجعلها قابلة للاستخدام بسهولة في عمليات صناعة القرار. وعلاوةً على ذلك، وحتى إذا كانت المعلومات قابلة للاستخدام، فغالبًا لا يتم استخدامها. كما أن الوعي بالمزايا المشتركة لسياسات تغير المناخ للتنمية الاقتصادية منخفضة، وهو ما يعيق تطبيقها. هذا بخلاف أن جهود التعاون الإقليمي مبعثرة، ومن المؤكد أنها ستستفيد من التعاون بشكل أفضل. كما أن التثوهات المستمرة في السوق والفجوات الهائلة في التمويل والتكنولوجيا على مستوى الإقليم تحد من إمكانية القدرة على الانتقال إلى نماذج تنمية تكون صديقة للمناخ بدرجة أكبر، خاصةً في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المشاركة الحكومية، ومشاركة القطاع الخاص والقطاع المالي، والقدرة على الاستفادة من آليات التمويل الدولي بحاجة إلى المزيد من التعزيز.

74- إن التكيف مع تغير المناخ يعد على نفس الدرجة من أهمية تناول الأسباب الرئيسية. حيث تحتاج دول البحر المتوسط إلى تحديد ووضع أسلوب إقليمي للتكيف مع تغير المناخ، مع إرساء أولويات إقليمية مشتركة لزيادة مرونة منطقة البحر المتوسط في مواجهة تغير المناخ. وهذا هو الغرض الرئيسي من إطار العمل الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ للمناطق البحرية والساحلية في البحر المتوسط، التي يجري وضعها حاليًا بواسطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط. حيث سيساعد إطار العمل هذا أصحاب المصالح وصناع السياسات على جميع المستويات على مستوى البحر المتوسط لتحقيق الأهداف التالية: (1) دعم أطر العمل المؤسسية وأطر عمل السياسة الملائمة، وزيادة الوعي ومشاركة أصحاب المصالح وتعزيز بناء القدرة والتعاون، و(2) تحديد، وتقييم وتنفيذ أفضل الممارسات (بما في ذلك إجراءات الندم المنخفض) للوصول إلى تكيف فعال ومستدام تجاه آثار تغير المناخ، و(3) دعم تفعيل آليات التمويل الحالية والناشئة ذات الصلة بالتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك الأدوات الدولية والمحلية، و(4) دعم عمليات صناعة قرار معتمدة على معلومات أفضل من خلال الأبحاث والتعاون العلمي وتحسين القدرة على استخدام بيانات، ومعلومات وأدوات موثوقة.

75- إن منطقة البحر المتوسط في مفترق طرق فيما يتعلق بتغير المناخ والتنمية. حيث إنه في حالة عدم تناول قضية تغير المناخ، فستشكل خطرًا حقيقيًا على النمو الاقتصادي وقد تعرض عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أغلب دول البحر المتوسط للخطر. ولم يعد تغير المناخ في الوقت الحالي مسألة بيئية أو علمية، ولكنه أصبح تحديًا تنمويًا يتطلب استجابات طارئة وديناميكية على مستوى السياسات والمستوى الفني، وذلك على المستوى الإقليمي، والوطني والمحلي. كما أنه لا يعد التكيف متعلقًا فقط بالاستجابة مباشرة لتأثيرات تغير المناخ، بل أيضًا بالتعامل مع المصادر الأوسع نطاقًا لنقاط الضعف الحالية. كما لم يعد تخفيف الآثار حاليًا مقتصرًا فقط على تجنب التغيرات الخطيرة في المناخ، بل أصبح أيضًا فرصة لإعادة توجيه الطريقة التي تُستخدم بها الموارد الطبيعية، في اتجاهات أكثر استدامة.

76- يجب أن تكون سياسات تغيير المناخ مبنية على معرفة علمية وبيانات سليمة، وأن تقترن برفع الوعي والقدرات الفنية لضمان عملية صناعة قرار معتمدة على المعلومات على جميع المستويات، مع إدراك وحماية خدمات التكيف مع المناخ وتخفيف آثار تغيره على الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية (التوجه الاستراتيجي 4.1). وعلى المستوى الوطني، تركز الاستراتيجية على تعزيز أنظمة المراقبة ووضع برامج تواصل مبتكرة، مع تعاون المؤسسات الأكاديمية، ومراكز التميز والمؤسسات الوطنية والحكومية الدولية، وأيضاً من خلال البرامج التعليمية وحملات التوعية المخصصة. كما تؤكد أيضاً على تقييم وتحسين قدرة التكيف مع المناخ للأنظمة الإيكولوجية مثل السواحل، والأراضي الرطبة والغابات، بالإضافة إلى خدمات تخفيف الآثار عليها، كما في حالة الغابات والمناطق البحرية - مع مراعاة أن تكون هذه الإجراءات متوفرة غالباً دون الحاجة إلى استثمار مسبق. وعلى المستوى الإقليمي، تدعم الاستراتيجية أجندة عمل أبحاث للبحر المتوسط ليتم تنفيذها من خلال مسارات تعاون، ومشاركة البيانات وتنسيقها، والتعليم على المستوى الإقليمي من خلال أنظمة متعددة مثل برامج الدورات المفتوحة واسعة النطاق على الإنترنت الخاصة بقضايا واستجابات تغير المناخ في البحر المتوسط. ويحتوي هذا القسم أيضاً على إجراء إقليمي لتعزيز القدرات الإقليمية لمراقبة وتحليل حالة تغير المناخ من خلال اتفاقيات مشاركة البيانات عبر دول متعددة، ودمج الأنظمة الحالية لمراقبة المناخ والإنذار المبكر. ويستدعي ذلك دعم المؤشرات والأدوات المتناغمة لتقييمات نقاط الضعف وتخفيف الآثار بالنسبة لتغير المناخ مثل تخطيط تحليل مخاطر المناخ والتكيف معها في ظل الشكوك، وإدارة مخاطر الكوارث، والتكاليف الاقتصادية لتغير المناخ، بالإضافة إلى أنشطة المراقبة، وإعداد التقارير، والتحقق من الانبعاثات/الانخفاضات في غازات الدفيئات. وتوجد مبادرة رئيسية تركز على وضع آلية إقليمية وسيطة للعلوم - السياسة، بما في ذلك العلوم الاجتماعية والسلوكية، وتحظى بمصادقة جميع الأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة، مع رؤية لإعداد تقييمات وتوجيهات علمية إقليمية موحدة حول توجهات وتأثيرات تغير المناخ وخيارات التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره.

التوجه الاستراتيجي 4.1: زيادة المعرفة العلمية، وزيادة الوعي، وتنمية المهارات التقنية للتعامل مع تغير المناخ، وضمان توفر معلومات لصناعة القرار على جميع المستويات، وتقدير وحماية خدمات التكيف مع المناخ، وتخفيف الأثار الواقعة عليه في الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
			المستوى الوطني
مراقبة الطقس والمياه	2022-2016	الحكومات الوطنية، والهيئات الحكومية المتخصصة، والمؤسسات الإقليمية والعالمية، والجهات الأكاديمية	4.1.1. ترقية، واستدامة، وتوسيع نطاق أنظمة مراقبة الطقس والمياه.
عدد التقييمات التي تم تنفيذها	2022-2016	الحكومات الوطنية، والهيئات الحكومية المتخصصة، والمؤسسات الإقليمية والعالمية، والجهات الأكاديمية	4.1.2. التقييم، والتواصل، والحماية وتعزيز لقدرة التكيف مع تغير المناخ في الأنظمة الإيكولوجية مثل السواحل، والأراضي الرطبة، والغابات، بالإضافة إلى خدمات تخفيف الأثار، مثلما يحدث في حالة الغابات والمناطق البحرية.
عدد الدول التي تم إنشاء منصات وطنية بها لتبادل المعلومات المتعلقة بالمناخ بها	2020-2016	الحكومات الوطنية، والجهات الأكاديمية، والمؤسسات الإقليمية والعالمية، والقطاع الخاص	4.1.3. إنشاء منصات تبادل معلومات لضمان وصول المعرفة، والبيانات والمعلومات إلى الأنواع المختلفة من أصحاب المصالح.
عدد الدول التي تم فيها تنظيم حملات ودورات تدريبية للتعليم البيئي	مستمر	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الإقليمية والعالمية، والجهات الأكاديمية، والمجتمع المدني	4.1.4. رفع مستوى الوعي العام من خلال حملات التعليم البيئي وضمان دمج معطيات عملية تغير المناخ في المناهج التعليمية الرسمية، من خلال الدورات التدريبية المخصصة.
عدد الدول التي تم فيها دمج معطيات تغير المناخ في المناهج الدراسية	مستمر	المؤسسات الإقليمية والعالمية، والجهات الأكاديمية، ومراكز الأبحاث، والمجتمع المدني	4.1.5. دعم أجنحة أبحاث للبحر المتوسط بخصوص تغير المناخ من خلال تشجيع البرامج التعاونية والتواصل بين مراكز الأبحاث والجامعات.
عدد اتفاقيات مشاركة البيانات متعددة الدول	2022-2016	المؤسسات الإقليمية والعالمية، والجهات الأكاديمية، ومراكز الأبحاث، والمجتمع المدني	4.1.6. تعزيز القدرات الإقليمية لمراقبة وتحليل حالة تغير المناخ من خلال اتفاقيات مشاركة البيانات عبر دول متعددة ودمج الأنظمة الحالية لمراقبة المناخ والإنذار المبكر.

عدد المؤشرات والأدوات المنسقة لنقاط ضعف تغير المناخ وتقييمات تخفيف آثاره	2020-2016	المؤسسات الإقليمية والعالمية، والجهات الأكاديمية، والهيئات الحكومية المتخصصة، والمجتمع المدني	4.1.7. دعم المؤشرات والأدوات المتناغمة لتقييمات نقاط الضعف وتخفيف الآثار بالنسبة لتغير المناخ بما في ذلك تخطيط تحليل مخاطر المناخ والتكيف معها في ظل الشكوك، وإدارة مخاطر الكوارث، والتكاليف الاقتصادية لتغير المناخ، بالإضافة إلى أنشطة المراقبة، وإعداد التقارير، والتحقق من الانبعاثات/الانخفاضات في غازات الدفيئات.
عدد برامج التعليم الإلكتروني والدورات المفتوحة واسعة النطاق على الإنترنت الخاصة بتغير المناخ	2020-2016	المؤسسات الإقليمية والعالمية، والشبكات الأكاديمية، والهيئات الحكومية المتخصصة، والمجتمع المدني	4.1.8. تأسيس دورات تدريبية ودبلومات إقليمية، ودعم التعليم الإلكتروني وبرامج الدورات المفتوحة واسعة النطاق على الإنترنت الخاصة بقضايا واستجابات تغير المناخ في البحر المتوسط.
المبادرات الرئيسية			
وضع آلية وسيطة للعلوم - السياسات حالة التقييم والتوجيه العلمي في البحر المتوسط بخصوص توجهات تغير المناخ، وآثاره وخيارات التكيف معه والتخفيف من آثاره	2020-2016	المؤسسات الإقليمية والعالمية، والشبكات الأكاديمية، والهيئات الحكومية المتخصصة، والمجتمع المدني	4.1.9. وضع آلية إقليمية وسيطة للعلوم - السياسة، بما في ذلك العلوم الاجتماعية والسلوكية، وتحظى بمصادقة جميع الأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة، مع رؤية لإعداد تقييمات وتوجيهات علمية إقليمية موحدة حول توجهات وتأثيرات تغير المناخ، وخيارات التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره.

77- يهدف التوجه الاستراتيجي 4.2 إلى تسريع وتيرة امتصاص الاستجابات الذكية للمناخ والمرنة تجاه المناخ التي يمكن أن تساعد في التعامل مع قضايا تغير المناخ. على المستوى الوطني، من أهم الإجراءات الواجب اتخاذها هي تصميم وتمويل وتطبيق خطط استثمار تكنولوجي وطنية لتغير المناخ. فعلى مستوى البحر المتوسط، تدعم الاستراتيجية منصات عمل مشاركة المعرفة للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، وتدعم الآليات التي تهدف إلى تعزيز عمل مراكز الأبحاث والتطوير التعاونية والبرامج الابتكارية بين الجامعات، والحكومات، وجهات الأعمال، بما في ذلك الشركات الناشئة والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم. ويستدعي ذلك استخدام البنى الحالية في إطار نظام خطة عمل البحر المتوسط لدعم نشر المعرفة الخاصة بتغير المناخ، وأيضًا استضافة آلية لمنصات المعرفة الإقليمية الخاصة بتغير المناخ التي ستحتوي على معلومات حول أعمال المراقبة، والأبحاث، والأدوات العملية والمشروعات الخاصة بتغير المناخ. ويوجد إجراء إقليمي يركز على إيجاد مبادرة لتكنولوجيا المناخ في البحر المتوسط، للاستفادة من المبادرات الحالية المشابهة على المستوى العالمي، والأوروبي، والوطني.

التوجه الاستراتيجي 4.2: تسريع وتيرة امتصاص الاستجابات الذكية للمناخ والمرنة تجاه المناخ			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
			المستوى الوطني
عدد الدول التي تطبق خطط استثمار تكنولوجي وطنية	2020-2016	الحكومات الوطنية، والمؤسسات الإقليمية والعالمية، والقطاع الخاص	4.2.1. تصميم، وتمويل، وتطبيق خطط استثمار تكنولوجي وطنية لتغير المناخ.

المستوى الإقليمي			
عدد منصات العمل الإقليمية التي تمت إقامتها لمشاركة المعرفة للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره ودعم الآليات التي تهدف إلى تعزيز عمل مراكز الأبحاث والتطوير التعاونية والبرامج الابتكارية	2020-2016	المؤسسات الإقليمية والعالمية، والجهات الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	4.2.2. إقامة منصات عمل إقليمية لمشاركة المعرفة للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، وتدعم الآليات التي تهدف إلى تعزيز عمل مراكز الأبحاث والتطوير التعاونية والبرامج الابتكارية بين الجامعات، والحكومات، وجهات الأعمال، بما في ذلك الشركات الناشئة والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم.
عدد خطوط التمويل الخاصة بالابتكار في مجال تغير المناخ المفتوحة لدول البحر المتوسط الشرقية والجنوبية	2020-2016	المؤسسات الإقليمية والعالمية، والحكومات الوطنية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني	4.2.3. إيجاد خطوط تمويل خاصة بالابتكار في مجال تغير المناخ تكون مفتوحة لدول البحر المتوسط الشرقية والجنوبية في إطار برامج دولية واسعة النطاق (مثل مبادرة أفاق 2020 التابعة للاتحاد الأوروبي، Climate KIC، [مجتمع المعرفة والابتكار المعني بالمناخ]).
حالة المشروعات التي تعمل على نشر المعرفة الخاصة بالمناخ	2020-2016	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط، والمؤسسات الإقليمية والعالمية، والمجتمع المدني	4.2.4. استخدام البنى الحالية في إطار نظام خطة عمل البحر المتوسط لدعم نشر المعرفة الخاصة بتغير المناخ، وأيضًا استضافة آلية لمنصات المعرفة الإقليمية الخاصة بتغير المناخ التي ستحتوي على معلومات حول أعمال المراقبة، والأبحاث، والأدوات العملية والمشروعات الخاصة بتغير المناخ.
حالة مبادرة تكنولوجيا المناخ في البحر المتوسط	2020-2016	المؤسسات الإقليمية والعالمية، والمجتمع المدني	4.2.5. إطلاق مبادرة لتكنولوجيا المناخ في البحر المتوسط بالتعاون مع مجتمع المعرفة والابتكار المعني بالمناخ التابع للاتحاد الأوروبي، ومنصة عمل مبادرة تغير المناخ التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والمركز المغربي للابتكار المناخي (البنك الدولي).

78- يركز التوجه الاستراتيجي 4.3 على تفعيل آليات تمويل المناخ الحالية والناشئة، بما في ذلك الأدوات الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاعات الخاصة والمالية. وسيتم نقل التمويل الموجه لدعم الاستجابات لقضايا تغير المناخ من خلال العديد من الأدوات من بينها التسعير، والدعم المستهدف، والصناديق الوطنية، والضرائب البيئية، وأسعار الفائدة الميسرة، وأدوات أخرى حسب كل حالة، على المستوى الوطني، مع تشجيع انتقال عادات الإنفاق والاستهلاك الحكومي والخاص إلى ممارسات، وعمليات ومنتجات خضراء وصديقة للبيئة. ولذلك يجب أيضًا وضع أطر عمل قانونية مساعدة. وعلى المستوى الإقليمي، ينصب التركيز على مساعدة الدول على تعزيز القدرات المؤسسية والفنية؛ لتحسين الوصول إلى آليات تمويل المناخ العالمية، بما في ذلك التمويل غير التقليدي والابتكاري، وضمان وصول الأموال بشكل فعال.

التوجه الاستراتيجي 4.3: تفعيل آليات تمويل المناخ الحالية والناشئة، بما في ذلك الأدوات الدولية والمحلية، وتعزيز مشاركة القطاعات الخاصة والمالية			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
المستوى الوطني			
عدد الدول التي تستخدم أدوات مالية لتمويل تكاليف التكيف وتخفيف الآثار	2020-2016	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والقطاع الخاص	4.3.1. وضع أدوات مالية محلية مناسبة لتمويل تكاليف جهود التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره على المستوى الوطني مع تشجيع الاستثمار الصديق للبيئة.
عدد الدول التي وضعت أطر عمل قانونية مساعدة لتفعيل شركات القطاع العام والخاص بخصوص تغير المناخ	2020-2016	الحكومات الوطنية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	4.3.2. وضع أطر عمل قانونية مساعدة لتفعيل استثمارات القطاع الخاص وتطوير شركات بين الأطراف الفاعلة في القطاعين الحكومي والخاص في إطار تفعيل إجراءات تغير المناخ.

المستوى الإقليمي		
4.3.3. مساعدة الدول والمنظمات الدولية المعنية على تعزيز القدرات المؤسسية والفنية؛ لتحسين الوصول إلى آليات تمويل المناخ العالمية، بما في ذلك التمويل غير التقليدي والابتكاري، وضمان وصول الأموال بشكل فعال.	المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والمجتمع المدني	2020-2016
حصة إقليم البحر المتوسط في إطار الآليات الدولية لتمويل المناخ (تمويل الكربون، وتمويل المناخ الأخضر، والمرفق العالمي للبيئة.... إلخ).		

79- يتناول التوجه الاستراتيجي 4.4 تيسير إجراءات تغير المناخ على مستوى التشريعات والسياسات. حيث يقدم تركيزًا خاصًا على الإجراءات الخاصة بالطاقة والمواصلات، وتوفير إجراءات مستدامة للتكيف بلا ندم / ندم منخفض على مستوى جميع القطاعات والمناطق المعرضة للمخاطر مثل المناطق الساحلية والحضرية، وإدارة المياه، والزراعة، والصحة، والسياحة. كما ينطوي التوجه على تركيز خاص على تضمين إجراءات المناخ في السياسات والخطط الساحلية. وفيما يتعلق بالطاقة، تسعى الاستراتيجية إلى تيسير إجراءات تغير المناخ من خلال رفع مستوى الاستثمار في مجال كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، ودعم الوصول العالمي إلى الطاقة، وإصلاح منظومات دعم الطاقة، وضمان تقييم مشروعات الطاقة من ناحية تأثيرها على المناخ. وسيتم تعزيز آليات التنسيق والمشاركة الفعالة للسلطات المحلية في عملية التخطيط والتطبيق. وعلى المستوى الإقليمي، تدعو الاستراتيجية إلى تعزيز البنى الوطنية وتعزيز تطبيق الالتزامات الواجبة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بالإضافة إلى تطبيق مبادرات إقليمية عالية المستوى تتضمن إطار العمل الإقليمي؛ للتكيف مع تغير المناخ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط، والمبادرات الإقليمية الأخرى. وسيتم دعم الجهود الوطنية بواسطة مركز إقليمي للمعرفة والابتكار بشأن المناخ سيسهم أيضًا في التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي.

التوجه الاستراتيجي 4.4: تشجيع الإصلاحات المؤسسية، والقانونية، والإصلاحات على مستوى السياسات لخلق تيسير فعال لاستجابات تغير المناخ في أطر عمل للتطوير وطنية ومحلية، وخاصة في قطاع الطاقة			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
			المستوى الوطني
حالة السياسات والبرامج التي تم تحديثها في القطاعات والمناطق الحساسة التي تتناول بشكل كامل تغير المناخ	2018-2016	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	4.4.1. تيسير إجراءات تغير المناخ في عمليات وضع التشريعات والسياسات الوطنية مع التركيز على الإجراءات الخاصة بالطاقة والمواصلات وتوفير إجراءات للتكيف بلا ندم / ندم منخفض على مستوى جميع القطاعات والمناطق المعرضة للمخاطر مثل المناطق الساحلية والحضرية، وإدارة المياه، والزراعة، والصحة، والسياحة، من خلال إدخال إجراءات تغير المناخ إلى عمليات وضع الخطط والسياسات في المناطق الساحلية والحضرية.
النسبة المئوية المنوية للانخفاض في انبعاثات غازات الدفيئات على المستوى الإقليمي التوجهات في استهلاك الطاقة لكل دولة عدد الدول التي شهدت تنفيذ تقييمات للتأثير على المناخ الناتج عن مشروعات الطاقة كبيرة الحجم	2018-2016	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	4.4.2. تيسير إجراءات تغير المناخ في قطاع الطاقة من خلال رفع مستوى الاستثمار في مجال كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، ودعم الوصول العالمي إلى الطاقة، وإصلاح منظومات دعم الطاقة، وضمان تقييم مشروعات الطاقة من ناحية تأثيرها على المناخ.
عدد الدول التي تطبق آليات تنسيق وطنية تشاركية بشأن تغير المناخ	2018-2016	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الإقليمية والدولية، والجهات الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	4.4.3. وضع آليات مخصصة لتنسيق معطيات تغير المناخ أو استخدام آليات حالية داخل الدول تتضمن جميع أصحاب المصالح المعنيين.
عدد الدول التي تطبق برامج لتنمية القيادة والقدرة المحلية لتناول قضايا تغير المناخ	2020-2016	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الإقليمية والدولية، والجهات الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	4.4.4. تعزيز القيادة والقدرة لدى السلطات المحلية لتناول قضايا تغير المناخ، من خلال برامج التوأمة وبناء القدرة، وتوفير وصول أكبر إلى تمويل المناخ.

4.4.5. تطبيق ومراقبة الالتزامات الواجبة في إطار اتفاقية المناخ التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ والياتها التطبيقية المستقبلية.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني	من 2016 فصاعدًا	حالة تطبيق الالتزامات الواجبة في إطار اتفاقية المناخ التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الجديدة
4.4.6. تطبيق مبادرات إقليمية عالية المستوى، بما في ذلك إطار العمل الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط، والمبادرات الإقليمية الأخرى تبعا لكل حالة.	المنظمات الإقليمية والدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والجهات الأكاديمية، والمجتمع المدني	2020-2016	حالة تطبيق الاستراتيجيات والسياسات الإقليمية الخاصة بتغير المناخ
المستوى الإقليمي			
4.4.7. توفير أدوات للسياسة وتوجيه من خلال مركز المعرفة والابتكار بشأن تغير المناخ لتعزيز الحوكمة الوطنية، وأطر العمل القانونية والاستثمارية فيما يخص استراتيجيات وخطط عمل تغير المناخ والتنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي.	المنظمات الإقليمية والدولية، والحكومات الوطنية	2025-2016	حالة المشروعات التي توفر أدوات للسياسة وتوجيه من خلال مركز المعرفة والابتكار بشأن تغير المناخ
4.4.8. حشد الموارد والدعم اللازمين لتنمية شبكات الطاقة عبر البحر المتوسط؛ من أجل استخدام فعال لمصادر الطاقة المتجددة في المنطقة، بما في ذلك الطاقة الشمسية.	المنظمات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والقطاع الخاص	من 2018 فصاعدًا	حالة المبادرة في سبيل تنمية شبكات طاقة متجددة عبر البحر المتوسط

الهدف العام 5: التحول إلى اقتصاد أخضر وأزرق

80- بالرغم من كونه مصطلحًا جديدًا نسبيًا أطلقه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلا أن الاقتصاد الأخضر³⁴ في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر قد اجتذب انتباهًا كبيرًا من المجتمع الدولي في الوقت الذي تؤثر فيه الأزمة المالية بصورة كبيرة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. حيث يعد الاقتصاد الأخضر، ويُطلق عليه الاقتصاد الأزرق حينما يطبق على القطاعات الساحلية، والحياة البحرية والأنشطة البحرية في البحر المتوسط³⁵، هو ذلك الاقتصاد الذي يعزز التنمية المستدامة مع رفع مستوى صالح البشرية والمساواة الاجتماعية، مع تقليل المخاطر البيئية والندرة الإيكولوجية بدرجة كبيرة. بمعنى آخر، يدعم الاقتصاد الأزرق إقامة تنمية اقتصادية مرنة، وتميز بانخفاض انبعاثات الكربون، وكفاءة استغلال الموارد والشمول الاجتماعي.

81- وسيؤدي اتباع مفهوم الاقتصاد الأخضر والأزرق في البحر المتوسط إلى إيجاد تنمية ووظائف مستدامة من خلال الاستثمارات الحكومية والخاصة، مع تقليل انبعاثات الكربون والتلوث، وتعزيز كفاءة استغلال الطاقة والموارد، ومنع فقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. سيتم تحفيز الاستثمارات الخضراء ذات الصلة من خلال الإنفاق الحكومي والخاص المستهدف، والسياسات المبتكرة والتغييرات التنظيمية، والوعي، ومبادرات الأبحاث والتدريب، والابتكار وامتصاص تقنيات وعمليات جديدة، والضرائب التصاعدية والإصلاحات الوظيفية، ودعم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام بشكل عام، بالإضافة إلى زيادة دور المؤسسات الاجتماعية. وسيسهم مسار التنمية الخضراء هذا في المحافظة والتعزيز، وعند الضرورة، إعادة بناء رأس المال الطبيعي باعتباره أصلًا اقتصاديًا هامًا ومصدرًا للفوائد العامة، خاصة بالنسبة لهؤلاء الذين تعتمد سبل عيشهم وأمنهم بدرجة كبيرة على الموارد الطبيعية. في واقع الأمر، يؤكد أيضًا المنتدى العربي للبيئة والتنمية في إطار دعم نموذج تنموي يعتمد على الاقتصاد الأخضر باعتباره أساسًا سليمًا لمعالجة أوجه القصور في الاقتصادات العربية على أهمية الاستخدام والتوظيف الفعال للأصول الطبيعية لتنويع الاقتصاد، وهو ما يوفر بدوره مناعة ضد التقلبات وضغوط الركود في الاقتصاد العالمي.

82- إن هذا الهدف المرتبط بالانتقال إلى اقتصاد أخضر وأزرق يمثل أهمية بالغة في سبيل تحقيق رؤية الاستراتيجية. وبجانب الاهتمام بالطاقة المتجددة، وإدارة النفايات، والاستهلاك والإنتاج المستدام، يركز مفهوم الاقتصاد الأخضر على النماذج الجديدة والناشئة مثل الاقتصاد الدائري، والاقتصاد التعاوني، والاقتصاد الوظيفي. ومن المحتمل أن تضيء هذه النماذج المسارات الضرورية للفصل بين الرخاء واستخدام الموارد، وتوفير استجابات يُعتمد عليها في مواجهة تحديات الاستدامة الحالية. بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال الهدف الأول الخاص بالمناطق الساحلية والبحرية، تدعم الاستراتيجية مفهوم الاقتصاد الأزرق من خلال شراكة قوية بين القطاعات البحرية والسلطات الحكومية فيما يتعلق بالاستخدام المتكافئ والمستدام للمناطق والموارد البحرية والساحلية.

83- ويتضمن الاقتصاد الأخضر صراحةً أهداف خلق وظائف كريمة والتضمين الاجتماعي؛ لتعزيز ثقافة المجتمعات الصحية والعادلة. كما يلعب الاقتصاد الاجتماعي، بما في ذلك التعاونيات والقطاع التطوعي، دورًا هامًا في الاقتصاد الأخضر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المشاركة النشطة لجميع أصحاب المصالح المعنيين في عملية الانتقال ضرورية ستكون مضمونة بطريقة فعالة، ومتناسقة وشفافة، مع مشاركة المجتمعات المحلية واحترام السياقات الثقافية. إن الرابطة مع الهدف السادس للاستراتيجية الخاص بالحوكمة، وهو هدف آخر شامل، يعد لهذا السبب أمرًا جوهريًا في إطار عملية تسهيل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. إن الانتقال إلى التنمية الخضراء لن يكون أمرًا يحدث دفعةً واحدة. ولكنه عملية طويلة ولها متطلبات كثيرة تقودها توجهات سياسية من أعلى لأسفل، بالإضافة إلى مشاركة عامة من أسفل لأعلى. وسيوفر هذا الأسلوب الشريعية السياسية والاجتماعية للانتقال الإيكولوجي؛ لضمان الحشد واسع النطاق للجهود المطلوبة.

84- إن تناول اختلالات التوازن الاجتماعية والاقتصادية بين الدول وداخلها، التي ترجع بشكل جزئي إلى ارتفاع معدلات البطالة، هو أمر هام بالنسبة للاقتصاد الأخضر. ولذلك يعد توفير وظائف خضراء وعادلة للجميع أمرًا هامًا، وخاصةً للشباب والنساء (التوجه الاستراتيجي 5.1). حيث ستكون الوظائف الجديدة شاملة للجنسين، وستوفر آليات تضامن اجتماعي للعاملين. وتتضمن الاستراتيجية إجراءً لتعزيز دور الوظائف الخضراء في القضاء على الفقر وتعزيز التضمين الاجتماعي من خلال تقييم المهارات وتحليل الفجوات بالنسبة للوظائف الخضراء، مما سيساعد على تنمية برامج مخصصة لتنمية القدرة. وعلى المستوى الدولي، يتعين السعي إلى دمج ونشر معايير توجيهية لأفضل الممارسات، بما في ذلك التعريفات الإقليمية المتناغمة؛ لدعم نمو الوظائف الخضراء وريادة الأعمال الخضراء والاجتماعية.

التوجه الاستراتيجي 5.1: خلق وظائف خضراء وملامنة للجميع، وخاصةً الشباب والنساء؛ للقضاء على الفقر وتعزيز التضمين الاجتماعي			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
عدد الدول التي تنفذ تقييمًا للمهارات وتحليلًا للفجوات في الوظائف الخضراء عدد الدول التي تطبق عمليات إدارية لمراقبة وتوقع الطلب على الوظائف الخضراء	2018-2016	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	5.1.1. تنفيذ تقييم مهارات وتحليل للفجوات، ومراقبة وتوقع الطلب على الوظائف الخضراء؛ لتعزيز دور الوظائف الخضراء في القضاء على الفقر وتعزيز التضمين الاجتماعي.
عدد الدول التي تطبق برامج للتدريب وبناء القدرة للوظائف الخضراء	2020-2016	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجهات الأكاديمية	5.1.2. وضع برامج للتدريب وبناء القدرة للمهارات الخضراء والوظائف الخضراء، وخاصةً بالنسبة للشباب والنساء.
حالة المشروعات	2020-2016	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجهات الأكاديمية	5.1.3. رفع الوعي، وخاصةً بين صناع القرار، حول إمكانية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر لدعم إقامة تنمية اقتصادية مرنة، وتتميز بانخفاض انبعاثات الكربون، وكفاءة استغلال الموارد والشمول الاجتماعي.
حالة المعايير التوجيهية وعدد أنشطة النشر ذات الصلة التي تم تنفيذها	2020-2016	المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والهيئات المتخصصة	5.1.4. دمج ونشر معايير توجيهية لأفضل الممارسات، بما في ذلك التعريفات الإقليمية المتناغمة؛ لدعم نمو الوظائف الخضراء وريادة الأعمال الخضراء والاجتماعية.
المستوى الإقليمي			

85- لقد تم الإدراك على نطاق واسع بأن المؤشرات الاقتصادية القياسية، مثل إجمالي الناتج المحلي، لا توفر صورة كاملة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية للدولة، ويمكن أن تؤدي إلى إساءة التفسير. حيث سيتم استخدام مؤشرات جديدة تتضمن المعايير البيئية والاجتماعية لقياس التقدم، مثل مؤشر الرفاهية الاقتصادية المستدامة ومؤشر التنمية البشرية؛ لدعم عمليات صناعة القرار (التوجه الاستراتيجي 5.2). وسيتم إنشاء قاعدة بيانات إقليمية مفتوحة تغطي قياس التقدم والرخاء الاجتماعي، بما في ذلك المحاسبة الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة، وبيانات حول السلع والخدمات البيئية، بالإضافة إلى حالة التقييمات البيئية؛ وذلك لاستكمال الجهود الوطنية.

التوجه الاستراتيجي 5.2: مراجعة تعريفات وقياس التطور، والتقدم والصالح العام			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
المستوى الوطني			
عدد الدول التي تطبق مؤشرات أكثر شمولية للجوانب الاجتماعية والبيئية؛ للتقدم في قواعد البيانات الإحصائية الوطنية	2020-2016	الحكومات الوطنية، والجهات الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	5.2.1. تضمين مؤشرات أكثر شمولاً للجوانب الاجتماعية والبيئية للتقدم، بما في ذلك مؤشرات كفاءة استغلال الموارد التي تراعي الخصائص الوطنية، في إطار قواعد بيانات إحصائية وتقييمات بيئية.
المستوى الإقليمي			
حالة قاعدة البيانات المفتوحة التي تحتوي على إحصائيات ومؤشرات بديلة حول التقدم والرخاء الاجتماعي	2020-2016	المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والجهات الأكاديمية	5.2.2. تحديد وجمع ومشاركة إحصائيات ومؤشرات بديلة لقاعدة بيانات مفتوحة حول التقدم والرخاء الاجتماعي، بما في ذلك المحاسبة المتكاملة البيئية والاقتصادية بخصوص السلع والخدمات البيئية.

86- يجب أن تحدث تغيرات جوهرية في الطريقة التي تقوم بها المجتمعات بالإنتاج والاستهلاك لتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك يجب استكمال الاستراتيجيات بواسطة خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدام للبحر المتوسط، التي يجري إعدادها حالياً. وتركز مسودة خطة العمل على أربعة مجالات ذات أولوية للاستهلاك والإنتاج، وهي تحديدًا الغذاء، والزراعة، ومصايد الأسماك، وتصنيع المنتجات، والسياحة، والإسكان، والبناء.

87- وبالنسبة لمجال أولوية الغذاء، والزراعة، ومصايد الأسماك، تقوم الأهداف التشغيلية على أساس: دعم أفضل الممارسات البيئية، والتقنيات وأنشطة الابتكار البيئية في الزراعة والحصاد، وأطر عمل السياسات والقوانين لدعم الزراعة، ومصايد الأسماك وأنماط الإنتاج والاستهلاك الغذائي المستدامة، وتعليم منتجي الغذاء، ودعم تنمية أدوات السوق والمعلومات اللازمة لدعم الاستدامة.

88- وفي مجال أولوية تصنيع السلع، تقوم الأهداف التشغيلية على: دمج أفضل الممارسات والتقنيات المتوفرة من خلال سلسلة القيمة لإنتاج السلع، وعملية صناعة السياسات المتكاملة وإطار العمل القانوني المتكامل لدعم الاستهلاك، والإنتاج والاسترداد المستدام، للانتقال إلى اقتصاد دائري، ورفع وعي المستهلكين وأصحاب المصالح ودعم تنمية بُنى الأسواق، وزيادة الرؤية والتعرض، وحصّة السوق الخاصة بالسلع والخدمات البديلة والمستدامة.

89- وفيما يخص السياحة، تقدم مسودة خطة العمل أهدافًا تشغيلية تتناول: الممارسات والحلول اللازمة للاستخدام الفعال للموارد الطبيعية وتقليل الآثار البيئية للسياحة، واحترام الساعات الاستيعابية للوجهات، والإجراءات التشريعية والتنظيمية والمالية اللازمة لتيسير نشر أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام في السياحة؛ لتقليل موسمية السياحة ودعم مشاركة المجتمع المحلي وتمكينه، ودعم رفع مستوى الوعي، والقدرات والمهارات اللازمة لدعم الوجهات المستدامة والخدمات السياحية الخضراء، وأنظمة التسويق اللازمة؛ لجعل قطاع السياحة في البحر المتوسط تنافسيًا ومستدامًا.

90- وأخيرًا، فيما يخص مجال أولوية الإسكان والبناء، تقدم مسودة خطة العمل أهدافًا تشغيلية حول الموضوعات التالية: الابتكار، والمعرفة ودمج أفضل التقنيات والممارسات البيئية المتاحة للوصول إلى كفاءة استغلال الموارد على مدار دورة حياة البناء، وأطر العمل التنظيمية والقانونية اللازمة؛ لتعزيز مشاركة قطاع البناء والإسكان في التنمية المستدامة، والتكامل والتناغم الاجتماعي، ورفع الوعي وبناء القدرة مع أصحاب المصالح في عملية التخطيط الحضري، والإسكان والبناء؛ لنشر عملية التنمية الحضرية المستدامة.

91- وسيتم ضمان تطبيق خطة العمل، وبالتالي التوجه الاستراتيجي 5.3، من خلال برامج رفع الوعي حول أنماط الحياة المستدامة التي تستهدف جمهورًا أوسع. وسيتم أيضًا السعي لبناء القدرة الإقليمية لدعم الدول في تطبيق خطة العمل.

التوجه الاستراتيجي 5.3: دعم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
المستوى الوطني			
حالة تطبيق خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدام	2016-2025	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجهات الأكاديمية	5.3.1. تطبيق خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدام للبحر المتوسط.
عدد الدول التي تطبق برامج لرفع الوعي حول أنماط الحياة المستدامة	من 2016 فصاعدًا	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني	5.3.2. تنفيذ برامج لرفع الوعي حول أنماط الحياة المستدامة لدعم السلوك المستدام.
المستوى الإقليمي			
حالة برنامج بناء القدرة لتطبيق خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدام للبحر المتوسط	مستمر	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط، الاستهلاك والإنتاج المستدام/مركز النشاط الإقليمي	5.3.3. تنفيذ برنامج لبناء قدرة دعم الدول في تطبيق خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدام للبحر المتوسط.

92- يرجع جزء كبير من التلوث في البحر المتوسط إلى انعدام كفاءة عمليات التصنيف وضعف إدارة النفايات. وبعيدًا عن إيذاء البيئة والصحة، فهي أيضًا تعرض تنافسية الصناعات واستدامتها على المدى الطويل للخطر. ويدعم التوجه الاستراتيجي 5.4 كفاءة استغلال الموارد والابتكار البيئي بوصفها أدوات حيوية للسماح لجهات الأعمال والاقتصادات بأن تكون أكثر إنتاجية، مع تقليل التكاليف، والنفايات واستخدام المواد الخام. ومن الضروري أيضًا إيجاد برامج تدريب وحاضنات اجتماعية وخضراء وربطها ببعض، من خلال الشراكات بين الجامعات، وجهات الأعمال والمراكز البحثية على المستوى الوطني والإقليمي. وعلى المستوى الإقليمي، هناك تصور بإيجاد شبكة من برامج التدريب والحاضنات الاجتماعية والخضراء على مستوى البحر المتوسط. كما توجد أيضًا مبادرة رئيسية لتأسيس جائزة أعمال على مستوى البحر المتوسط تمنح مقابل الابتكار البيئي.

التوجه الاستراتيجي 5.4: تشجيع الابتكار المجتمعي والصيدق للبيئة			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
المستوى الوطني			
عدد الدول التي تطبق إجراءات تنظيمية وحوافز مالية تدعم الابتكار البيئي في قطاعات الصناعة والخدمات	مستمر	الحكومات الوطنية، والمجتمع المدني، والجهات الأكاديمية، والقطاع الخاص	5.4.1. زيادة القدرة على الابتكار البيئي في قطاعات الصناعة والخدمات، من خلال الإجراءات التنظيمية والحوافز الاقتصادية، بما في ذلك دعم امتصاص السوق.
عدد الدول التي تطبق برامج لدعم حصة السوق من المنتجات الخضراء			
عدد الدول التي توجد بها شبكات الحاضنات البيئية وتكتلات الأعمال وريادة الأعمال الخضراء والاجتماعية	2016-2020	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	5.4.2. دعم شبكات الحاضنات البيئية وتكتلات الأعمال وريادة الأعمال الخضراء والاجتماعية.
عدد الدول التي توجد بها شراكات تعاونية بين الجامعات، والأعمال والمراكز البحثية	مستمر	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والجهات الأكاديمية، والقطاع الخاص	5.4.3. دعم الشراكات التعاونية بين الجامعات، والأعمال والمراكز البحثية.

المستوى الإقليمي			
5.4.4. إيجاد شبكة من برامج التدريب والحاضنات الاجتماعية والخضراء على مستوى البحر المتوسط.	المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	2020-2018	حالة شبكة من برامج التدريب والحاضنات الاجتماعية والخضراء على مستوى البحر المتوسط
المبادرات الرئيسية			
5.4.5. إيجاد ودعم جائزة للأعمال في البحر المتوسط تمنح مقابل الابتكار البيئي.	المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية	2020-2016	جوائز الأعمال الموجودة

93- تسهم إساءة تخصيص رأس المال في تنمية بنية تحتية غير فعالة، وغير مُستغلة بشكل كامل، كما أنها ضارة بيئيًا. وتدعم الاستراتيجية دمج مبادئ ومعايير الاستدامة في عملية صناعة القرار في الاستثمارات الحكومية والخاصة من خلال توفير الأدوات والمعايير التوجيهية اللازمة (التوجه الاستراتيجي 5.5). ويرتبط ذلك بالتوجه الاستراتيجي 1.2 تحت هدف المناطق البحرية والساحلية. وهناك تصور أيضًا بدمج مبادئ الاستدامة في عملية الشراء الحكومي على المستوى الوطني والمحلي ودعم الأدوات الرئيسية مثل معايير التصميم البيئي والاعتماد البيئي للمنتجات والخدمات. وعلى المستوى الإقليمي، يجب العمل على بناء القدرة، بالإضافة إلى تحسين الحوار مع الجهات المتبرعة الدولية؛ لضمان دمج المعايير الاجتماعية والاقتصادية في الاستثمارات.

التوجه الاستراتيجي 5.5: دعم إدماج مبادئ ومعايير الاستدامة في عملية صناعة القرار فيما يخص الاستثمار الحكومي والخاص			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
المستوى الوطني			
عدد الدول التي تطبق مبادرات لرفع الوعي حول المخاطر الاقتصادية الناتجة عن الافتقار إلى التقييمات البيئية والاجتماعية.	2020-2016	الحكومات الوطنية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني	5.5.1. رفع وعي الأطراف المالية الفاعلة بخصوص المخاطر الاقتصادية الناتجة عن الافتقار إلى التقييمات للأثار الاجتماعية والبيئية، مع تشجيع تلك الأطراف على تعميم تلك التقييمات من خلال توفير الأدوات والمعايير التوجيهية اللازمة.
عدد الدول التي تدعم معايير التصميم البيئي والاعتماد البيئي للمنتجات والخدمات	مستمر	الحكومات الوطنية، والجهات الأكاديمية، والقطاع الخاص	5.5.2. دعم معايير التصميم البيئي والاعتماد البيئي للمنتجات والخدمات.
المستوى الإقليمي			
حالة برامج بناء القدرة للجهات الوطنية بشأن الاستثمار المستدام والمسؤولية المجتمعية للشركات	2020-2016	المؤسسات الدولية، والحكومات والجهات الوطنية، والقطاع الخاص	5.5.3. بناء قدرة الجهات الوطنية بشأن الاستثمار المستدام والمسؤولية المجتمعية للشركات، بما في ذلك المسؤولية البيئية للشركات.
حالة الحوار مع مؤسسات التمويل الدولية حول استخدام المعايير البيئية والاجتماعية في الاستثمارات	مستمر	المؤسسات الدولية، والحكومات الوطنية، والقطاع الخاص	5.5.4. بدء أو تعزيز الحوار مع مؤسسات التمويل الدولية مع رؤية للحصول على التزام بخصوص استخدام المعايير الاجتماعية والبيئية في الاستثمارات.

94- عادةً لا يتم تناول العوامل الخارجية البيئية والاجتماعية بشكل كافٍ بواسطة القائمين على الأسواق والسياسات، بما يؤدي إلى إيجاد إشارات أسعار وحوافز خاطئة لممارسات الأعمال المعتادة المرتبطة بالاقتصادات ذات انبعاثات الكربون العالية. وفي إطار عمل المبادرات العالمية الحالية، تدعم الاستراتيجية إقامة سوق شامل أكثر خضرة وشمولاً في المنطقة (التوجه الاستراتيجي 5.6) من خلال دمج مبدأ "تغريم المتسبب في التلوث"، والمسؤولية الممتدة للمنتجين والدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية على أساس التقييم الاقتصادي. وتتضمن الاستراتيجية إجراءً لتنفيذ مراجعات حول الآثار البيئية للدعم الحكومي مع رؤية للتخلص التدريجي من الدعم الضار للبيئة. وعلى المستوى الإقليمي، هناك تصور لبناء القدرة فيما يخص أدوات السوق، بالإضافة إلى إجراء لدعم التعاون التجاري بين الدول، مع التركيز على الانتقال إلى سلع وخدمات الرفاهية بصورة أكبر ومشاركة القيمة المضافة. وأخيراً، توجد مبادرة رئيسية تركز على دمج مبادئ الاستدامة في عملية الشراء الحكومي على المستويين الوطني والمحلي. وهناك هدف يرتبط بهذا التوجه الاستراتيجي وهو التزام غالبية دول البحر المتوسط ببرامج شراء حكومية خضراء أو مستدامة بحلول عام 2025.

التوجه الاستراتيجي 5.6: ضمان وجود سوق أكثر خضرة وأكثر شمولاً يدمج التكلفة البيئية والاجتماعية الحقيقية للمنتجات والخدمات؛ لتقليل التأثيرات الخارجية الاجتماعية والبيئية			
الإجراءات	الجهات الفاعلة	الإطار الزمني	المؤشرات
المستوى الوطني			
5.6.1. دعم الإصلاحات الضريبية البيئية؛ لتقليل الضرائب على العمالة ودمج مبدأ "تغريم المتسبب في التلوث" والمسؤولية الممتدة للمنتجين في السياسة المالية.	الحكومات الوطنية	2020-2016	عدد الدول التي تنفذ إصلاحات ضريبية بيئية
5.6.2. تنفيذ مراجعات حول الآثار البيئية للدعم الحكومي مع رؤية للتخلص التدريجي من الدعم الضار للبيئة.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية	2025-2016	مشاركة عملية الشراء الحكومي المستدام
المستوى الإقليمي			
5.6.3. توفير مساعدة للدول المهتمة بدمج مبدأ "تغريم المتسبب في التلوث" والمسؤولية الممتدة للمنتجين، والدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية في السياسات المالية الوطنية.	المؤسسات الدولية، والحكومات الوطنية، والقطاع الخاص	مستمر	حالة البرامج الاستشارية الخاصة بدمج مبدأ "تغريم المتسبب في التلوث" والمسؤولية الممتدة للمنتجين في السياسات المالية الوطنية
5.6.4. دعم التعاون التجاري بين الدول؛ للمساهمة في إيجاد تنمية اقتصادية مستدامة وأكثر شمولاً، والمساهمة في خلق الوظائف مع التركيز على الانتقال إلى سلع وخدمات الرفاهية بصورة أكبر ومشاركة القيمة المضافة.	المؤسسات الدولية، والحكومات الوطنية، والقطاع الخاص	مستمر	عدد الشركات "الخضراء" التي تم تحديدها في مرصد الإنتاج المشترك في البحر المتوسط.
المبادرات الرئيسية			
5.6.5. دمج مبادئ الاستدامة في عملية الشراء الحكومي على المستوى الوطني والمحلي.	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية	2025-2016	حصة عملية الشراء الحكومي المستدام أو الأخضر الهدف: بحلول عام 2025، ستلتزم أغلبية دول البحر المتوسط ببرامج الشراء الحكومية الخضراء أو المستدامة

الهدف العام 6: تحسين الحوكمة في إطار دعم التنمية المستدامة

95- إن الحوكمة هي هدف شامل، متعلق بكلّ من الأهداف الأخرى للاستراتيجية. يركز هذا الهدف على تحسين الحوكمة البيئية على المستوى الوطني، مع تناول جوانب الحوكمة المتعلقة بتطبيق الاستراتيجية في الفصل الثالث. وتتسم الحوكمة بتضمين الأطراف الفاعلة غير الحكومية في عملية صناعة القرار، مثل المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية. كما يتضمن ذلك أيضاً نماذج جديدة من ترتيبات التعاون، إما على المستوى الوطني أو الدولي، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وبالتبعية، توجد حوكمة متعددة المستويات، رأسياً، مع زيادة لا مركزية السلطة على جميع مستويات الحوكمة، وأيضاً الحوكمة متعددة الأقطاب، أفقياً، مع أنظمة صناعة قواعد متوازية مختلفة ولكن مترابطة. ويمتد ذلك إلى تطبيق عمليات تتضمن عدة أصحاب مصالح؛ لمراقبة تطبيق السياسة.

96- وتتنوع مشاكل الحوكمة في البحر المتوسط من تهديد السلام في المنطقة، إلى انعدام المساواة بين الدول وداخلها والمشاركة العامة الضعيفة. وتشمل التحديات التي تواجهها الحوكمة البيئية كلاً من تقسيم مسؤولية الملف البيئي أفقياً ورأسياً (نتيجة لفقدان التبعية)، والتخطيط، والتنفيذ والإدارة دون الاعتماد على النتائج، بالإضافة إلى ضعف الموارد البشرية والمالية في القطاع العام، وخاصةً على المستوى المحلي. وأخيراً، تعد أيضاً عدم كفاية الوعي والتعليم، والأبحاث والابتكار، ومشاركة المعرفة والمعلومات، تحديات تواجه الحوكمة البيئية في دول البحر المتوسط.

97- وتتطلب الحوكمة الكفاءة والفعالية وجود هذه المشاركة في صناعة القرار والتعاون؛ لضمان مراعاة اعتبارات العدالة الاجتماعية. لذلك يجب تعزيز المشاركة والتعاون، ويجب إيجاد مزيد من فرص التنمية المستدامة؛ لمواجهة اختلالات التوازن. ويجب أن تتسم الحوكمة بالمرونة والقدرة على التكيف؛ حيث ينبغي ابتكار نماذج جديدة من المؤسسات على أساس القرار والمشاركة، بالإضافة إلى التصورات القانونية والممارسات الاستدلالية المتعلقة مباشرةً بالحوكمة المستدامة، مع مراعاة العالم الرقمي الجديد والفرص التي يوفرها.

98- وأخيراً، لا تسمح الاختلافات الكبيرة في نماذج التنمية في دول البحر المتوسط باتّباع أسلوب "سياسة واحدة للجميع"؛ ولذلك يجب التأكيد على احتياجاتها وسياقاتها الخاصة. إن تقسيم المسؤولية يجب التعامل معه من خلال زيادة أعمال التكامل والتنسيق في السياسة. كما أن الإصلاحات الألفية للمؤسسات التي تشمل من ضمن أمور أخرى_ الإصلاحات القانونية، والإدارية والضريبية (مثل المحاسبة الوطنية الخضراء، والإصلاحات الضريبية الخضراء) وجهود مكافحة الفساد، وبعض الأساليب التي يجب مراعاتها. وينبغي أيضاً توسيع نطاق منصة عمل العلوم - السياسة؛ لتوفير معلومات أفضل لصناع القرار والجمهور العام.

99- يتناول التوجه الاستراتيجي 6.1 تعزيز الحوار الإقليمي، ودون الإقليمي والعابر للحدود، والتعاون، وعمليات التواصل، بما في ذلك آليات الجاهزية للطوارئ. فعلى المستوى الوطني، تركز الاستراتيجية على خطط وآليات تنبيه الجاهزية / المنع في حالة الكوارث (الطبيعية والناجمة عن الأنشطة البشرية)، بالإضافة إلى الإجراءات التكيفية. وعلى المستوى الإقليمي، تتطوي الاستراتيجية على إجراء لتعزيز الحوار الإقليمي من خلال التعاون والتواصل، بما في ذلك الجاهزية للطوارئ، مع إجراء لتعزيز الحوار والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي؛ لتحقيق إدراك أفضل للعلاقة بين التنمية المستدامة بيئياً والتحديات والفرص المتعلقة بتدفقات السكان.

التوجه الاستراتيجي 6.1: تعزيز الحوار والتعاون الإقليمي، ودون الإقليمي والعابر للحدود، بما في ذلك الجاهزية للطوارئ			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
المستوى الوطني			
عدد الدول التي تطبق آليات تنبيه وإجراءات تعاون للجاهزية / المنع في حالة الكوارث	مستمر	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني	6.1.1. تعزيز خطط وآليات تنبيه الجاهزية / المنع والتعاون في حالة (الكوارث الطبيعية والنتيجة عن الأنشطة البشرية)، بالإضافة إلى الإجراءات التكيفية.
المستوى الإقليمي			
تقدم مبادرات التعاون الدولية الرئيسية حالة خطط التعاون التي تعمل على تحسين الرصد البيئي للبحر المتوسط	مستمر	الحكومات الوطنية، والمؤسسات الدولية، والمجتمع المدني	6.1.2. تعزيز الحوار الإقليمي ودون الإقليمي، وعمليات التعاون والتواصل، بما في ذلك الجاهزية للطوارئ.
حالة برامج الحوار والتعاون التي تهدف إلى تحقيق إدراك أفضل للعلاقة بين التنمية المستدامة بيئياً والتحديات والفرص المتعلقة بتدفقات السكان	2018-2025	المؤسسات الدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والجهات الأكاديمية، والمجتمع المدني	6.1.3. تعزيز الحوار والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي؛ لتحقيق إدراك أفضل للعلاقة بين التنمية المستدامة بيئياً والتحديات والفرص المتعلقة بتدفقات السكان.

100- تدعم الاستراتيجية مشاركة المجتمع المدني، والعلماء، والمجتمعات المحلية وأصحاب المصالح الآخرين في عملية الحوكمة على جميع المستويات؛ لضمان تحقيق عمليات شاملة وضمان التكامل في صناعة القرار (التوجه الاستراتيجي 6.2). تمثل المشاركة العامة أهمية خاصة على المستوى المحلي، وهو أقرب مستويات الحكومة من الشعب، ومستوى صناعة القرار الذي يتم من خلال اتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بالبيئة. ويجب تحقيق زيادة المشاركة العامة من خلال دعم الحكومات والمؤسسات الوطنية والمحلية عن طريق تحسين أطر العمل القانونية والموارد المالية والبشرية، ويجب أن يتضمن الدعم المهارات المتعلقة ببناء الشراكات، والتفاوض وفض النزاعات. كما تسعى الاستراتيجية أيضاً إلى دعم وتعزيز القدرة التنظيمية لأصحاب المصالح على المستوى المحلي، والوطني، والإقليمي، بما في ذلك المنظمات التطوعية، والتعاونيات، والاتحادات، والشبكات، ومجموعات المنتجين، فيما يخص أطر العمل القانونية والموارد المالية والبشرية. وسيسهم ذلك في رفع مستوى جودة اتخاذ القرار، وتطبيق السياسات، والخطط والمشروعات، والمراقبة. وعلى المستوى الإقليمي، فإن الانضمام إلى اتفاقية الوصول إلى المعلومات، والمشاركة العامة في صناعة القرار والوصول إلى العدالة في الشؤون البيئية³⁶ (اتفاقية آر هوس) يتم تشجيعها بوصفها مبادرة رئيسية. ومن الأهداف المرتبطة بهذا التوجه الاستراتيجي بحلول عام 2025، هو أن ينضم ثلثا دول البحر المتوسط إلى اتفاقية آر هوس.

التوجه الاستراتيجي 6.2: دعم مشاركة المجتمع المدني، والعلماء، والمجتمعات المحلية، وأصحاب المصالح الآخرين في عملية الحوكمة على جميع المستويات لضمان تحقيق عمليات شاملة وضمن التكامل في صناعة القرار			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
المستوى الوطني			
عدد الدول التي تضع شروطاً قانونية للمشاركة العامة في صناعة القرارات التي تؤثر على البيئة.	مستمر	المؤسسات الدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والجهات الأكاديمية، والمجتمع المدني	6.2.1. عند الحاجة يتم إعداد وتعزيز قدرة الحكومات الوطنية والسلطات المحلية على المشاركة العامة فيما يخص أطر العمل القانونية والموارد المالية والبشرية.
عدد الدول التي تطبق أطر عمل قانونية لتنظيم عمل المنظمات التطوعية	2020-2016	المؤسسات الدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية	6.2.2. دعم وتعزيز القدرة التنظيمية لأصحاب المصالح على المستوى المحلي، والوطني، والإقليمي، فيما يخص أطر العمل القانونية والموارد المالية والبشرية.
المبادرات الرئيسية			
عدد الدول التي تتبنى اتفاقية آر هوس الهدف: بحلول عام 2025، سينضم ثلثا دول البحر المتوسط إلى اتفاقية آر هوس	2020-2016	المؤسسات الدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني	6.2.3. تشجيع تبني وتطبيق اتفاقية آر هوس بشأن الوصول العام إلى المعلومات، والمشاركة العامة في صناعة القرار والوصول إلى العدالة في الشؤون البيئية.

101- تدعم الاستراتيجية التطبيق والامتثال للالتزامات والاتفاقيات البيئية، ولتوجيه الإجراءات المُتَّبعة على المستويين الوطني والإقليمي (التوجه الاستراتيجي 6.3). حيث تركز على أهمية ضمان تناسق السياسات، على أساس آليات التنسيق بين الوزارات والتنسيق على مستوى القطاعات. وتدعم الاستراتيجية تطبيق مبدأ الإجراءات الوقائية من خلال أدوات مثل تقييمات الآثار البيئية والتقييمات الاستراتيجية البيئية. كما تشجع على دعم إقامة شراكات في التخطيط والتطبيق من خلال الشروط القانونية حسب كل حالة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مشاركة القطاع الخاص، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المبتكر على المستوى الإقليمي (دون الوطني) و/أو المحلي. وتتضمن الاستراتيجية مبادرة رئيسية لوضع برامج لبناء القدرة بخصوص المشاكل المتعلقة بتنفيذ الالتزامات والاتفاقيات البيئية والامتثال لها، بما في ذلك تقييمات الآثار البيئية والتقييمات الاستراتيجية البيئية.

التوجه الاستراتيجي 6.3: دعم التطبيق والامتثال للالتزامات البيئية والاتفاقيات، بما في ذلك تناسق السياسات على أساس التنسيق بين الوزارات			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
المستوى الوطني			
الاتفاقيات العالمية والإقليمية المتعلقة بالاستدامة البيئية التي تبنتها دول البحر المتوسط	مستمر	المؤسسات الدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والجهات الأكاديمية، والمجتمع المدني	6.3.1. ضمان المصادقة، والامتثال والتطبيق للاتفاقيات العالمية والإقليمية المتعلقة بالاستدامة البيئية، لتوجيه الإجراءات على المستوى الوطني والإقليمي.

عدد الدول التي تطبق التقييمات البيئية المتكاملة والتقييمات الاستراتيجية البيئية في سياسات التنمية	2025-2016	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والجهات الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	6.3.2. ضمان تبني مبدأ الإجراءات الوقائية وتطبيقه من خلال إجراء تقييمات الأثر البيئية، والتقييمات الاستراتيجية البيئية والإجراءات الأخرى ذات الصلة.
عدد الدول التي تطبق آليات تنسيق بين الوزارات	2025-2016	الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني	6.3.3. تعزيز تناسق السياسات من خلال التنسيق بين الوزارات والتخطيط على مستوى القطاعات.
عدد الدول التي تطبق مبادرات شراكة في التخطيط والتنفيذ على المستوى الإقليمي (دون الوطني) و/أو المحلي	2025-2016	المؤسسات الدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والجهات الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	6.3.4. تشجيع ودعم إقامة شراكات في التخطيط والتطبيق من خلال الشروط القانونية حسب كل حالة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مشاركة القطاع الخاص، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المبتكر على المستوى الإقليمي (دون الوطني) و/أو المحلي.
المبادرات الرئيسية			
عدد الدول التي وضعت برامج لتنمية القدرة بخصوص المشكلات المتعلقة بالتطبيق والامتثال للالتزامات والاتفاقيات البيئية	2020-2016	المؤسسات الدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والجهات الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	6.3.5. وضع برامج لبناء القدرة بخصوص المشاكل المتعلقة بتنفيذ الالتزامات والاتفاقيات البيئية والامتثال لها، بما في ذلك تقييمات الأثر البيئية والتقييمات الاستراتيجية البيئية.

102- تدعم الاستراتيجية أنشطة التعليم والأبحاث للتنمية المستدامة (التوجه الاستراتيجي 6.4)، بشكل خاص من خلال تطبيق استراتيجية البحر المتوسط للتعليم بشأن التنمية المستدامة³⁷. والهدف من تلك الاستراتيجية هو تشجيع دول البحر المتوسط على تنمية ودمج تعليم التنمية المستدامة في أنظمة التعليم الرسمية، في جميع الموضوعات ذات الصلة، وفي التعليم غير الرسمي النظامي، والتعليم غير الرسمي غير النظامي. ويركز الهدف من هذه الاستراتيجية على الجوانب التالية للتعليم في التنمية المستدامة: السياسة، والتشريعات وأطر عمل الدعم التنظيمية والتشغيلية الأخرى، والدعم من خلال التعليم الرسمي، والتعليم غير الرسمي النظامي، والتعليم غير الرسمي غير النظامي، وتجهيز المعلمين بالكفاءة اللازمة لتضمين التنمية المستدامة في التدريس، والأدوات والمواد الكافية والمتاحة للوصول، والأبحاث والتطوير، والتعاون على جميع المستويات، بما في ذلك تبادل الخبرات والتقنيات مع المنطقة.

103- تتضمن أيضًا الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة إجراءً لتعزيز قدرات الأبحاث في مجال التنمية المستدامة، بالإضافة إلى منصة عمل العلوم - السياسة. وتم أيضًا التركيز على إدارة المناطق المحمية باعتبارها موضوعًا ذا أهمية خاصة يجب ترقية المهارات للوفاء بالتزاماته. وعلى المستوى الإقليمي، تؤكد الاستراتيجية على قيمة البرامج واسعة النطاق (مثل مبادرة آفاق 2020 التابعة للاتحاد الأوروبي) لدعم الأبحاث والابتكار في التنمية المستدامة، وأهمية تشجيع ودعم إقامة الشراكات بين الدول. كما تدعم أيضًا تبادل الممارسات الجيدة والمعرفة في جميع جوانب التعليم للتنمية المستدامة.

التوجه الاستراتيجي 6.4: دعم التعليم والبحث في مجال التنمية المستدامة			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
المستوى الوطني			
حالة تطبيق استراتيجيات البحر المتوسط للتعليم بشأن التنمية المستدامة عدد الدول التي أطلقت استراتيجيات وطنية للتعليم بشأن التنمية المستدامة	مستمر	المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والجهات الأكاديمية والمعلمين	6.4.1. تطبيق استراتيجيات البحر المتوسط للتنمية المستدامة، والتي تدعم دمج مبادئ، وقيم وممارسات التنمية المستدامة في جميع جوانب التعليم.
عدد الدول التي تطبق هذه المبادرات النسبة المئوية لإجمالي الناتج المحلي التي يتم إنفاقها على الأبحاث	2016-2025	المؤسسات الدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمجتمعات التعليمية والعلمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني	6.4.2. تعزيز قدرة المعرفة والأبحاث على المستوى الوطني، من خلال توفير فرص تدريب على المدى الطويل، وخاصة في المهن المتخصصة، ونقل المعرفة والأبحاث بشأن تنمية البنية التحتية.
عدد الدول التي تطبق عمليات للحوار على أساس العلوم - السياسة	مستمر	المؤسسات الدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والجهات الأكاديمية، والمجتمع المدني	6.4.3. تعزيز منصة عمل العلوم - السياسة؛ لدعم اتخاذ القرار من خلال التحليل والبيانات العلمية، من خلال التجمعات البحثية، والندوات، والفرص الأخرى لتبادل المعرفة.
عدد الدول التي توفر تدريباً احترافياً ومهنياً لإدارة المناطق المحمية	مستمر	المؤسسات الدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والجهات الأكاديمية، والمجتمع المدني	6.4.4. توفير تدريب احترافي ومهني لإدارة المناطق المحمية.
المستوى الإقليمي			
عدد هذه البرامج التي تتضمن أولويات البحر المتوسط للتنمية المستدامة "تمويل الأبحاث والابتكار من الاتحاد الأوروبي" المخصص للكيانات البحثية في دول البحر المتوسط حصة المشروعات التي تتناول قضايا البحر المتوسط	2016-2025	المؤسسات الدولية، والجهات الأكاديمية، والمجتمع المدني	6.4.5. دعم الأبحاث والابتكار من خلال البرامج واسعة النطاق (مثل مبادرة أفاق 2020 التابعة للاتحاد الأوروبي) مع مراعاة أولويات البحر المتوسط بالنسبة للتنمية المستدامة.
عدد الشراكات التي تمت إقامتها لتبادل الممارسات الجيدة بشأن التعليم للتنمية المستدامة		الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والجهات الأكاديمية	6.4.6. تشجيع ودعم إقامة شراكات بين الدول وتبادل الممارسات الجيدة والمعرفة في جميع جوانب التعليم للتنمية المستدامة.

104- يتناول التوجه الاستراتيجي 6.5 القدرات الإقليمية لإدارة المعلومات. وللسماح بصناعة القرار والسياسات على أساس معرفي بشكل ملائم، سيتم إنشاء مراكز معلومات، وستقوم بجمع المعلومات الحالية والجديدة. وهناك تصور لإقامة مبادرات لإنشاء المعرفة ومشاركة المعرفة على أسس مشتركة مع أصحاب المصالح، بما في ذلك المجتمع العلمي، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وهو ما يعد أتياعاً لمبادئ الاتحاد الأوروبي حول نظام المعلومات البيئية المشترك لمشاركة البيانات. وعلى المستوى الإقليمي، تتضمن الاستراتيجية بناء القدرة لإنتاج المعلومات والبيانات ومشاركتها والتنسيق بين برامج المراقبة الوطنية. كما يُفترض أيضاً طرح مبادرة رئيسية لإقامة نظام معلومات متكامل متاح الوصول للجميع في البحر المتوسط، يتم من خلاله إقامة مسارات تعاون بين الحكومات الوطنية، والمؤسسات الدولية، والقطاع الخاص؛ لجمع وعرض المعلومات بصورة شفافة بشأن حالة البيئة وحالة تنفيذ بروتوكولات اتفاقية برشلونة. وسيتم ذلك بناءً على أنظمة الدعم والبيانات الموجودة بالفعل، مثل تلك التي تدعم تطبيق مبادرة أفاق 2020.

التوجه الاستراتيجي 6.5: تعزيز القدرات الإقليمية لإدارة المعلومات			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
المستوى الوطني			
	مستمر	الحكومات الوطنية، والمؤسسات الإقليمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	6.5.1. إقامة أو تعزيز الدعم لعمليات مراقبة البيانات، من خلال استقصاء المعلومات، بالإضافة إلى المراكز الوطنية التي توفر معلومات متكاملة ومتاحة الوصول إلى الجميع.
عدد الدول التي تطبق هذه المبادرات	2020-2016	المؤسسات الدولية، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والجهات الأكاديمية، والمجتمع المدني	6.5.2. تعزيز مبادرات إنشاء المعرفة ومشاركة المعرفة على أسس مشتركة بين أصحاب المصالح بحيث تحترم مبادئ الاتحاد الأوروبي حول نظام المعلومات البيئية المشترك لتقاسم البيانات.
المستوى الإقليمي			
أنشطة التعاون والتواصل التي تم تنفيذها	2025-2016	المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والجهات الأكاديمية	6.5.3. تطوير القدرة على إنتاج المعلومات والبيانات ومشاركتها وتعزيز التكنولوجيا عند الضرورة لإنشاء بيانات متوافقة وقابلة للمقارنة.
أنشطة التعاون والتواصل والمراقبة المشتركة التي تم تنفيذها	مستمر	المؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية	6.5.4. تنسيق برامج المراقبة الوطنية على المستوى الإقليمي، من خلال ورش العمل السنوية.
المبادرات الرئيسية			
حالة مشروع المعلومات المتكاملة	2025-2016	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط، والمؤسسات الإقليمية، والحكومات الوطنية، والمجتمع المدني، والجهات الأكاديمية، والقطاع الخاص	6.5.5. تأسيس نظام معلومات متكامل متاح الوصول للجميع في البحر المتوسط من خلال تحالف ثلاثي مكون من الحكومات الوطنية، والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص؛ لجمع المعلومات وعرضها بشفافية فيما يتعلق بحالة البيئة.

3- ضمان تطبيق ومراقبة الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025

105- إن تطبيق الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025 هو عملية جماعية. فبالرغم من التسهيلات التي يوفرها نظام خطة عمل البحر المتوسط، فإن المشاركة والدور الفعال لجميع أصحاب المصالح هو ما يلعب دورًا حاسمًا في تحقيق الاستراتيجية على أرض الواقع.

106- إن نظام خطة عمل البحر المتوسط، الذي يتضمن أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط ومراكز النشاط الإقليمية، بالإضافة إلى اللجنة المتوسطة للتنمية المستدامة، سيوفر قيادة وتوجيه فيما يتعلق بتطبيق الاستراتيجية. إن خطط العمل الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط التي تمت صياغتها برؤية لتطبيق بروتوكولات اتفاقية برشلونة، بالإضافة إلى الآليات والأدوات الإقليمية الأخرى الموجودة، هي الأدوات الأساسية لتطبيق الاستراتيجية (مربع 2). وبالإضافة لهذه الأدوات الضرورية للتطبيق، فإن نظام خطة عمل البحر المتوسط سيوفر الدعم والتوجيه الفني اللازم للأطراف المتعاقدة على الاتفاقية، بالإضافة إلى تنسيق إجراءات التطبيق وعمليات المراقبة. وعلاوةً على ذلك، فإن نظام خطة عمل البحر المتوسط يوفر منصة عمل لتبادل المعلومات، والخبرات والتحالفات ذات الصلة التي تم تطويرها على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي.

107- وتمثل اللجنة المتوسطة للتنمية المستدامة هيكلًا أساسيًا داخل نظام خطة عمل البحر المتوسط لدعم تطوير وتطبيق الاستراتيجية. وكنقطة مرجعية مركزية ولجمع ممثلي الأطراف وأصحاب المصالح المشاركين في التنمية المستدامة، ستعمل عن قرب، مع دعم أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط، ومع المنظمات المعنية؛ لضمان تطبيق فعال للاستراتيجية. وتمثل الاستراتيجية إطار عمل تنظيميًا لعمل اللجنة.

108- إن دول البحر المتوسط مدعوة لاستخدام الاستراتيجية باعتبارها نقطة بداية لدمج أفضل للتنمية المستدامة في سياساتها الوطنية. حيث توفر لها الاستراتيجية الأدوات اللازمة لدمج التنمية المستدامة في إطار السياسات الوطنية وبناء مسارات تعاون أفقية بين القطاعات الحكومية المختلفة، ومسارات تعاون رأسية بين المستويات المختلفة للحكومة من المستوى المحلي إلى المستوى المركزي، وبالعكس. وسيسمح ذلك بتوفير تنسيق وتكامل أفضل للسياسات بخصوص هدف الاستدامة.

109- كما تلعب المؤسسات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية دورًا هامًا أيضًا في تطبيق الاستراتيجية. حيث إنه كما ورد في الفصل الأول، يوجد بالفعل عدد من المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية التي لها استراتيجيات وإجراءات تهدف إلى دعم التنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط، بالإضافة إلى التعامل مع التحديات البيئية الهامة. ومن خلال عمل تلك الأطراف مع بعضها بصورة مشتركة ومع نظام خطة عمل البحر المتوسط، بالإضافة إلى تسهيل إقامة تحالفات مع الأطراف المتعاقدة باستخدام الاستراتيجية باعتبارها منصة عمل مشتركة، يمكن لتلك الأطراف أن تلعب دورًا هامًا في نجاح تطبيق الاستراتيجية. حيث لن تُشكّل تلك الأطراف فقط كتلة هامة من الأطراف الفاعلة الوطنية والإقليمية التي تعمل بطريقة منسقة تجاه تحقيق التنمية المستدامة، ولكن أيضًا سيكون لها تأثير إيجابي على استخدام الموارد المالية والبشرية المحدودة والمطلوبة لتطبيق الأنشطة المشتركة بفعالية أكبر. وبالنسبة لهؤلاء الشركاء، تمثل الاستراتيجية مجموعة متناسقة ومتكاملة من التوجهات الاستراتيجية والإجراءات ذات الأولوية التي يجب تطبيقها لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، حيث يتم وضع أهدافهم وإجراءاتهم في إطار عمل إجمالي.

110- كما أن القطاع الخاص يعد شريكًا رئيسيًا في تطبيق الاستراتيجية. حيث يمكن للقطاع الخاص بوصفه لاعبًا رئيسيًا في مجال الاقتصاد الأخضر الناشئ، أن يكون واحدًا من أقوى الحلفاء في عملية تطبيق الاستراتيجية. ولن يتم ذلك فقط من خلال المسؤولية المجتمعية المشتركة، ولكن أيضًا من خلال عمليات استهلاك وإنتاج أكثر استدامة تكون جزءًا من أعماله الأساسية، من خلال دمج التقنيات المبتكرة، ومن خلال عمليات المراحل المبكرة والمراحل النهائية للسلاسل الصناعية، والجرفية، والتسويقية. وسيسهم ذلك أيضًا في استدامة عمليات القطاع الخاص ذاته. وبالنسبة للقطاع الخاص، توفر الاستراتيجية مؤشرًا تجاه المشاكل، والتوجهات والإجراءات الواجب تطبيقها؛ لدعم أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي، والوطني، والمحلي، ونوع المناقشات التي يجب عقدها في سياق التنمية المستدامة في المستقبل القريب. وتُشكّل تلك المؤشرات أهمية بالغة لتخطيط الأعمال.

111- يعد العلم أمراً ضرورياً لتحقيق النجاح؛ حيث إن جميع أعمال وضع الإجراءات والسياسات على المستويين الوطني والإقليمي يجب أن تعتمد بقوة على أسس ثابتة. إن الأدوات التحليلية التي ستسمح بتوقع وتخطيط وتقييم التأثيرات والإجراءات المتعلقة بالتنمية المستدامة يجب أن يتم وضعها بالشراكة مع المجتمع العلمي، الذي يحتاج هو الآخر إلى توجيه قدراته البحثية؛ لدعم عملية صناعة القرار. وبالنسبة للجهات الأكاديمية، فإن الاستراتيجية تحتوي على تساؤلات جادة بخصوص التنمية المستدامة تتطلب مساعدة من العلم لفهمها.

112- شكّل المجتمع المدني دائماً مجموعة هامة من أصحاب المصالح في اللجنة المتوسطة للتنمية المستدامة. وفي إطار عملية تطبيق الاستراتيجية، يصبح دور المجتمع المدني أكثر وضوحاً؛ حيث إنه بجانب كونه محفزاً لدعم ومراقبة تطبيق العمليات على المستوى الإقليمي والوطني، يمكن للمجتمع المدني تولي مهام جوهرية متعلقة بالوعي والتوعية، بالإضافة إلى العمل بصفتها دعامة ثالثة للديمقراطية، مع صناع القرار والهيئات القضائية؛ لضمان الشفافية وضمان مشاركة عامة الناس. وفيما يخص المجتمع المدني، فإن الاستراتيجية تحتوي على مجموعة من التوجهات الاستراتيجية التي توفر المعلومات اللازمة فوراً للعمل مع الشركاء الآخرين، وتوفر أسساً خصبة لتنمية المشروعات.

113- كما أن جهات التمويل تعد شريكاً رئيسياً في تطبيق الاستراتيجية. وبالنسبة لهؤلاء الشركاء، فإن الاستراتيجية تحتوي على مجموعة من الأهداف الإقليمية المُتَّفَق عليها بصورة كبيرة، بالإضافة إلى التوجهات الاستراتيجية داخل هذه الأهداف، التي تساعد هذه الجهات على تحديد وتقييم عروض التمويل التي تهدف إلى دفع عملية التنمية المستدامة في الإقليم.

الصدوق 2: البرامج وأطر العمل الإقليمية الحالية التي تُشكّل الأدوات الجوهرية لتطبيق استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة 2025-2016

يتم النظر إلى إدارة المناطق الساحلية بوصفها الطريق إلى الأمام فيما يخص التنمية المستدامة للمناطق الساحلية، وتتسم بكونها أسلوباً متكاملاً مميزاً لتوفير حلول للمشكلات البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والمؤسسية المعقدة في المناطق الساحلية. كما تشير المادة 2 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية للبحر المتوسط في اتفاقية برشلونة، "تعني الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية تنفيذ عملية ديناميكية للإدارة والاستخدام المستدام للمناطق الساحلية، مع مراعاة هشاشة النظم الإيكولوجية والمناظر الطبيعية الساحلي في الوقت ذاته، وتنوع الأنشطة والاستخدامات، وتفاعلاتها، والتوجه البحري للأنشطة واستخدامات معينة وتأثيرها على الأجزاء البحرية والأرضية". إن تبني هذا البروتوكول يعد هدفاً كامل التحقق للسياسة بالنسبة للاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة الأولية (2005). وقد تم دعم تطبيقه بواسطة خطة العمل 2012-2019.

لقد التزمت الأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة منذ عام 2008 بتطبيق الأسلوب المعتمد على النظام الإيكولوجي، من خلال خريطة طريق أسلوب النظام الإيكولوجي، لإدارة الأنشطة البشرية مع تمكين الاستخدام المستدام للسلع والخدمات البحرية، مع رؤية للوصول أو الحفاظ على حالة بيئية جيدة للبحر المتوسط ومناطقه الساحلية، وحمايتها والمحافظة عليها، بالإضافة إلى منع التدهور اللاحق لها. حيث أقرت بأسلوب النظام الإيكولوجي باعتباره أسلوباً تشغيلياً متكاملاً للتطبيق الناجح لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها مع تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة، بالإضافة إلى استراتيجية للإدارة المتكاملة للأراضي والمياه وموارد العيش التي تدعم المحافظة والاستخدام المستدام بطريقة متكافئة.

لقد تم تطبيق البروتوكول الخاص بالمناطق الخاصة المحمية والتنوع البيولوجي في البحر المتوسط (التي دخلت حيز التنفيذ عام 1999) من خلال برنامج العمل الاستراتيجي للمحافظة على التنوع البيولوجي في منطقة البحر المتوسط (برنامج العمل الاستراتيجي للتنوع البيولوجي الذي تم تبنيه عام 2003). وبالإضافة إلى ذلك، يمثل توسيع نطاق شبكة المناطق الهامة ذات الحماية الخاصة في البحر المتوسط وتبني وتطبيق برنامج عمل إقليمي للمناطق الساحلية والبحرية المحمية في البحر المتوسط إنجازات هامة للمنطقة.

تهدف خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدام للبحر المتوسط، التي يجري إعدادها حالياً، إلى تحقيق انتقال إلى الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية مع تناول تحديات التدهور البيئي ذات الصلة. وتدعم الخطة تطبيق إجراءات الاستهلاك والإنتاج المستدام على المستوى الإقليمي، وتحدد الإجراءات الواجبة لتوجيه تطبيق الاستهلاك والإنتاج المستدام على المستوى الوطني، مع تناول الأنشطة البشرية الأساسية التي لها تأثير خاص على البيئة البحرية والساحلية والقضايا المستعرضة والشاملة ذات الصلة.

إن قيام الأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة بإعداد وتبني برنامج عمل استراتيجي للأنشطة الإقليمية والوطنية لتناول قضية التلوث الأرضي هو واحد من الإنجازات الكبرى في إطار جهود دول البحر المتوسط لمكافحة التلوث الأرضي. لقد تم تنفيذ هذه المبادرة المعتمدة

على الإجراءات في إطار برنامج التلوث في البحر المتوسط، الذي يحدد فئات أهداف الأولوية للمواد والأنشطة المسببة للتلوث التي ينبغي القضاء عليها أو مراقبتها بواسطة دول البحر المتوسط من خلال جدول زمني مخطط لتطبيق إجراءات وتدخلات لتقليل التلوث.

تعد **الخطة الإقليمية للقمامة البحرية**، التي دخلت حيز التنفيذ عام 2014، هي أول خطة إقليمية للتعامل مع مشكلة القمامة البحرية في إطار اتفاق بحري إقليمي. حيث تمثل الإجراءات والأهداف التشغيلية للوصول إلى حالة بيئية جيدة، والأهداف الخاصة بمشكلة القمامة البحرية، وذلك من خلال وضع وتطبيق سياسة ملائمة، وأدوات قانونية وترتيبات مؤسسية، بما في ذلك خطط لإدارة نظام النفايات الصلبة والصرف الصحي التي ينبغي أن تتضمن إجراءات للحد من القمامة البحرية والقضاء عليها، ورفع الوعي من خلال وضع برامج تعليمية بواسطة الأطراف المتعاقدة، وضمان التنسيق المؤسسي والتنسيق والتعاون عن قرب بين السلطات الإقليمية والوطنية والمحلية في مجال القمامة البحرية، وحشد المنتجين والمُصنِّعين ومالكي العلامات التجارية ومستوردي الدرجة الأولى ليكونوا مسؤولين عن دورة الحياة الكاملة للمنتج، وأيضًا سياسات الشراء المستدام للمساهمة في دعم استهلاك المنتجات البلاستيكية المعاد تدويرها، وتحديد النقاط الساخنة وتطبيق برامج وطنية للقضاء على التخلص من القمامة بطريقة صحيحة وبصورة منتظمة.

تتضمن مسودة **خطة عمل المياه الساحلية** إجراءات ذات أولوية للأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة؛ للمصادقة على بروتوكول المياه الساحلية، وتكليف ممثلين للأطراف المتعاقدة للمشاركة في الهيئات الإقليمية الحاكمة، وإقامة برنامج للتعاون الفني وبناء القدرة، وتأسيس آلية مالية لتطبيق خطة العمل، ودعم الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صناعة القرار، وتعزيز النقل الإقليمي للتكنولوجيا، ووضع وتبني معايير إقليمية للمياه الساحلية، ووضع وتبني معايير توجيهية إقليمية للمياه الساحلية، ووضع إجراءات وبرامج إقليمية لمراقبة المياه الساحلية، وإعداد ورفع تقارير بشأن تطبيق خطة العمل.

يهدف **إطار العمل الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ للمناطق البحرية والساحلية في البحر المتوسط**، الذي يجري إعداده حاليًا، إلى زيادة مرونة البحر المتوسط والمناطق الساحلية تجاه معطيات تغير المناخ من خلال وضع أسلوب إقليمي للتكيف مع تغير المناخ. وبمجرد تبني إطار العمل هذا، فسيُشكّل أساسًا لوضع خطة عمل إقليمية تفصيلية للتكيف مع تغير المناخ.

برامج العمل لاتحاد البحر المتوسط: عند إطلاق الاتحاد، اتفق رؤساء دول وحكومات البحر المتوسط على ستة مجالات عمل أساسية، بما في ذلك تطهير البحر المتوسط والطاقة البديلة. ففي الاجتماع الوزاري بخصوص البيئة وتغير المناخ (أثينا، 2014)، أكد اتحاد البحر المتوسط على التزامه بتسريع وتيرة الانتقال نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام والانتقال إلى اقتصاد أخضر ومنخفض الانبعاثات، من ضمن أشياء أخرى تم الاتفاق عليها. وتهدف مبادرة أفاق 2020 إلى تطهير البحر المتوسط بحلول عام 2020، من خلال التعامل مع مصادر التلوث التي تُشكّل نسبة 80٪ من إجمالي التلوث في البحر المتوسط: وهي النفايات البلدية، ومياه الصرف الصحي الحضرية، والتلوث الصناعي.

تشجع **استراتيجية البحر المتوسط للتعليم بشأن التنمية المستدامة**، التي تمت المصادقة عليها في المؤتمر الوزاري لاتحاد البحر المتوسط للبيئة وتغير المناخ، دول البحر المتوسط على تطوير ودمج التعليم حول التنمية المستدامة في أنظمة التعليم الرسمي، في كل الموضوعات ذات الصلة، وفي التعليم غير الرسمي النظامي، وغير الرسمي غير النظامي. حيث سيزود ذلك جميع الناس بالمعرفة والمهارات الخاصة بالتنمية المستدامة، مما سيجعلهم أكثر كفاءة وثقة وسيزيد من فرصهم في التصرف بشكل يجعل حياتهم صحية وإنتاجية في تناغم مع الطبيعة ومع مراعاة القيم الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين والتنوع الثقافي.

114- يتناول هذا الفصل الأخير تطبيق الاستراتيجية، مع التركيز على ثلاثة جوانب أساسية:

- ◀ الهياكل والعمليات المؤسسية لتطبيق الاستراتيجية،
- ◀ وتمويل الاستراتيجية وتطبيقها،
- ◀ ونظام المراقبة ولوحة التحكم الإقليمية لتطبيق الاستراتيجية.

1-3 الهياكل والعمليات المؤسسية لتطبيق الاستراتيجية

115- تعد الاستعانة بخدمات هياكل مؤسسية كافية ذات أولوية أساسية لتوفير معطيات التطبيق الفعال للاستراتيجية. يواجه نظام الإدارة الحالي لتطبيق الاستراتيجية عدداً من التحديات.

116- أحد التحديات الرئيسية التي تواجه تطبيق استراتيجيات الاستدامة في أي سياق هي التعقيد. حيث تتميز منطقة البحر المتوسط بالتعقيد في ضوء كلٍّ من نطاقات الإدارة (دولياً، وطنياً ومحلياً)، وفي ضوء الاختصاصات المتباينة للمنظمات الدولية المعنية. بالإضافة إلى ذلك، ففي السياق الوطني، يظهر تعقد نتيجة الحاجة إلى تنسيق المهام والاختصاصات للوزارات والهيئات التنظيمية المختلفة على نطاقات مختلفة. وبينما توجد العديد من مننديات التعاون التي تم تأسيسها على المستوى الدولي، فإن التعاون بين أصحاب المصالح المختلفين، على نطاقات متعددة، ليس دائماً مدمجاً في العمليات والأنشطة ذات الصلة بتطبيق الاستراتيجية. ويتسبب نظام الإدارة المعقد هذا في ظهور مخاطر التبسيط المفرط للأنشطة والافتقار إلى تنسيق الإجراءات العملية لتطبيق مبادئ الاستدامة. ولذلك يعد التنسيق وبناء القدرة بصورة فعالة لأصحاب المصالح المعنيين مطلباً أساسياً لتطبيق الاستراتيجية. وكما تمت الإشارة إليه في هدف الحوكمة، فإن المشاورات حول المحتوى المقترح في الوقت المناسب، التي يتم تنفيذها مبكراً، تساعد على تجنب سوء الفهم، وتشعب الأهداف وتداخل الاختصاصات. إن المشاورات التي تبدأ في مرحلة مبكرة من عملية وضع السياسة تكون احتمالياتها أكبر في تحفيز أصحاب المصالح لتقديم إسهامات احترافية عالية الجودة. كما يساعد أيضاً الالتزام تجاه الشفافية على بناء الثقة، مما يزيد من فرص تطبيق السياسة والبرنامج والمشروع. إن هذا مجال يجب أن تتوفر فيه ميزة بناء القدرة.

117- يتعلق التحدي الرئيسي الثاني بتحديد أهداف واضحة للسياسة، وتحديد النتائج المتوقعة من الخطط والبرامج والمشروعات، وعدم التصرف وفقاً لأهداف محددة. حيث عادةً ما تفتقد الأهداف إلى مؤشرات واضحة لتقييم الأداء أو المسؤولية لتحقيق نتائج. كما أن ميزة بناء القدرة مطلوبة هنا أيضاً.

118- التحدي الرئيسي الثالث أمام التطبيق هو صعوبة دمج الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية عند مواجهة التوقعات العالية للغاية بأن تحقق الحكومات أهدافاً اقتصادية فورية. وترتبط بذلك أيضاً حقيقة أن الآثار الاجتماعية والبيئية للتنمية غالباً لا يتم إدراكها بشكل واضح، وخاصةً على النطاق الوطني والمحلي.

119- رابعاً، غالباً ما تتم إعاقة بناء المنظمات وإعادة هيكلتها بالنسبة لتطبيق التنمية المستدامة بواسطة عدم كفاية سعة النظام المؤسسي لتنفيذ المهام المحددة بكفاءة في نطاق اختصاصاته. وقد تم تحديد الافتقار إلى القدرات، والموارد البشرية والموارد المالية، على نطاقات متعددة، كأحد أوجه القصور بواسطة العديد من أصحاب المصالح في عملية التشاور أثناء مراجعة استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة.

120- في سياق التحديات المذكورة أعلاه التي تواجه نظام إدارة التنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط، يجب اتباع التوجهات والإجراءات الاستراتيجية التالية. فمن أجل تحسين حوكمة التنمية المستدامة، من الضروري تطوير الهياكل المناسبة أو تعزيزها، وتوفير الموارد المناسبة لها (التوجه الاستراتيجي 7.1). وعلى المستوى الوطني، من الضروري ضمان مشاركة واسعة للمنظمات المعنية في إدارة التنمية المستدامة من خلال تشكيل لجان، ومجالس، وتجمعات، وشبكات التنمية المستدامة حسب الملاءمة في كل سياق وطني. وينبغي أن تعمل هذه الهيئات التنسيقية والتشاورية للوصول إلى دعم سياسي واسع وعالي المستوى على المستوى الوطني، وخاصةً مع الوزارات الرئيسية التي تؤثر اختصاصاتها على التنمية المستدامة أو تتأثر بها، بما في ذلك رئيس الوزراء، قدر المستطاع، ويجب دعم عملها بواسطة الموارد البشرية والمالية الكافية.

121- على المستوى الإقليمي، من الضروري أن يتوفر التمويل اللازم والموارد البشرية اللازمة للجنة المتوسطية للتنمية المستدامة، وأن يتم تصميم برامج حوكمة وتمويل خطة عمل البحر المتوسط الخاصة بها بطريقة تراعي الحاجة إلى الموارد اللازمة للتنمية

المستدامة. وفي هذا السياق، فإن تأسيس أمانة اللجنة المتوسطة للتنمية المستدامة، داخل وحدة تنسيق برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط، مع اثنين من الموظفين المعيّنين على الأهل للتركيز على دور الأمانة وصياغة وتطبيق المشروعات المتعلقة بالاستراتيجية، قد أصبح أمراً ضرورياً. ويعكس الإجراء الإقليمي الثاني الحاجة إلى توسيع نطاق اللجنة المتوسطة للتنمية المستدامة؛ لضمان مشاركة عدد أكبر من المنظمات الدولية ومجموعات أصحاب المصالح المعيّنين من منطقة البحر المتوسط المشاركة في عمليات التنمية المستدامة.

122- يركز الإجراء الإقليمي الثالث تحت هذا التوجه الاستراتيجي على تحسين ظهور اللجنة المتوسطة للتنمية المستدامة، خاصةً داخل نظام الأمم المتحدة، مثل داخل مؤتمرات الأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة وفي المنتدى السياسي عالي المستوى للأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة. 38 ويستلزم ذلك تأسيس مستوى وزاري للعمل من خلال تنظيم جلسات منتظمة كل أربع سنوات مخصصة للتنمية المستدامة في البحر المتوسط على المستوى الوزاري في ظل إطار عمل مؤتمرات الأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة. ويركز الإجراء الأخير في هذا التوجه الاستراتيجي على ضمان وفاء اللجنة المتوسطة للتنمية المستدامة بدورها في دعم تبادل الممارسات الجيدة والتواصل فيما يخص مهامها.

التوجه الاستراتيجي 7.1: وضع أو تعزيز هياكل لتطبيق التنمية المستدامة على النطاق الوطني والإقليمي، وضمان توفير الموارد الكافية			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
			المستوى الوطني
عدد اللجان، أو المجالس، أو التجمعات أو الشبكات الوطنية التي تم إنشاؤها	2025-2016	الحكومات الوطنية	7.1.1. ضمان مشاركة واسعة للمنظمات المعنية في إدارة التنمية المستدامة على المستوى الوطني من خلال تشكيل لجان، ومجالس، وتجمعات، وشبكات التنمية المستدامة حسب الملاءمة.
			المستوى الإقليمي
التوجهات في توفير موارد اللجنة المتوسطة للتنمية المستدامة	2016	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	7.1.2. تحسين تأثير اللجنة المتوسطة للتنمية المستدامة في السياق الإقليمي من خلال تعزيز الدعم الإداري والمالي لعملها، وخاصةً من خلال تعزيز وحدة تنسيق برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط باعتبارها أمانة للجنة لكونها قادرة على تنسيق عمليات التطبيق والمراقبة للاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2025-2016 وإعداد التقارير بشأن تقدم سير العمل بصفة منتظمة.
قائمة أعضاء اللجنة المتوسطة للتنمية المستدامة حسب مجموعة أصحاب المصالح	2016	اللجنة التوجيهية للجنة المتوسطة للتنمية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط	7.1.3. توسيع نطاق اللجنة المتوسطة للتنمية المستدامة؛ لضمان مشاركة عدد أكبر من المنظمات الدولية ومجموعات أصحاب المصالح المعيّنين من منطقة البحر المتوسط المشاركة في عمليات التنمية المستدامة.
عدد الجلسات الخاصة بالتنمية المستدامة في البحر المتوسط التي يتم عقدها في مؤتمرات الأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة	2020-2016	اللجنة التوجيهية للجنة المتوسطة للتنمية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط	7.1.4. تحسين ظهور اللجنة المتوسطة للتنمية المستدامة، وخاصةً داخل نظام الأمم المتحدة، مثل داخل مؤتمرات الأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة والمنتدى السياسي عالي المستوى للأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة؛ لإكمال الجلسات الوزارية المقرر عقدها كل أربع سنوات حول التنمية المستدامة في مؤتمرات الأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة.
عدد مرات حضور اللجنة المتوسطة للتنمية المستدامة في المنتدى السياسي عالي المستوى للأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة	مستمر	اللجنة التوجيهية للجنة المتوسطة للتنمية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط	7.1.5. ضمان وفاء اللجنة المتوسطة للتنمية المستدامة بدورها في دعم تبادل الممارسات الجيدة والتواصل في المجالات ذات الصلة بمهامها بخصوص التنمية المستدامة، بالإضافة إلى العمل من خلال تكليف "أبطال" حسب السياق.

123- يركز التوجه الاستراتيجي الثاني في هذا القسم على وضع آليات لإدارة عمليات التنمية المستدامة، وخاصةً الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025، على المستوى الإقليمي (التوجه الاستراتيجي 7.2). وتوصي الإجراءات بمراعاة الإدراك بأن السياسات والاستراتيجيات الحالية في إطار دورة سياسة معينة، تبدأ بصياغة السياسة ثم مواصلة تطبيق السياسة ومراقبتها، ثم مراجعة السياسة.

124- يركز الإجراء الأول في هذا التوجه الاستراتيجي على الحاجة إلى دمج دور أمانة اللجنة المتوسطة للتنمية المستدامة وتطبيق ومراقبة الاستراتيجية في برامج عمل خطة عمل البحر المتوسط الاعتيادية. ويختص الإجراء الثاني بصياغة خطة تطبيق للاستراتيجية، تلك الخطة التي تحدد الآليات المثلى لمشاركة أطر العمل المؤسسية الوطنية المسؤولة عن التنمية المستدامة في تطبيق الإجراءات الوطنية للاستراتيجية. وينبغي أن تتضمن خطة التطبيق هذه احتمالية الوصول إلى اتفاقيات تطوعية مع أصحاب المصالح الرئيسيين في المنطقة، وبالتالي المساهمة في تناسق العمل العام في حوض البحر المتوسط تجاه تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أن تراعي الحاجة إلى التواصل المنتظم بشأن العمل على تطبيق الاستراتيجية للمحافظة على الزخم.

125- يشير التوجه الثالث إلى الحاجة لإيجاد معايير توجيهية وطنية وإجراءات لبناء القدرة لمساعدة الدول على مواصلة الاستراتيجية مع سياقاتها الوطنية فيما يخص الإجراءات، والموارد والتنظيم، وخاصةً في مجال العمل مع أصحاب المصالح، والتنسيق بين الوزارات، واستخدام الأبحاث والمشاورات لتوفير المعلومات الوافية لكتابة التقارير التفصيلية وتطبيق الاستراتيجيات الوطنية، وإدارة التعارضات بين أطر العمل الوطنية والإقليمية للسياسة، وجمع التبرعات، والكفاءات والمهارات اللازمة لأداء هذه المهام. 39 وينبغي أن تحدد هذه العملية الأنماط الخاصة بالمستوى الوطني فيما يخص كيفية دمج أهداف وإجراءات الاستراتيجية في استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، والسياسات ذات الصلة في القطاعات المختلفة.

126- يركز الإجراء الرابع في هذا التوجه الاستراتيجي على الحاجة إلى تقييم تشاركي نصف سنوي على أساس أول 5 سنوات من البيانات بخصوص تطبيق الاستراتيجية، على أساس المؤشرات المرتبطة بالإجراءات، بالإضافة إلى لوحة التحكم المقترحة لمؤشرات الاستدامة. وستعتمد لوحة التحكم هذه على المؤشرات التي تم اختيارها بالفعل فيما يتصل ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر المتوسط وخريطة طريق أسلوب النظام الإيكولوجي. وستتم مراجعة الاستراتيجية بعد عشر سنوات، مع مراعات التطورات العالمية، وستكون هناك حاجة عندها لتحديد استراتيجية جديدة بحلول عام 2025.

التوجه الاستراتيجي 7.2: تأسيس عمليات إقليمية لتطبيق ومراقبة الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
			المستوى الإقليمي
الموارد البشرية والمالية المخصصة للتنمية المستدامة في إطار نظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط	مستمر	اللجنة التوجيهية للجنة المتوسطية للتنمية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط، الأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة	7.2.1 ضمان تخصيص برامج العمل الاعتيادية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط للموارد اللازمة لقيادة تطبيق ومراقبة الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025
حالة خطة التنمية المستدامة	2018	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	7.2.2 إعداد خطة تطبيق للاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025، التي تحدد الآليات المثالية لمشاركة أطر العمل المؤسسية الوطنية المسؤولة عن التنمية المستدامة في تطبيق إجراءات الاستراتيجية على المستوى الوطني.
إجراءات بناء القدرة التي تم تنفيذها حالة المعايير التوجيهية	2018	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	7.2.3 تعزيز دعم اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة للأنظمة الوطنية التي تطبق سياسات التنمية المستدامة مع هدف إقامة روابط بين السياسات والأهداف العامة الوطنية للاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025، من خلال إعداد معايير توجيهية؛ لمساعدة الدول على تبني الاستراتيجية في إطار سياقاتها الوطنية، بالإضافة إلى العمل من خلال إجراءات بناء القدرة.
حالة المراجعة نصف السنوية	2022	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	7.2.4 إجراء تقييم تشاركي نصف سنوي للاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025 على أساس أول 5 سنوات من البيانات فيما يخص تطبيقها، باستخدام المؤشرات المرتبطة بالإجراءات، بالإضافة إلى لوحة التحكم المقترحة لمؤشرات الاستدامة.
حالة المراجعة تحديد استراتيجية جديدة بحلول عام 2025	2023-2025	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	7.2.5 مراجعة الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025، وإصدار استراتيجية جديدة للفترة 2026-2035.

تمويل تطبيق الاستراتيجية

127- تطبيق الاستراتيجية، على أساس الطموح المرتفع ولكن مع وجود الرؤية الضرورية والواقعية لإيجاد منطقة متوسطة مستدامة على أسس اقتصادية واجتماعية قوية، وهو ما يحتاج إلى توفير موارد مالية هامة. لا يمكن ولا ينبغي أن يُنتظر أن تأتي الموارد اللازمة لتمويل تطبيق الاستراتيجية من مصدر واحد فقط أو مصادر قليلة. إن تطبيق الاستراتيجية، مرة أخرى، هو مجهود جماعي، من خلاله ستكون المحصلة النهائية أكبر من إضافة الأجزاء، والفضل يرجع لمسارات التعاون التي تم وضعها واقتصادات الحجم التي تحققت.

128- في هذا السياق، فإن الميزانيات الوطنية للأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة، وتخصيص أموال لتطبيق الأهداف الاستراتيجية بالتماشي مع الاستراتيجية وحشد الموارد للمشاركة في الإجراءات الإقليمية ودون الإقليمية بالتوازي مع الاستراتيجية يمكن أن يسهم بصورة كبيرة في دعم التطبيق، مع خدمة الأهداف العامة والسياسات الوطنية في الوقت ذاته. إن الأنشطة المقترحة في إطار الاستراتيجية مصممة بطريقة تسمح للأطراف بالالتزام بالأنشطة الحالية، أو وضع إجراءات تتناسب مع التوجهات الاستراتيجية والإجراءات أو أحدها، وبالتالي توجيه التمويل الوطني للتنمية المستدامة في الاتجاه المقترح بواسطة الاستراتيجية.

129- بالمثل، فإن التنسيق بين خطة عمل البحر المتوسط والمنظمات الحكومية الدولية وهيئات التنمية الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى يمكن أن يتم تعميم الموضوعات فيه والإجراءات المختارة من الاستراتيجية، كي يمكن للدعم الجماعي إنتاج الموارد اللازمة للإجراءات الهامة في الإقليم. إن وضع المبادرات الرئيسية يهدف إلى تركيز جهود كل الشركاء وأصحاب المصالح المشاركين في العمل الذي سينتج عنه زخم كبير، من خلال النشر والترويج، وزيادة الفعالية من خلال مسارات التعاون التي يتم إنشاؤها وتركيز الموارد على الأهداف المشتركة.

130- يجب وضع القطاع الخاص في موقع مركزي من العملية. فمن خلال حشد الموارد لأعمال الأبحاث، والتطوير والدمج لتقنياته في عملية الإنتاج، ونقل بعض الموارد المستثمرة سنوياً في أنشطة التسويق والترويج، يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً شديداً الأهمية في تعزيز عملية التطبيق بصورة كبيرة. ولهذا الغرض، فإن نظام خطة عمل البحر المتوسط، بالإضافة إلى الأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة وأصحاب المصالح الآخرين، مثل المجتمع المدني، يجب عليهم تنمية علاقات عمل عن قرب مع القطاع الخاص، وإنشاء منصة عمل للثقة والتأزر من خلال مسارات تعاون تكفل "الفوز للطرفين" يتم إنشاؤها لتطبيق إجراءات في سياق الاستراتيجية.

131- يتناول التوجه الاستراتيجي 7.3 الحاجة لدعم القدرة لتمويل الاستراتيجية. يرتبط الإجراء الأول في هذا الصدد بتنمية حافظة مشروعات معتمدة على الاستراتيجية لدعم أنشطة جمع التبرعات. ويرتبط الإجراء الثاني بتوفير ورش عمل لبناء القدرة على جمع التبرعات. بالإضافة إلى ذلك، توصي الاستراتيجية بإيجاد مرفق استثماري لتطبيق التنمية المستدامة في البحر المتوسط، مع إشراك المؤسسات المالية الدولية، وبنوك التنمية، والاتحاد الأوروبي وهيئات التبرع الثنائية. وأخيراً، تشجع الاستراتيجية القطاع الخاص على المشاركة مع المجتمع المدني وتعزيز المسؤولية المجتمعية للشركات بشكل أكبر.

التوجه الاستراتيجي 7.3: تعزيز القدرة على تمويل الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات المستوى الإقليمي
حالة تنمية حافظات المشروعات عدد المشروعات التي تم تمويلها	2018	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	7.3.1. بناء حافظة مشروعات تهدف إلى دعم تطبيق إجراءات الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025، وربط مصادر التمويل المحتملة بالحافظة.

ورش العمل التي تمت إقامتها	مستمر	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط، المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى	7.3.2. توفير ورش عمل لبناء القدرة للحكومات الوطنية وأصحاب المصالح، بالإضافة إلى الجهات دون الإقليمية على جمع التبرعات لتحسين الوصول إلى التمويل.
المرافق الاستثمارية التي تم إنشاؤها	2020-2016	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط، والمنظمات الإقليمية والدولية، والحكومات الوطنية، والاتحاد الأوروبي.	7.3.3. إيجاد مرافق استثماري لتطبيق التنمية المستدامة في البحر المتوسط، مع إشراك المؤسسات المالية الدولية، وبنوك التنمية، والاتحاد الأوروبي وهيئات التبرع الثنائية.
عدد مبادرات التعاون بين القطاع الخاص والمجتمع المدني بخصوص المسؤولية المجتمعية للشركات	2020-2016	الحكومات الوطنية والمحلية، وسلطات التخطيط، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني	7.3.4. تشجيع القطاع الخاص على المشاركة مع المجتمع المدني وتعزيز المسؤولية المجتمعية للشركات بشكل أكبر.

2-3 نحو وضع نظام المراقبة ولوحة تحكم إقليمية لتطبيق الاستراتيجية

132- من الضروري توفير نظام مراقبة شامل ومؤشرات ذات صلة لتطبيق الاستراتيجية. ويجب لذلك تغطية المتطلبين التاليين بصورة كافية:

- 1- مراقبة تطبيق الإجراءات الموصى بها في الاستراتيجية: مستوى التطبيق والفجوات في الأهداف العامة فيما يخص الإجراءات (مثل عدد الدول التي تلتزم بإجراء ما)،
- 2- مراقبة تقدم سير العمل في قضايا التنمية المستدامة: لوحة تحكم الاستدامة فيما يتعلق بالأهداف العامة فيما يخص الاستدامة (مثل الانخفاض في انبعاثات غازات الدفيئات).

133- ويُعتبر هذان النوعان متصلين بمراقبة الاستراتيجية، ولكن المؤشرات والأساليب مختلفة.

134- المجموعة الأولى من المؤشرات هي بصفة أساسية "مؤشرات استجابة" متعلقة بتطبيق الإجراءات، وفقاً للجدول الموجودة في الاستراتيجية. وتؤثر المجموعة الثانية من المؤشرات، التي تتم هيكلتها عادةً وفقاً لإطار عمل (القوى الدافعة - الضغوط - الحالة - التأثير - الاستجابات)⁴⁰ فيما يخص تحليل نظامي للمشكلات، تم استخدامها في التقرير الصادر عام 2009 بعنوان "حالة البيئة والتنمية في البحر المتوسط".⁴¹ ويجب تطبيق مبادئ مشاركة البيانات على المؤشرات والبيانات المتعلقة بنظام المراقبة للاستراتيجية. وينبغي دعم هذه العملية وتسهيلها من خلال منصة عمل متسقة لتبادل المعلومات، والخبرات ومسارات التعاون، على أساس مبادئ أنظمة الاتحاد الأوروبي المشتركة لمعلومات البيئة بخصوص مشاركة البيانات.⁴² وينبغي أن يتم اختيار مؤشرات لوحة تحكم الاستدامة نتيجة لعملية تشاركية تعاونية يمكن أن تلعب فيها اللجنة المتوسطة للتنمية المستدامة دوراً استشارياً من خلال لجنة فرعية للجنة.

135- ينبغي تسهيل مشاركة البيانات والمعلومات بواسطة اتفاقية أرووس. حيث تهدف منصة عمل المعرفة UNEP Live إلى سد الثغرات بين مزودي البيانات والمستهلكين.⁴³ حيث يمكن أن يسهم التعهد الجماعي للبيانات في استكمال مصادر البيانات المؤسسية التي عادةً ما تُستخدم في إعداد التقارير الدولية. وينبغي أن يسهم أيضاً توفير المؤشرات في الاستراتيجية في تحريك ثورة بيانات للتنمية المستدامة⁴⁴ مع مراعاة توفر بيانات أكثر انفتاحاً.

136- يحتوي التوجه الاستراتيجي 7.4 على أربعة إجراءات؛ لضمان المراقبة المنتظمة للاستراتيجية، الإجراء الأول يخص الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية لدعم عملية المراقبة من خلال التوفير المنتظم وفي المواعيد المحددة للبيانات المنتظمة. وبالرغم من وجود الكثير من البيانات في قواعد البيانات الدولية، إلا أنه توجد حاجة أيضاً لقيام الحكومات الوطنية وأصحاب المصالح الآخرين بتوفير بعض المعلومات مباشرةً. ويركز الإجراء الثاني على إمكانية عقد اجتماعات للجنة المتوسطة للتنمية المستدامة لمساعدة مراقبة تطبيق الاستراتيجية من خلال مناقشات في مجموعات منفصلة. ويختص الإجراء الثالث بالحاجة لضمان أن أنظمة مراقبة الاستراتيجية مبنية بطريقة تراعي أنظمة مشاركة البيانات الحالية والمزمع إقامتها لخطة عمل البحر المتوسط. ويركز الإجراء الأخير على تنمية ونشر

لوحة تحكم لمؤشرات الاستدامة للبحر المتوسط، مع قيام اللجنة المتوسطة للتنمية المستدامة بلعب دور استشاري في عملية الاختيار من خلال لجنة فرعية، كما تمت مناقشته أعلاه. يجب أن تحدد عملية مراقبة الاستراتيجية (لوحة التحكم) مؤشرات جديدة وملائمة للبحر المتوسط تدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وخاصةً فيما يتعلق بسبل العيش، والتجارة والقضايا الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. وينبغي أن تراعي هذه المؤشرات الجهود المتعددة الجارية عالمياً (مثل مؤشر صحة المحيطات) وإقليمياً (مثل مؤشرات أسلوب النظام الإيكولوجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط) لمراقبة وتقييم المحيطات، بما في ذلك التعريفات، وخطوط الأساس، وتخزين البيانات وإعداد التقارير، وجودة البيانات والوصول إليها، بطريقة تربط بين الهدف رقم 14 للتنمية المستدامة "المحافظة على المحيطات، والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام" ورسائل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.⁴⁵

التوجه الاستراتيجي 7.4: ضمان المراقبة المنتظمة للاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025			
المؤشرات	الإطار الزمني	الجهات الفاعلة	الإجراءات
المستوى الوطني			
حالة جمع المؤشرات	مستمر	الحكومات الوطنية، والمنظمات الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط	7.4.1. توفير دعم منتظم نصف سنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط لتوفير البيانات لمراقبة الاستراتيجية.
المستوى الإقليمي			
عدد جلسات المراقبة التي تم عقدها أثناء اجتماعات اللجنة المتوسطة للتنمية المستدامة	مستمر	اللجنة التوجيهية للجنة المتوسطة للتنمية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط	7.4.2. ضمان استخدام إمكانية عقد اجتماعات للجنة المتوسطة للتنمية المستدامة لمراقبة تطبيق الاستراتيجية بواسطة مجموعات منفصلة.
حالة المراقبة	مستمر	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط، والحكومات الوطنية، والمنظمات الإقليمية	7.4.3. ضمان أن أنظمة مراقبة الاستراتيجية مبنية بطريقة تراعي أنظمة مشاركة البيانات الحالية والمزمع إقامتها لخطة عمل البحر المتوسط.
حالة لوحة التحكم	2018	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط، منظمة Plan Bleu، اللجنة التوجيهية للجنة المتوسطة للتنمية المستدامة	7.4.4. تنمية ونشر لوحة تحكم لمؤشرات الاستدامة للبحر المتوسط، مع قيام اللجنة المتوسطة للتنمية المستدامة بلعب دور استشاري في عملية الاختيار من خلال لجنة فرعية منبثقة عن اللجنة المتوسطة للتنمية المستدامة.

- ¹ <https://sustainabledevelopment.un.org/> راجع
- ² .World Tourism Organization, 'Tourism towards 2030: global overview', Madrid, 2011
- ³ UNEP (DEPI)/MED IG.21/9 Annex II – Thematic Decisions, Decision IG.21/3 on the Ecosystems Approach including adopting definitions of Good Environmental Status (GES) and targets http://195.97.36.231/dbases/CoPDecisions/2013_IG21_CoP18/13IG21_09_Annex2_21_03_ENG.pdf
- ⁴ http://www.pap-thecoastcentre.org/pdfs/Protocol_publicacija_May09.pdf راجع
- ⁵ ;makers-<http://www.switchmed.eu/en/corners/policy> راجع
- <http://www.switchmed.eu/en/corners/policy-makers/en/news/high-participation-at-the-consultation-phase-on-the-development-of-the-sustainable-consumption-and-production-scp-action-plan-for-the-mediterranean>
- ⁶ <http://ufmsecretariat.org/> راجع
- ⁷ <http://ufmsecretariat.org/reporting-progress-and-proposing-follow-up-for-de-polluting-the-mediterranean-by-2020/> راجع
- ⁸ UNEP (DEPI)/MED WG.358/4: <http://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/7166.pdf>
- ⁹ Spalding et al., 2007, 'Marine Ecoregions of the World: A Bioregionalization of Coastal and Shelf Areas', *BioScience* 57(7), pp. 573
- ¹⁰ http://195.97.36.231/dbases/MAPmeetingDocs/12IG20_Inf8_Eng.pdf راجع
- ¹¹ Horizon 2020 Mediterranean report: Toward shared environmental information systems. EEA-UNEP/MAP joint report (2014)
- ¹² برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط: State of the Mediterranean Marine and Coastal Environment, UNEP/MAP - Barcelona Convention, Athens, 2012
- ¹³ Plan Bleu: Mediterranean Strategy for Sustainable Development Follow-up - Main Indicators Update 2013 تقرير منظمة
- ¹⁴ Horizon 2020 Mediterranean report: Toward shared environmental information systems. EEA-UNEP/MAP joint report (2014)
- ¹⁵ Plan Bleu: Mediterranean Strategy for Sustainable Development Follow-up - Main Indicators Update 2013 تقرير منظمة
- ¹⁶ Najib Saab: Keynote speech at the Conference on the MSSD Review, Floriana, Malta, 2015 (Non edited meeting report)
- ¹⁷ في عام 2013، أعلنت منظمة Plan Bleu أنه بين عامي 2000 و2009، قامت ست دول فقط من دول البحر المتوسط بخفض آثارها البيئية. تقرير منظمة - Main Indicators Update 2013
- ¹⁸ <http://www.unepmap.org/index.php?module=content2&catid=001001001> راجع
- ¹⁹ القرار IG.21/9 للأطراف المتعاقدة على اتفاقية برشلونة، المرفق الأول.
- ²⁰ <http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:32008L0056> راجع
- ²¹ <http://www.adriatic-ionician.eu/> راجع
- ²² http://ec.europa.eu/regional_policy/en/policy/cooperation/macro-regional-strategies/adriatic-ionician/
- ²³ http://ec.europa.eu/maritimeaffairs/policy/maritime_spatial_planning/index_en.htm راجع
- <http://www.oceanhealthindex.org/>

- Giullo Malorgio, New Medit N. 2/2004²⁴
http://www.iamb.it/share/img_new_medit_articoli/343_02malorgio.pdf
- <https://www.cbd.int/sp/> راجع²⁵
- State of Mediterranean Forests 2013. Food and Agriculture Organization of the United Nations,²⁶
Rome, Italy, <http://www.fao.org/docrep/017/i3226e/i3226e.pdf>
- https://www.iucn.org/about/work/programmes/gpap_home/gpap_quality/gpap_greenlist/ راجع²⁷
- UN-Habitat, 'State of the world's cities, Harmonious cities, 2008-2009', UN-Habitat,²⁸
.Cities for All: Bridging the Urban Divide, 2010-2011
- EEA 'The European Environment: State and outlook 2015: Countries and Regions:²⁹
The Mediterranean Region.' (<http://www.eea.europa.eu/soer-2015/countries/mediterranean>)
- Haase, D., Larondelle, N., Andersson, E., Artmann, M., Borgström, S., Breuste, J., Elmqvist, T.³⁰
(2014). A quantitative review of urban ecosystem service assessments: concepts, models, and
implementation. *Ambio*, 43(4), 413–33. doi:10.1007/s13280-014-0504-0
- Pelorosso, R., Gobattoni, F., Lopez, N., & Leone, A. (2013). Verde urbano e processi ambientali: per
una progettazione di paesaggio multifunzionale. *Journal of Land Use, Mobility and Environment*, 6(1),
95–111. doi:10.6092/1970-9870/1418
- http://www.coe.int/t/dgap/localdemocracy/CEMAT/16CEMAT/16CEMAT-2014-5-RES1_en.pdf راجع³¹
- متوفر أيضًا باللغة الفرنسية على الرابط:
http://www.coe.int/t/dgap/localdemocracy/CEMAT/16CEMAT/16CEMAT-2014-5-RES1_fr.pdf
- <https://www.ipcc.ch/report/ar5/> راجع³²
- <http://www.ecomena.org/tag/ghg-emissions/> راجع³³
- <http://www.unep.org/greeneconomy/AboutGEI> راجع³⁴
- .Behnam, A. (2013). Tracing the Blue Economy. Fondation de Malta. Malta³⁵
- <http://ec.europa.eu/environment/aarhus/> راجع³⁶
- <http://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2014/05/Mediterranean-Strategy-on-Education-for-sustainable-development-.pdf> راجع³⁷
- <https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf> راجع³⁸
- .UNEP(DEP)/MED WG. 358/Inf 3, pp. 61-62³⁹
- الاطلاع على وصف إطار العمل.
http://ia2dec.ew.eea.europa.eu/knowledge_base/Frameworks/doc101182 راجع⁴⁰
- http://planbleu.org/sites/default/files/publications/soed2009_en.pdf راجع⁴¹
- <http://enpi-seis.pbe.eea.europa.eu/> ؛ <http://ec.europa.eu/environment/archives/seis/> راجع⁴²
- <http://uneplive.unep.org/> راجع⁴³
- تقرير تم إعداده بناءً على طلب الأمانة العامة للمجموعة الاستشارية للخبراء المستقلين حول ثورة بيانات للتنمية المستدامة
(تشرين الثاني/نوفمبر 2014)، متاح على -<http://www.undatarevolution.org/wp-content/uploads/2014/12/A-World-That-Counts2.pdf>
- ؛ <https://sustainabledevelopment.un.org/topics/oceanandseas> راجع⁴⁵
<https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?menu=1261>